جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

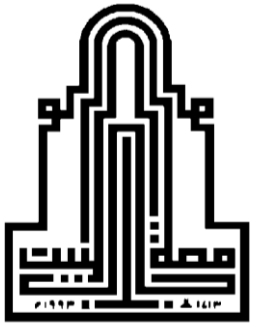

البنك الدولي وأثره على التنمية السياسية

2010-1999 " الأردن حالة دراسة "

International Bank and its impact on political development

" Case study: Jordan " 2010-1999

إعداد الطالب

احمد عقلة الخزاعلة

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

العام الدراسي

2019/2018م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا أحمد عقلة خزاعلة أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع :

التاريخ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقرار

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب أحمد عقلة الخزاعلة الرقم الجامعي :

التخصص علوم سياسية الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن أنني ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

سياسات البنك الدولي وأثره على التنمية السياسية

2010-1999

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة أعلامية ، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن ، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب ..... التاريخ : / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

اهدي جهدي هذا إلى والدي الحبيب الذي لم يتوانى لحظة واحد في تشجيعي عن مواصلة درب العلم والبحث والدراسة، وكذلك إلى والدتي رمز الحب والحنان والعطاء

والى إخواني وإخوتي شموع مضيئة في حلكة الليل

إلى أصدقائي الذين ساعدوني ووقفوا إلى جانبي

لهم مني جميعا كل محبة وتقدير واحترام

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى اله وصحبه أجمعين.

لا يسعني إلا ان أقدم عظيم شكري وخالص امتناني إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عاهد مسلم المشاقبة الذي أشرف على رسالتي هذه ووقف إلى جانبي موقفا مشرفا وجنبني أخطاء ما كنت لا تخلص منها لولا رعايته واهتمامه و كذلك شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين كانت ملاحظاتهم عن على الرسالة أطيب الاثر والفائدة والى مدرس معهد الحكمة وجامعة آل البيت الذين عشنا معهم أفضل أيامنا الدراسية .

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

البنك الدولي وأثره على التنمية السياسية

1999-2010 " الأردن حالة دراسة "

إعداد الطالب

احمد عقلة الخزاعلة

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة .... (مشرفاً ورئيساً)	
الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان .....(عضواً)	
الأستاذ الدكتور علي الشرعة.....(عضواً)	
الأستاذ الدكتور محمد بني سلامة..... (عضواً خارجياً)	

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / /2018م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

تفويض ..... ب

اقرار ..... ت

الإهداء ..... ث

شـكر وتقدير ..... ج

قرار لجنة المناقشة ..... ح

الفهرس ..... خ

الملخص ..... ذ

Abstract ..... ر

المقدمة : 1

أولاً : أهمية الدراسة : 2

ثانيا : مشكلة الدراسة : 4

ثالثا : أهداف الدراسة : 4

رابعا : حدود الدراسة : 5

خامسا : متغيرات الدراسة : 5

سادسا : مفاهيم الدراسة : 6

سابعا : منهجية الدراسة : 7

ثامنا : الدراسات السابقة 10

تعقيب على الدراسات السابقة والدراسة الحالية : 12

الفصل الأول البنك الدولي (أهدافه، شروط الإقراض، علاقته بالعولمة والولايات المتحدة الأمريكية) 13

المبحث الأول نشأة البنك الدولي وأهدافه 15

المبحث الثاني شروط إقراض البنك الدولي وعلاقته بالعولمة والولايات المتحدة الأمريكية 28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن..... 44
المبحث الأول ماهية التنمية السياسية وعناصرها. 46
المبحث الثاني التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الأردن..... 64
الفصل الثالث اثر البنك الدولي على التنمية السياسية في الأردن 1999- 2010..... 93
المبحث الأول البنك الدولي و مشاكل الاقتصاد الأردني من 1999- 2010..... 95
المبحث الثاني سياسة التكيف الهيكلي للبنك الدولي وأثره على التنمية السياسية في الأردن 120
الخاتمة..... 141
النتائج:..... 142
التوصيات: 145
مراجع الدراسة: 146

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

البنك الدولي وأثره على التنمية السياسية

1999-2010 " الأردن حالة دراسة "

إعداد : احمد عقلة الخزاعلة

إشراف الدكتور: عاهد مسلم المشاقبة

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل سياسة البنك الدولي وأثره على التنمية السياسية 1999- 2010 ، وذلك من خلال دراسة الأردن كحالة الدراسة، وكذلك التعرف على تلك السياسات من خلال دوره في الأردن في ما يتعلق بالتنمية السياسية ،وإظهار التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية السياسية في الأردن في الفترة من عام 1999- 2010، وقد أجابت الدراسة على السؤال المحوري: ما اثر سياسة البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم والأردن بشكل خاص في الفترة من عام 1999- 2010؟

استخدمت الدراسة عدة مناهج للوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومنها منهج تحليل النظم ونظرية الاقتصاد السياسي العالمي والمنهج المؤسسي.

وخلصت الدراسة إلى نتائج هامة منها أن التدابير المالية والنقدية المتفق عليها بين الأردن والبنك الدولي ، وأيضا تبين أن من عوائق التنمية السياسية في الأردن ان البنك الدولي كان يسعى إلى فرض إرادته على الأردن، والتي الجأ بعض دول العالم ومنها الأردن إلى البنك الدولي ومؤسساته للاستدانة وذلك بسبب شح الموارد الوطنية وسوء الادارة وهدر النفقات والفساد وخاصة في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثالثة 2003.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract

International Bank and its impact on political development

" 2010-1999Jordan Case study"

Prepared by: Ahmed Aqla Khaza'aleh

Supervision of Dr: Ahed Muslim Almshakba

This study aimed at explaining the policy of the World Bank and its impact on political development in 1999-2010, through study of Jordan as the case study, as well as the recognition of these policies through its role in Jordan in terms of political development and the challenges and obstacles facing political development in Jordan. From 1999 to 2010. The study answered the central question: What is the impact of the World Bank's policy on political development in the world and Jordan in particular from 1999-2010?

The study used several methods to reach more realistic results, including the method of systems analysis and the theory of political economy.

The study concluded that the financial and monetary measures agreed between the Bank of Jordan and the World Bank, and one of the obstacles to political development in Jordan, was that the World Bank was seeking to impose its will on Jordan. The countries of the world, including Jordan, National and private resources in the period following the Third Gulf War 2003.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة :

تشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهي مؤسسة مالية أعانية عالمية، المساهمون والمتعاملون معه هم عبارة من حكومات ذات سيادة، أعضاء في الأمم المتحدة ومن الجدير ذكره أن الأصول الفكرية لفكرة البنك الدولي هي ذاتها الأصول الفكرية للعولمة باعتبار أن البنك الدولي احد أهم أجهزة العولمة المستمدة بشكل أساس من الرأسمالية والأسس التي قامت عليها .(Lin, 2008: 37).

شهد العالم في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية 1990-1991 وتفكك الاتحاد السوفياتي الكثير من التطورات والتغيرات الاقتصادية السياسية الدولية وبالأخص في الفترة منذ عام 2008 أي بعد الأزمة النقدية العالمية، التي كان لها الأثر على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية، فقد اتسم الأداء الاقتصادي العالمي باستمرار التباطؤ والانكماش والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة العجز في الميزان التجاري لأغلب الدول وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، كما تأثر بعملية التكيف الصعبة وإنتاج، سياسات التحول لاقتصاديات السوق في اغلب الدول التي كانت تأخذ سياسات اقتصادية تعتمد في الأساس على القطاع العام مع التحولات الاقتصادية السياسية، وقد تأثرت الأسواق المالية والنقدية الدولية بدرجات متفاوتة الأمر الذي اثر بالتالي على عملية التنمية السياسية التي اخذ البنك الدولي على عاتقه القيام بها.(Choud har, 2009: 61).

إن المهمة الأساسية للبنك الدولي هو القضاء على الفقر وتقديم المساعدة للفقراء من خلال تقديم القروض والمشورة بشان السياسات والمساعدة التقنية؛ إذ أن البنك الدولي يسعى إلى عالم خال من الفقر والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كذلك، .(البنك الدولي، 2015: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن البنك الدولي يساهم في عملية التنمية السياسية وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتمويل التعليم الصحة والقضاء على الفساد في مختلف مناطق العالم ومن خلال مشروعات التنوع البيولوجي للبيئة، والدخول مع بعض الدول في اطر الشراكة في العديد من البرامج الإنمائية، كما في الأردن، ومساندة الكثير من الدول في منظمات الإنماء المدني، ومساعدة البلدان الخارجة من الصراعات لاستئناف التنمية السلمية، وإعادة بناء البنية الأساسية التي تضررت بسبب الحرب، وإزالة الألغام الأرضية، ومساعدة اللاجئين على الاندماج في مجتمعاتهم.(محسن، 2017: 5-11).

استطاع الأردن ومن خلال التنسيق المستمر مع البنك الدولي محاولة القضاء على الفقر البطالة وارتفاع الدين العام من خلال برامج الاستثمار، إذ أن الأردن يتلقي تدفقات مستمر للاستثمار، حيث أن الأردن يتمتع بتوازن سياسي داخل، والاستمرار بالإصلاحات منذ عام 1999م، إلا انه يعاني من الافتقار إلى الاستثمارات المستدامة وما يقابله من عيوب هيكلية في سوق العمل وتدني المشاركة في القوة العاملة ولا سيما النساء، واستمرار البطالة، وغياب التوافق بين التوقعات للمهارات في سوق عمل القطاع الخاص، الأمر الذي اثر على عملية التنمية السياسية.(البنك الدولي، 2017 : 1-5).

أولاً : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية في التعرف على دور البنك الدولي وأثره في التنمية السياسية وخاصة في الأردن في الفترة من 1999-2010.

لذا تبرز أهمية الدراسة من الناحيتين الآتيتين :

الأهمية العلمية (النظرية) :

تنبع أهمية الدراسة العلمية (النظرية) من خلال :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيان الدور الذي يلعبه البنك الدولي في أحداث التنمية السياسية في دول العالم الثالث وخاصة الأردن.

تعمل هذه الدراسة على تحقيق اكبر حد من الاستفادة العلمية لإثراء المكتبة المعرفية ودعمها علميا وعمليا بواحد من الموضوعات المطروحة على الساحة الوطنية الأردنية، وهو التنمية السياسية بالإضافة إلى أنواع التنمية الأخرى.

رغبة الباحث في إضافة مساهمة متواضعة في توصيف حالة بلدان العالم الثالث وخاصة الأردن من ناحية التنمية السياسية في الفترة من 1999-2010م.

الأهمية العملية (التطبيقية) :

تكمن الأهمية العملية (التطبيقية) من التعرف على الخطوات العملية التي قام بها البنك الدولي للإنشاء التعمير في أحداث التنمية في بلدان العالم الثالث وخاصة الأردن في الفترة من 1999-2010 ، من كون هذا الموضوع من الناحية العملية يساعد على ما يلي :

ربط النظرية بالتطبيق بين أجهزة البنك الدولي ودروها العملي في أحداث التنمية.

بيان الحلول العملية التي قام بها البنك الدولي لمعالجة حدوث الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وخاصة أزمة 2008 وتأثرها على البلدان النامية.

تساهم هذه الدراسة فعليا في معالجة موضوع جديد وهو دور البنك الدولي في المساهمة الفعلية العملية على الأرض في إيجاد حلول مشكلات الفقر والبطالة وبطء النمو في دول العالم الثالث وخاصة الأردن في فترة الدراسة.

مقارنة خطوات البنك الدولي العملية على الأرض بآراء أهل الفكر والمنظرون السياسيون والخروج بنتيجة عملية واقعية تفيد البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : مشكلة الدراسة :

تبرز مشكلة الدراسة في توضيح اثر البنك الدولي كمؤسسة مالية عالمية على التنمية السياسية، وذلك باعتبار أن البنك الدولي يعد احد أجهزة العولمة التي تساهم في فرض السيطرة الدولية من جهة ومن جهة أخرى مؤسسة معد. للإنشاء والتعمير وواجبه الرئيس مساعدة الدول في الحد من الفقر والمساعدة على النمو والمساهمة في التنمية بأنواعها وخاصة السياسية وباعتبار أن الأردن إحدى دول العالم الثالث في الفقر فإن من واجبات البنك الدولي كمؤسسة دولية المساعدة في التنمية السياسية في الأردن.

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال المحوري للدراسة الرئيس وهو : ما دور البنك الدولي في التنمية السياسية في العالم والأردن بشكل خاص؟في الفترة من 1999-2010؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي أهداف البنك الدولي؟

ما هي شروط الاقتراض من البنك الدولي؟

ما دور البنك الدولي في أحداث التنمية السياسية في دول العالم؟

ما دور البنك الدولي في التنمية السياسية في الأردن في الفترة من 1999-2010؟

ثالثا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

بيان الدور السياسي والاقتصادي الذي يضطلع به البنك الدولي.

إبراز استراتيجيات البنك الدولي فيما يتعلق بالحد من الفقر في العالم وخاصة الأردن.

تقييم دور البنك الدولي فيما يتعلق بأحداث التنمية السياسية في دول العالم وخاصة الأردن.

إظهار التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية السياسية في الأردن في فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا : حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : تغطي هذه الدراسة الفترة من 1999-2010 وذلك للأسباب التالية :

فيما يتعلق بمبررات اختيار سنة 1999 كبداية الفترة الزمانية للدراسة، فيعود ذلك لان هذا العام شهد فترة وفاة الملك حسين بن طلال، وتسلم الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، مقاليد الحكم حسب الدستور الأردني، وبذلك فهو عام جديد في التاريخ السياسي الأردني من النواحي السياسية، والاقتصادية والإدارية.

أما عام 2010، فإن هذا العام كان بالنسبة للأردن نهاية خطة عشرية اقتصادية امتدت لعشر سنوات من التنمية السياسية الاقتصادية، ولان هذا العام كان بداية حقيقة لثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس في شهر كانون الأول / ديسمبر ، ولأن العامل والأردن في هذا العام مازال يتأثر بالأزمة النقدية المالية العالمية عام 2008، والتي أثرت على الرساميل العالمية.

الحدود المكانية : الأردن.

الحدود الموضوعية : اقتصرت هذه الدراسة على دراسة (البنك الدولي وأثره على التنمية السياسية من 1999-2010.

خامسا : متغيرات الدراسة :

برزت في هذه الدراسة المتغيرات الرئيسة التالية :

المتغير المستقل : البنك الدولي.

المتغير التابع الأول : التنمية السياسية في الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : مفاهيم الدراسة :

البنك الدولي (اسميا) : مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال لأعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة ويتكون البنك الدولي من خمس مؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء التعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي، وهيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، والمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، (موسوعة الجزيرة، 2011 :1).

(إجرائيا) : هو مؤسسة دولية تابعة للمنظمة الدولية (الأمم المتحدة) مهمتها الأساسية منح القروض للبلدان التي تعاني من مشاكل أزمات اقتصادية. ويتكون البنك الدولي من مؤسسات خمسة هي: البنك الدولي للانشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولي، وهيئة ضمان الاستثمار المتعددة الاطراف، والمركز الدول لتسوية نزاعات الاستثمار.

التنمية السياسية (اسميا) : قدرة النظام السياسي على التكيف والاستجابة للمطالب المختلفة الناجمة عن سلسلة متراكمة من عمليات التغير السياسي، ويمثل هذا التغير في وظائف النظام وبروز مؤسسات جديدة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية القائمة على المساواة التي تعكس الحد الذي تتيح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها ويتنافعوا بثمار عملهم" (PYE, 1966 : 144-147).

(إجرائيا) : عملية ديناميكية التي تمكن النظام السياسي التخلص من إرهاصاته الممثلة في أزمة الهوية، والتعايش، والمشاركة السياسية، الاستقرار السياسي، وتنظيم السلطة أي التخلص من أزمات تخلفه، ومن مؤشرات التنمية السياسية :

الشرعية: أي الشرعية السلطة الحاكمة.

المشاركة السياسية: ذلك لان المشاركة السياسة تعبيرا عمليا من ممارسة الديمقراطية لتعزيز دور المواطن في إطار النظام السياسي.

الهوية والمواطنة : حيث أن التنمية السياسية ترتبط ارتباط متين بالتنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا : منهجية الدراسة :

بناء على طبيعة الدراسة وخصوصيتها ، فإن الباحث يستخدم المناهج التالية :

منهج تحليل النظم :

تعريفه : هو منهج يستخدم في عملية تفحص ودراسته لكافة أجزاء النظام، وكيفية أدائها لعملها، ويشمل مفهوم النظام في هذا السياق الأفراد والآلات والعناصر التي تشكل بمجموعها النظام ويكون لها دور فعال في انجاز الهدف المطلوب لوظيفة محددة، كما انه دراسة متعمقة في جلب نظام قائم وتفاصيله للوصول إلى ما يعانيه من مشكلات وتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية ... الخ، ليصار بعد ذلك إلى حلها أو بناء نظام أفضل منه وتطويره.(الحياري، 2017 : 1).

مقوماته : ويقوم منهج تحليل النظم الذي أوجده ديفيد ايستون والذي يعتبر من ابرز المفكرين السياسيين ، الذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية ، حيث، وضع النموذج التحليلي المعروف باسم المدخلات والمخرجات بنظرة وظيفية ويقوم هذا المنهج على النظام السياسي الذي يتحرك في دائرة متكاملة في إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات بعد العمليات الداخلية ثم تنتهي بالمخرجات.

أصحاب هذا المنهج : يعتبر ديفيد ايستون من أصحاب هذا المنهج ومنظروه.

توظيف المنهج : تستطيع توظيف المنهج من خلال التركيز على الظواهر الرئيسة المترتبة عن عدم وجود تنمية سياسية في البلدان النامية ومنها الأردن كحالة دراسة، الأمر الذي يستدعي تدخل البنك الدولي لتقييم الوضع المالي الاقتصادي لتلك الدول ووضع الحلول ومعالجة الخلل الحاصل، والاستجابة بالتالي لمؤثرات التغيير والتحول إلى العمل لمعالجة الخلل في الأجهزة السياسية والاقتصادية للدول النامية ومنها الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظريه الاقتصاد السياسي العالمي:

أ) تعريف النظرية تقوم هذه النظرية على دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخيه واجتماعيه لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي، وهي النظرية التي تؤمن بوجود الاقتصاد لخدمة السياسة من خلال خلق وتوزيع الثروة وتوزيع الأموال، والترشيد سياسة الأموال ودور الأموال في خدمة السياسة.(البطراوي، 2017: 15).

ب) مقوماتها:(جيبلين، 2012، 37).

تقوم هذه النظرية على خلق و توزيع الأموال في سبيل إشباع الرغبات والحاجات و تحقيق الرفاهية.

تقوم على المساعدة في نضج النمو الاقتصادي لتحقيق الإشباع.

تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول والوحدات السياسية.

إنتاج وتوزيع الأموال النفعية القابلة للتبادل.

تطوير العلاقة السياسية بين الدول.

ج) رواد النظرية: (البطراوي، 2017: 15- 16)

شنايز لوندوم

بيتر بلاو

هسيود اليوناني.

د) توظيف النظرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن توظيف هذه النظرية من خلال معرفة قدرة أي بلد على العمل وهو ووسائله وقوته، وأسلوب الإنتاج، والقوة المنتجة وعلاقة الإنتاج وقوتها، حيث تساعد تلك العناصر على النمو الاقتصادي وبالتالي التطور السياسي لهذا البلد، حيث ان قوة واستمرار العملية الاقتصادية لأي بلد يؤدي إلى استمرار وقوة العملية السياسية للبلد ذاته

المنهج المؤسسي :

تعريفه : هو منهج دراسة النظم السياسية، يركز هذا المنهج على المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم التشريعية التنفيذية والدساتير والقوانين التي تستند إليها وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة.(vanna, 1996 : 33-65) .

مقوماته، يقوم على :

تصنيف وتحليل المعلومات المختصة بالظاهرة.

تفسير الظاهرة استنادا إلى المتغيرات (البنك الدولي التنمية السياسية).

السعي إلى إدراك الظاهرة السياسية ومنهم تعقدها ومحاولة إيجاد الحل لها.

الاهتمام بالتحليل القيمي للمؤسسات.

رواد المنهج : منهم صامويئل هنجتنون (Samul Huntingon) الذي عرف المنهج المؤسسي بأنه : أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد، فالمؤسسة هي الكيان الذي يضم العديد من أشخاص , لديها هدف جماعي(شلبي 1999 : 35) .

توظيف المنهج : سيتم توظيف هذا المنهج من خلال معرفة طبيعة مؤسسات البنك الدولي ، ودورها وأثرها في التنمية السياسية في البلدان النامية والأردن خاصة كحالة دراسة والاهتمام بتطور المؤسسات الأردنية التي تهتم بالتنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا : الدراسات السابقة

دراسة قبلان، بشار محمود(2005)، اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة حالة خلال الفترة 1989-2002 (رسالة ماجستير)، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك اربد، الأردن.

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ، واعتمد الباحث على مجموعة من المناهج العلمية لدراسة هذا الأثر وهي منهج تحليل النظم التحليل الإحصائي والمنهج المؤسسي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الأردن لا يلتزم بالمطالب والسياسات والتشريعات المتعلقة بالجانب السياسي، تبين لنا من خلال عمليات التحليل أن الأردن يتوافق مع سياسات النقد الدولي في اتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع إستراتيجية البنك الأساسية وهي أن البنك يتغاضى عن كثير من القوانين والتشريعات التي تحد من الحريات العامة مثل حرية التعبير إذا كانت تخدم سياسات البنك.

دراسة، حسين، ابتسام علي (2000)، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية ، دراسة حالة مصر والأردن، (أطروحة دكتوراه) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير السياسات التي اتبعتها الدول النامية على التنمية البشرية في بلدانها، وتم اختيار وانعكاساتها على أوضاع تنميتها البشرية، وكذلك التعريف ببرامج الإصلاح المتبعة في الدول النامية، ودور البنك الدولي في الحد من الفقر والبطالة والتنمية الاقتصادية السياسية، واستخدم الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، وقد كان من نتائج الدراسة انه ترتب على برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي كانت في الغالب سلبية.

دراسة ياسين، عبيدات، والعيد، بيوض محمد (2014)، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقد في البلدان المنخفضة الدخل دراسة تحليلية تقييمة لمنطقة جنوب إفريقيا جنوب الصحراء، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة بستة، الجزائر، 8-9/ كانون أول / ديسمبر 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم مؤسسات البنك الدولي ودورها في الإقلال من النقد في البلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج المؤسسي للوصول إلى أهداف واقعية، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن القروض والمنح التي تقدمها مؤسسات البنك الدولي إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها اشد فقرا وأكثرها تخلفا واقلها دخلا تعتبر غير كافية ، الأمر الذي ساهم في تخلق المنطقة ،كما أن هناك العديد من أوجه القصور في سياسات عمل مؤسسات البنك الدولي ما يستدعي العمل على إقامة نظام مالي عالمي بديل متوازن ومنصف لكل الدول.

دراسة عفيفي أسماء أبو النور وآخرون ، (2017)، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية الحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصرن 17 حزيران/ يونيو 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب نجاح التجارب الدولية عامة والتجارب البرازيلية خاصة ومحاولة الاستفادة منها في الحالة المصرية، ودراسة السياسات التي اتخذتها الحكومات في الدول المقترضة من صندوق النقد الدولي، ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت لزيادة المديونية، وكذلك التعرف على بعض الحلول التي يطرحها الصندوق الدولي للدول المقترضة، والتعرف على أسباب الاقتراض ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي المقارن للوصول إلى النتائج المرجوة، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن برامج صندوق النقد الدولي لها تأثير سلبي على المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي، وان سياسات صندوق النقد الدولي تؤدي إلى تعميق الأزمات الاقتصادية في البلدان المقترضة.

دراسة الخريشا، ناصر نايف حديثة (2017)، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن، (رسالة ماجستير) ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية السياسية، ومدى ارتباطها بالاستقرار السياسي، والتعرف على واقع التنمية السياسية في الأردن والدور الذي يلعبه النظام السياسي في أحداث التحولات السياسية المطلوبة، وكذلك الدور الذي يؤثر به البنك الدولي حول التنمية السياسية في الأردن، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، ومنهج البحث التاريخي للوصول إلى النتائج المطلوبة ومن نتائج الدراسة أن التنمية السياسية لم تكن لتحدث لولا تضافر جهد الدولة والنظام السياسي والبنك الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيب على الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

إن هذه الدراسة جاءت تكملة للعديد من الدراسات السابقة، كما أنها قد تشكل سندا جديدا على اعتبار أن الدراسات التي تم الاطلاع عليها لم تكن تجمع سياسات الإصلاح والتنمية الاقتصادية والسياسية المتبعة في الدول النامية والتنمية البشرية المستدامة، وإنما كانت تتعرض لبعض الجواب ذات الصلة بالموضوع، كالتطرق لمسالة التنمية السياسية، والإصلاحات الاقتصادية، وانعكاسات ذلك على الفقر والبطالة التشغيل، وتحاول هذه الدراسة أن تكون جسرا بين الدراسات التي ناقشت وحللت البنك الدولي وأثره على التنمية السياسية في البلدان النامية وفي الأردن خاصة، وذلك من خلال إبراز دور البنك الدولي في ذلك .

والدراسة الحالية تحاول الوقوف على دور واثر البنك الدولي في التنمية السياسية في الفترة من 1999-2010 وهي فترة حساسة في تاريخ الأردن حيث كانت بداية عهد سياسي جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول البنك الدولي

(أهدافه، شروط الإقراض، علاقته بالعولمة والولايات المتحدة الأمريكية) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

(البنك الدولي، أهدافه، شروط الإقراض، علاقته بالعولمة والولايات المتحدة الأمريكية)

يعد البنك الدولي أهم واكبر مؤسسة مالية عالمية يضم جل بلدان العالم، وللبنك الدولي أهمية بالغة من خلال الدور الذي يلعبه في عملية تمويل ورفع أداء اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول الفقيرة النامية، إضافة لكونه يعمل على تمويل وتطوير المشاريع الاعمارية للبلدان الأعضاء المنتسبين إليه، كذلك معالجة مديونيات بلدان العالم التي تعاني من ارتفاع في المديونية العالية من خلال عملية جدولة تلك الديون بفوائد علاوة على أن كل عضو من دول العالم في البنك الدولي عليه أن يدفع مساهمات معينة. (سلاماني، 2011 : 68).

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : نشأة البنك الدولي وأهدافه.

المبحث الثاني : شروط إقراض البنك الدولي وعلاقته بالعولمة والولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول نشأة البنك الدولي وأهدافه

مما لا شك فيه أن القوة الاقتصادية والمالية والتجارية والموارد الإنتاجية كالطاقة والزراعة والصناعة من أهم دعامات المكانة والنفوذ للدول فرادى أو مجتمعة ولتجمعاتها على الساحة الدولية، مما يجعلها من أهم العناصر التي ستشكل ترتيب القوى في النظام الدولي، ولذلك لا بد من وجود مؤسسة مالية عالمية تدعم بقاء تلك الاقتصادات وتعالج الخلل وتطوير الأداء، وتعمل على زيادة النمو في الهياكل الاقتصادية لتلك الدول، من هنا جاءت فكرة تأسيس البنك الدولي الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في عام 1945. (مركز الجزيرة للدراسات، 2011 : 1).

يتناول المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التطور التاريخي للبنك الدولي والنظام الدولي.

المطلب الثاني : تأسيس البنك الدولي (المفهوم ، الأهداف).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول التطور التاريخي للبنك الدولي والنظام الدولي

لم يكن يصل النظام العالمي الجديد إلى ما هو عليه الآن لولا مروره بأزمات اقتصادية عالمية عملت على تقوية اقتصادات تلك الدول، وتاريخيا فقد أسهمت أحداث اقتصادية سياسية في التسبب بكوارث لبعض البلدان الأمر الذي حط من موازناتها وتسبب لها بديون كثيرة.

ومما لا شك فيه أن القوة الاقتصادية المالية والتجارية وموارد الطاقة هي من أهم دعامات المكانة والنفوذ للدول فرادى أو مجتمعة ولتجمعاتها على الساحة العالمية، ما يجعلها من أهم العناصر التي ستشكل ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد، وتاريخيا، فقد أسهمت أحداث اقتصادية مهمة في تشكيل التغيرات في النظام العالمي، مثل الكساد الكبير، الذي ظهر بعد انهيار أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، في 29 أكتوبر 1929، الأمر الذي أدى إلى تبعات اقتصادية ومالية تجارية عالمية قاسية من حيث انهيار الأنشطة الاقتصادية، وتصاعد غير مسبوق في معدلات البطالة، وتحرك نحو الحماية التجارية ضد الواردات من الخارج، وليس من المفاجئ في ظل الفوضى الاقتصادية التي سادت العالم في أعقاب الكساد الكبير أن بدأت في الظهور نزعات قومية وعرقية متعصبة، مثل ما حدث في ألمانيا من ظهور للنازية بزعامة أدولف هتلر، والتي لاقت قبولا بسبب ما أنزلته معاهدة فيرساي الوقعة في 28 حزيران /يونيو 1919، التي تلت الحرب العالمية الأولى، من عقوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية اعتبرها الألمان قاسية جدا.(conan and alan, 2009 : 5) .

تضمنت تلك الأزمة بالنسبة للامان شروطا اقتصادية وأمنية متشددة كذلك، ليس من المفاجئ أن الكساد الكبير قد استمر في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة عقد من الزمان، ولم تخرج منه إلا بدخولها الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية في عام 1941، وما استتبعه ذلك من إنفاق حكومي كبير على المجهود الحربي، عمل على توفير الوظائف وتنشيط الاقتصاد.(shain, 2001 : 149).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية في الثاني من سبتمبر عام 1945، لعب الاقتصاد كذلك دورا أساسيا في تشكيل النظام العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب من خلال جانبين أساسيين : الأول وضع خطة مارشال الأمريكية التي أعلنت في الخامس من حزيران/ يونيو 1947، وهو مشروع اقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وقد اعلنه وزير الخارجية الأمريكي في خطاب أمام جامعة هارفارد عام 1947م، من أجل مواجهة زحف الاتحاد السوفيتي السابق، واستمرت الخطة أربع سنوات، وكلفت نحو 12.7 مليار دولار، آنذاك، على مدار السنوات الأربع ما بين عامي 1948-1952، وأدت هذه الخطة إلى تغيرات جوهرية في الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية اقتصادها وثقافتها وقت السلم، وكانت البذرة التي نمت من خلالها فكرة التكامل الأوروبي الذي أدى إلى ظهور الاتحاد الأوروبي، ونموه، وتحوله لاحقا، بشكل جزئي، إلى الاتحاد النقدي في ظل مجموعة اليورو.(schainm 2001 : 29-34-149).

أما الجانب الثاني : فتمثل في اتفاقية برتيون وودز التي تم التوصل إليها في تموز/يوليو 1944 لإعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب، وهي التي نجم عنها إنشاء كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لإعادة البناء التنمية أو اختصارا البنك الدولي وهما اللذان تسيدا المجهود الاقتصادي الدولي منذ ذلك الوقت حتى الآن. (Schainm, 2001: 149)

كذلك تضمنت الاتفاقية القيام بترتيبات الأسعار والصرف فذلك بربط الدول لعملاتها بالدولار الأمريكية والذي كان قابلا للتحويل إلى الذهب عند الطلب، فيما عرف بنظام بريتون وودز لكن هذا النظام انهار فيما بين عامي 1971-1973 ، بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية توقفها عن تحويل الدولار إلى الذهب، وهو ما أدى إلى الرجوع إلى نظام أسعار الصرف المرنة، وسهل على الدول مواجهة الصدمات النفطية التي وقعت منذ تشرين ثاني/ أكتوبر 1973.(International monetary fund, 2014 : 1-2) .

وقد كان للاقتصاد دور رئيس في تشكيل النظام العالمي الجديد، حيث تسبب بصورة أساسية في انهيار الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفيتي السابق، حيث تضمنت سياسة إعادة البناء التي تعني باللغة الروسية، بيرسترويكا لجورباتشوف، إعادة هيكلة النظام الاقتصادي السوفيتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي كان يواجه ركودا وأزمة كبيرة منذ منتصف السبعينيات حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، ما أدى إلى انهيار أسس النظام الاشتراكي الذي كان الاتحاد السوفيتي قائما عليه، وتوجه مكونات الأخير وحلفائه نحو الانفصال.(koltz, 1997 : 71-91).

وفي المقابل أدى توجه الصين الباكر نحو الإصلاح الاقتصادي إلى تلافي التحلل والانهيار، بل الصعود في النفوذ على الساحة الدولية، حيث استطاعت إدخال الإصلاحات بصورة تدريجية منذ نهاية عام 1978، على يد مهندس التحول الصيني دينج هيساوبنج الذي قاد الصين بين عامي 1978-1992، وتبنى سياسات اقتصاد السوق، وبدأ بإصلاح قطاع الزراعة ، ثم بالتحول منذ أواخر الثمانينات إلى الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الاعتماد على التصدير، ثم الترابط مع الاقتصاد العالمي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.(Naughton, 2008 : 91-135).

وأدت التطورات الاقتصادية إلى ظهور قوى جديدة مؤثرة في الساحة الدولية، مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بكونها منتجا أساسيا للطاقة الهيدروكربونية عالميا، وبتحولها مؤخرا إلى لاعب دولي في حركة الاستثمار العالمية من خلال صناديق الثروة السيادية التابعة لها، التي تفوق قيمتها تريلوني دولار، كذلك، تصاعدت قوى العديد من دول جنوب شرق آسيا، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، وتشيلي، جنوب إفريقيا، على خلفية الإصلاحات الاقتصادية وتغلبها على الأزمات لمالية، ما جعلها تظهر ضمن مجموعة دول الأسواق الصاعدة.(Sovereigen wealth fund , 2013 : 1-2) .

وللتأكيد على صحة هيكل النظام العالمي الجديد، سيكون من الضروري استشراف المستقبل الاقتصادي للدول الرئيسة، حيث إن معيار وضعها ومستقبلها الاقتصادي إلى جانب معايير أخرى كما تم ذكرها آنفا: هي التعليم والبحث العلمي، والتقنية والقوة العسكرية، والاقتصاد والطاقة، والنقل يمثل عنصرا مهما، إن لم يكن الأهم، في تحديد ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد، وسيتم التركيز هنا على القوى الأساسية في هذا النظام،

والتي سبق إيضاح ترتيبها في مدخل الكتاب، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم، يتلوها في المرتبة الثانية كل من الصين والاتحاد الأوروبي، وروسيا، ثم في المرتبة الثالثة كل من اليابان والهند والبرازيل،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يليها باقي دول العالم، وسيتم، في ضوء ذلك، تقييم أداء النمو الاقتصادي التاريخي المتوقع للدول المذكورة، إضافة إلى جوانب الميزانية الحكومية والدين العام، التبادل التجاري والنقل، والطاقة الهيدروكرونية، التقليدية المبتكرة الطاقة المتجددة، وذلك كمحددات للقوة الاقتصادية المستقبلية وترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

وإذا أخذنا في الاعتبار ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد كما تم الإيضاح سابقا، فسنلاحظ أن أداء الولايات المتحدة الأمريكية التنموي خلال الأعوام الخمسة العشرين الماضية، ومحركات النمو فيها، يمكن أن يعطيها دلالة واضحة على واقعية هذا الترتيب، ويقدم الجدول رقم(1) عرضا مختصرا لأداء النمو الاقتصادي لهذه الدول المجموعات في صورة متوسطات للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لفترات مدة كل منه خمس سنوات خلال الأعوام الخمسة العشرين الماضية، إضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي . (International monetary fund 2014 : 1-2).

الجدول رقم (1)

السنوات	1992-1988	1997-1993	2002-1998	2007-2003	2012-2008	2018-2013
العالم	3.22	3.35	3.23	4.79	2.91	4.20
الولايات المتحدة الأمريكية	2.54	3.53	3.24	2.73	0.60	3.01
الصين	8.53	11.46	8.25	11.65	9.28	8.38
الاتحاد الأوربي	2.45	2.14	2.71	2.72	0.05-	1.45
منه : منطقة اليورو	-	1.74	2.46	2.18	0.23-	1.17
اليابان	4.45	1.44	0.14	1.85	0.10-	1.26
الهند	5.44	6.13	5.41	8.61	6.84	6.55
البرازيل	0.03-	3.99	1.71	4.01	3.20	3.94
روسيا	-	5.55 -	4.18	7.50	1.93	3.61

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي للاعوام من 1988- 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أنها قد شهدت خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية أحداثا اقتصادية تدل على مرونة نظامها الاقتصادي وقدرته على التطور لمواجهة الصدمات العكسية التي يمكن أن تواجهه، ما يجعله الاقتصاد الرائد عالميا. (kagan, 2012 : 130).

وتظهر خبرة الاقتصاد الأمريكي خلال الأعوام الخمسة العشرين الماضية اعتماده على الابتكار، بالمزج بين المعرفة والتقنية والريادة في الأعمال، كمحرك للاقتصاد، ومن الأمثلة على ذلك صعود وادي السليكون، وهو المنطقة الجنوبية من منطقة خليج سان فرانسيكو في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه المنطقة أصبحت معروفة عالميا بسبب وجود العدد الكبير من مطوري الدوائر المتكاملة ورقائق الكمبيوتر ومنتجيها ، وحاليا تضم هذه المنطقة جميع أعمالها التقنية الفائقة وتوصف بأنها المركز الأساسي العالمي لتطوير تقنيات الحاسوب بشقيها المعداتي البرمجي، ومن ذلك الصعود والهبوط لشركات في مجال المعدات الالكترونية أيضا، مثل شركة صن، وشركة ديل ، شركات ابل، إضافة إلى صعود شركات أمريكية في أسواق البرمجيات وسيطرتها عليها، مثل : شركة مايكروسوفت وشركة لينوكس، وصعود الشركات المرتبطة بعصر الانترنت الهواتف الذكية مثل : شركة جوجل ،وشركة ياهو. (Markoff, 2009: 1-2)

لقد بدت بوضوح سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الابتكارات في قطاع التقنية الفائقة الذي تتزايد أهميته بصورة متسارعة في تحرك، العالم نحو النظام العالمي الجديد، إضافة إلى ذلك، تظهر قدرات الاقتصادات الأمريكي على الابتكار ، ليس في قطاع تقنيات الحاسوب المعلومات فحسب، بل في قطاعات متنوعة أيضا تتراوح من القطاع المالي، حيث تطورت الهندسة المالية، من خلال ابتكارات ترتبط بالمشتقات المالية، إلى ابتكارات وتقنيات جديدة في مجال الطاقة، مثل تقنية التكسير الهيدروليكي، التي أدت إلى طفرة ملموسة في إنتاج النفط الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، بما يشير إلى حدوث تغير ملموس في طبيعة عمل أسواق الطاقة التقليدية خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة، وسيكون لذلك كله انعكاسات سياسية وأمنية اقتصادية شديدة الأهمية على مستوى العالم. (IAFA, 2014 : 17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإضافة إلى الاعتماد على النمو القائم على الابتكار، تبدو قوة الاقتصاد الأمريكي أيضا في عدد من الظواهر التي يمكن استنتاجها من أدائه خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، وأهمها أن الاقتصاد الأمريكي من الضخامة، حيث مثل في عام 2013 نسبة 21.9% من حجم الأمريكي من ما يجعله، معتمدا على ذاته بدرجة أعلى من الاقتصادات الأخرى، مثل الصين على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والاستهلاك. (وزارة الاقتصاد الأمريكية، 2014: 1-2)

كذلك، يلاحظ أن الاقتصاد الأمريكي قد نجح في مواجهة أزمات رئيسية، مثل أزمة الاثنين الأسود في 19 تشرين أول /أكتوبر 1987، وحتى في الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، إذ يبدو أن يتعافى بدرجة أفضل بكثير من الاقتصاد الأوروبي على سبيل المثال، ويدل على هذا التعافي سرعة ارتداد الاقتصاد الأمريكي إلى النمو بعد الأزمات ، حيث ارتفع أداؤه بالقياس إلى متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 2.54% خلال السنوات الخمس التالية لازمة عام 1978 أي الفترة 1988-1992، إلى 3.53% في السنوات الخمس 1993-1997، كذلك بدأ الاقتصاد الأمريكي مؤخرا في التحسن، بحيث يتوقع أن يبلغ معدل نمو 3.6% بحلول عام 2015، مقابل انكماش بلغ 0.3% و 3.1 % خلال العامين التاليين لازمة عام 2007، في حين أن الاقتصاد الأوروبي يتوقع أن تستمر معاناته بصورة أعمق 2015، مقابل 0.5% 4.2% في العامين التاليين لازمة عام 2007. (2-1 : zakaria, 2013).

المطلب الثاني تأسيس البنك الدولي (الماهية، الأهداف، التطور)

تأسس البنك الدولي المعروف بالمؤسسة الدولية للتنمية IBRD في عام 1944، والذي يطلق عليه أيضا : البنك الدولي للإنشاء التعمير، قد اسس بهدف مساعدة أوروبا بعد مشاركتها في الحرب العالمية الثانية التي دمرت معظم أنحاءها ولاستعادة الق أوروبا كما كانت قبل عام 1939م، حيث أن معظم البلدان الأوروبية شاركت في الحرب العالمية الثانية، وقد أدى نجاح مشروع البنك الدولي إلى تحويل انتباه البنك في بضعة سنوات إلى البلدان النامية الفقيرة، وفي خمسينيات القرن الماضي، أعربت البلدان الفقيرة عن حاجاتها إلى قروض ميسرة من البنك الدولي للمساهمة في تنمية بلدانها وإنعاشها وتحقيق النمو المطلوب. (المؤسسة الدولية للتنمية، 2017 : 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتناول هذا المطلب المحاور التالية :

أولا : تأسيس البنك الدولي.

ثانيا : أهداف البنك الدولي وظائفه .

ثالثا : تطور البنك الدولي.

أولا : تأسيس البنك الدولي :

لقد بدأ عمل البنك الدولي ونشاطه بالمساعدة في أعمار البلدان الأوروبية بعد انتهاء أعمال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 ، وفكرة البنك الدولي تبلورت في منطقة بريتون وودز، بولاية نيوهامبشير الأمريكية، وبعد عملية الاعمار في أعقاب الحرب والنزاعات، أصبح البنك الدولي موضوع تركيز هام نشاط البنك وأعماله وذلك نظرا إلى الكوارث الطبيعية، والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للحرب النزاعات التي أثرت على الحياة الاقتصادية أولا من ثم السياسية والاجتماعية والإدارية بالدرجة الثانية، حيث أن البلدان الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كانت في مرحلة انتقال وتحول التي شابها نوعا من اللاسقترار الأمني الاقتصادي، ولكن البنك الدولي ركز جهوده في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر.(أرشيف البنك الدولي، 2015 : 1-2).

ومما سبق فإن البنك الدولي هو مؤسسة مالية وليست بنكا تابعا للأمم المتحدة وليس تابعا لدولة ما مهمته الأساسية منح القروض البلدان التي تعاني من الفقر والأزمات الاقتصادية ، وذلك لتامين مطالب مواطنيها والإنفاق داخل حدودها وخارجها، لذلك كان البنك الدولي الملجأ المعتمد لهذه الدول، حيث يقوم البنك الدولي بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية، ويتألف البنك الدولي من مؤسستين رئيستين هما البنك الدولي للإنشاء التعمير المؤسسة الدولية للتنمية إضافة إلى ثلاث مؤسسات أخرى هي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسة التمويل الدولية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

وقد بلغ عدد أعضاء البنك الدولي 189 عضوا، يقدمون مساهمات مالية بحسب وضع البلاد الاقتصادي، مما تقدمه الدولة المتقدمة يزيد عما تقدمه الدول النامية : نتيجة الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول، حيث تقوم كل دولة عضو في البنك اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أمريكية بما يعادل 18% من عملتها الخاصة، والباقي يبقى في الدولة نفسها، لكن البنك يستطيع الحصول عليها(الذهب أو الدولارات) في أي وقت لمواجهة التزاماته.(الحياري، 2015 : 1).

ثانيا : أهداف البنك الدولي ووظائفه:

يتمركز عمل البنك الدولي صوب تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله، ويحتوي البنك من أجل إتمام أعماله على طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب القطاعات وعلماء اجتماع ، ويعمل 40% من هذه الطواقم في المكاتب القطرية التابعة البنك في البلدان الأعضاء.(عابد، 2001 : 5-23).

الأهداف :

هناك مجموعة من الأهداف للبنك الدولي كمؤسسة مالية عالمية للتنمية وهي على النحو الأتي : (عجمية، 2000 : 13-53) .

المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو عالية.

تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في أعضاء الفروض لسداد الدين والتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدة في تحقيق النمو المتوازن الطويل الأجل للتجارة الدولية .

علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.

ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق في التحركات للرساميل ورؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

إعادة بناء الاقتصاديات للدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية، وذلك بتوفر رؤوس الأموال للاستثمارات الإنتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

التشجيع المستمر للاستثمار الدولي لتحقيق النمو وفقا للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء وتقديم المساعدات للتحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام العمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق الحر.

إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض التسهيلات الاستثمارية.

الوظائف :

تتمركز وظائف البنك الدولي حول ما يلي : (world Bank , 2011 : 3-4) :

العمل من أجل تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة الدول النامية.

تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية والمنهارة اقتصاديا، والأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1000دولار سنويا.

العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيام بتقديم المشورة المساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحل لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

العمل من أجل تقوية البيئة الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الري، ومحطات توليد الكهرباء، والسكك الحديدية والطرق.

القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة، بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

ثالثا : تطور اعمال البنك الدولي :

نستطيع معرفة التطور الذي حصل في البنك الدولي من خلال ذكر المراحل التي مر بها البنك منذ تأسيسه إذ أن المراحل التي مر بها البنك الدولي هي على النحو التالي :

المرحلة الأولى : تأسيس البنك الدولي في عام 1944 ، حيث أطلق عليه في هذه الفترة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ثم غير الاسم فيما بعد إلى البنك الدولي، واتسع نطاقه ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطا، وثيقا، وكانت المرحلة الأولى من حياة البنك تركز على أعطاء القروض لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثانية : مرحلة التحول من أعطاء القروض فقط إلى أعطاء القروض والمساهمة في التنمية والتركيز على البنى التحتية للدول الأعضاء مثل : السدود وشبكات الكهرباء، وشبكات الري والطرق، وقد كانت هذه المرحلة في عام 1956م) عجمية ، 2000 : 51-62).

وقد أنشأت في هذه الفترة مؤسسة التمويل الدولية في شهر يوليو 1956، وقد أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20 كانون أول / يناير 1957 ، ويطلق عليه أيضا الشركة المالية الدولية ورغم أن الشركة مرتبطة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ارتباطا وثيقا إلا أنها مستقلة من الناحية القانونية ، كما أن أموالها منفصلة عن أموال البنك وتعتبر العضوية في البنك شرط العضوية في الشركة. (الشافعي، 2002 : 227).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة أنشا المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 ، حيث تأسست هذه المؤسسة أو كما تسمى هيئة التنمية الدولية في 24/ أيلول / سبتمبر 1960م، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 27 آذار /مارس 1961م، حيث أصبحت منظمة فاعلة .(Belanger, 1997 : 52).

وقد تأسست هذه المؤسسة من أجل تقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها، والتي لا يزيد متوسط الدخول فيها عن 500 دولار أمريكي سنويا للفرد ، وبشروط تشكل عبئا اخف على كاهل ميزان المدفوعات من البنك الدولي. (الحجار، 2003 : 94).

المرحلة الرابعة : مرحلة تأسيس مجموعة من المؤسسات التابعة للبنك الدولي وهي الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار التي أسست في عام 1986 وهدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية في الدول النامية، وذلك من خلال تقديم للمستثمرين الأجانب ضمانات ضد المخاطر غير التجارية تعتبر من أحداث المؤسسات الدولية المالية التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة (Belanger, 1997 : 52)

أما المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار : أسس هذا المركز في العام 1996، وطور في عام 1981م، وهدفه تشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى، ويهدف المركز من هذه العملية إلى المساعدة على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب. (الحجاز، 2003 : 1993).

وكذلك هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي : حيث قام البنك الدولي بتأسيس هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي في عام 1986م، هي مرحلة مهمة جدا في مسيرة البنك الدولي ، ومهمتها تقديم مشورات للحكومات في أكثر من 40 بلدا بشان كيفية الحصول على تدفقات متزايدة من رأس المال الأجنبي، كما تقدم الهيئة المساعدة للبلدان الراغبة في تحضير مناخ مناسب وجذاب وملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تقدم المشورة للحكومات في مجالات سن القوانين اللوائح ورسم السياسات الخاصة للاستثمار الأجنبي. (البطريق، 2013 : 62).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق، فإن مؤتمرات قد انعقدت في نهاية الحرب العالمية الثانية، الأول سياسي، وهو مؤتمر يالطا الذي بموجبه تم تقسيم تركة الحرب بين الحلفاء، والثاني اقتصادي وهو مؤتمر بريتن وودز في ولاية نيوهاميشير في الولايات المتحدة الأمريكية في 22 تموز / يوليو سنة 1944م، حضره ممثلو 45 دولة، إضافة إلى مجموعة من الخبراء الاقتصاديين وعلى رأسهم اللواء كنيز البريطاني وهاري هوايت الأمريكي وعليه كان هناك حاجة ماسة لإيجاد المؤسسين من ضرورة وجود نظام اقتصادي عالمي يضمن ترتيب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على أساس جديد يشمل النواحي التجارية المالية والنقدية مكان بذلك صندوق النقد الدولي القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي، أما البنك الدولي فيأتي على رأس النظام المالي الدولي. أعطيت لصندوق النقد الدولية واجبات ومهمات منها مهمة الحفاظ على تدابير مالية وتعاونية منظمة بين الدول الأعضاء في المنظمة صندوق النقد الدولي، بهدف تشجيع زيادة التجارة الدولية وتوازن موازين المدفوعات وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المؤسسة للصندوق أهدافه.

أما البنك الدولي ، فتشير هذه العبارة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمؤسسة المالية للتنمية في حين أن عبارة مجموعة البنك الدولي فهي تعني أنها تضم مجموعة من المؤسسات المرتبطة أحداهما بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معا لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، وتتمثل أهم أهداف البنك الدولي كما رأينا في الإنشاء والتعمير وتقديم أو ضمان القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، وكذلك تنمية وتشجيع كل من التجارة الاستثمار الدولية ، والعمل على استقرار موازين مدفوعات بحيث أسندت للبنك مهمة تمويل إعمار دول أوروبا التي دمرتها الحرب، ثم تمويل برامج التنمية للدول النامية لاحقا ومنها الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني شروط إقراض البنك الدولي وعلاقته بالعولمة والولايات المتحدة الأمريكية

إن الهدف الأساس من تأسيس البنك الدولي للنهوض بمستويات التنمية الاقتصادية عن طريق القروض الدعم الفني، ثم تحويل بعد ذلك إلى مؤسسة وسعت نطاق المساعدة في إنشاء البنية الأساسية الاقتصادية فامتد نشاطها إلى مشروعات في قطاع الصحة والتعليم إضافة إلى برامج أخرى تهدف إلى مكافحة الفقر في الدول النامية.(Jonthan, 2000 : 1-3).

وقد كانت من الأهداف الرئيسة لإنشاء البنك النقد الدولي هو تزويد الدول التي تتعرض لعجز في موازين المدفوعات بمساعدات مالية قصيرة الأمد، وبعد التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة في عقد التسعينات من القرن العشرين تحول صندوق النقد الدولي إلى مؤسسة تدير الأزمات المالية في الأسواق النامية، وتقدم قروضا طويلة المدى للكثير من الدول النامية ،وتقدم الاستشارات والنصح إلى دول كثيرة كما تجمع البيانات الاقتصادية وتنشرها. (International finicial Institution, 2000: 1-2) .

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : شروط وأهداف قروض البنك الدولي.

المطلب الثاني : النظام العالمي الجديد والهيمنة الأمريكية في بلورة ملامحه الجديدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول شروط وأهداف قروض البنك الدولي

إن القروض المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية على رأسها البنك الدولي والصندوق الدولي تخضع إلى مجموعة معينة من الاشتراطات التي تهدف إلى ربط إتمام التحويلات المالية إلى الدولة المعنية من خلال قيامها بتنفيذ سياسة أساسية، وتضمن للدولة المقترضة استمرار الحصول على التمويل اللازم إذا نفذت جميع سياسات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووضعتها موضع التنفيذ الفوري.(Policy development and Review , 2001 : 20) .

وفي هذا المطلب يمكننا مناقشة المحورين الاتيين :

أولا : شروط القروض .

ثانيا : أهداف القروض.

أولا : شروط القروض :

إن شرط الإقراض من قبل البنك الدولي قد جعلت القروض عبء على الدول الفقيرة والنامية لأنها في اغلب الأحيان : تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية وتحد من القرار السيادي للدولة.(IFIAC, 2000 : 1-2) .

وارى أن تلك الشروط المجحفة بحق الدول الفقيرة النامية تجعل من الصعوبة بمكان صنع القرار الصحيح في عملية الإصلاح، وليس من الممكن فرض الإصلاح المؤسسي على الدول من خلال شروط تأتي من الخارج بل الأولى أن تكون تلك الإصلاحات نابعة من الداخل أي داخل الدولة.

وقد اتسعت شروط البنك الدولي مع مرور الزمن فبعد إن كانت الشروط مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد العالمي العام، أصبحت الآن الشروط مرتبطة بمتغيرات التعليم والقانون والإدارة والسياسة. لكن زيادة تلك الشروط أدت إلى مزيد من المخاطر التي تواجهها الدولة وأصبحت تعجز عن التزاماتها تجاه الشعب، وأصبحت تلك الاشتراطات المجحفة عائقا أمام الإصلاح بأنواعه لا بل أصبحت بمثابة هجوم على السيادة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى سبيل المثال لا الحصر كان شروط الإقراض المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على تركيا، الشروط الآتية : (سولفيان، 2011 : 2-3)

عودة تدفق الائتمان إلى القطاع العقاري.

شفافية أكثر للعمليات الحكومية.

إعادة هيكلة مؤسسات الدولة.

التوسع في الخصخصة.

تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إجراءات التكيف المالي.

تخفيض التضخم في إطار الخطة الهادفة إلى مواجهة التضخم.

أما الأسباب التي تجعل بعض الدول تلجا إلى الاقتراض من البنك الدولي ما يلي : (محسن،2017: 2)

إعادة بناء الاحتياطي الدولي.

تثبيت سعر العملة.

الاستمرار في تغطية ميزان مدفوعات الاستيراد .

تبني بعض السياسات لعلاج المشاكل المالية.

الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق الحر.

عدم الإيفاء بالالتزامات المالية من قبل بعض الحكومات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى سبيل المثال نذكر شروط البنك الدولي التي فرضت على العراق عام 2016 بسبب العجز الكبير في موازنة البلاد، جراء انخفاض أسعار النفط، وعدم قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، رغم انتقاد الكثير من الخبراء في ذلك الوقت للحكومة العراقية لهذا القرار الذين وصفوه بأنه باب من أبواب الفساد، إلا أن الحكومة العراقية لم تتعامل مع الرأي العام بشفافية ووضح لأنها هذا الجدل بشان تلك الشروط، ومن الشروط التي فرضت على العراق ما يلي : (محسن، 2017 : 2-3).

اعتماد مشروع جديد لقانون الإدارة المالية.

تطبيق نظام الخزينة الواحد.

الكشف عن حجم المستحقات للمقأولين المحليين.

تقديم حسابات تفصيلية عن الدعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية.

التوقف عن أية تعيينات جديدة باستثناء قطاعات الصحة والتعليم والأمن.

تشديد الرقابة على غسيل الأموال.

خفض النفقات الجارية.

خفض الأجور المرتفعة.

توسيع القاعدة الضريبية للأجور.

حماية الاستثمارات النفطية لأهميتها في تمويل معظم الإنفاق العام.

ومن الملاحظ حول شروط البنك الدولي ان شروط الإقراض لكل بلد تختلف عن البلد الآخر وذلك حسب وضع الموازنة ووضع البلد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : أهداف القروض :

ما الذي يهدف إليه البنك الدولي من إقراض الدول النامية ومنها الأردن والدول العربية والإسلامية، والسؤال الذي يطرح نفسه : هل هو حب لتلك الدول؟ أم انه حرص على تحقيق مصالح خاصة بالبنك الدولي، ودول الغرب الرأسمالي؟

البنك الدولي والدول النامية تجيب على هذا السؤال بأنها مساعدات إنسانية لا تهدف إلا إلى مساعدة الفقراء المحتاجين من أبناء الدول النامية.

إن البنك الدولي يدعي أنها مساعدات ولكن الوثائق والواقع السياسي والاقتصادي غير ذلك إذا أن الهدف وراء مساعدة البنك الدولي هو مصادرة القرار السياسي لبعض الدول المقترض لصلاح جهات معنية، فهذه المساعدات والمنح لا صلة لها على الإطلاق بالنواحي الإنسانية والاقتصادية، إنما تهدف تلك المساعدات إلى تحقيق أغراض مادية، وسياسية وعقدية، وهذا ما اعترف به ادوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني من 1970-1974 ، وزعيم حزب المحافظين من 1965-1975 عندما قال : إن وضع الغذاء المالي خطير، فهناك مؤشرات إلى انخفاض الإنتاج بالنسبة للفرد، وهناك أعداد كبيرة من سكان العالم يعانون من سوء التغذية، إن هذا الوضع يؤثر على الدول الصناعية من ناحيتين على الأقل ، فمن الناحية الأولى : يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء في العالم، ومن ناحية ثانية : يؤدي إلى سوء التغذية وإفقار الموازنات وذلك بسبب الاستخدام غير الكفء للمصادر والى إنتاجية اقل باستمرار ومن ثم إلى قدرة شرائية اقل ، إن تخشى في مستوى الموازنة والتغذية يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في دفع مسار النشاط الاقتصادي العالمي، يمثل ما هو حتمية أخلاقية في حد ذاته. (هايتر، 1991 : 340).

وهكذا فمساعدة الدول الفقيرة تهدف إلى دفع الاقتصاد العالمي إلى الأمام، كما أن إطعام الفقراء يهدف إلى مساعداتهم عن الإنتاج وحيث قام روبرت ماكنمار رئيس البنك الدولي بتكليف فيلي برانت مستشار ألمانيا الغربية سنة 1980 بكتابة تقرير عن كيفية إصلاح الاقتصاد الغربي الليبرالي بعد أن مر بفترة ركود حرجة تسببت في الكساد، اقترح برانت على الدول الصناعية أن تحول الأموال والمعونات إلى الدول النامية حتى تزداد إمكاناتها الشرائية فتستورد من الدول الصناعية، وتساهم في إنعاش الاقتصاد الغربي.(هايتر، 1991 : 34).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف القروض إلى استنفاذ واستنزاف ما تبقى من موارد الدول الفقيرة ومنها البلدان العربية والإسلامية.

استمرار تبعية الدول النامية إلى البنك الدولي والدول الرأسمالية والسيطرة الصهيونية.

إن تلك القروض كما قال دان اليرمان عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1974 : إن تقديم القروض والمساعدات لبلد ما لمجرد أن سكانه فقراء يتضورون جوعا لهو سبب واه للغاية، ولكن الحقيقة أن هناك أسبابا أخرى أشار إليها مكتب البحوث السياسية التابع لوكالة المخابرات الأمريكية CIA : في عالم ينتشر فيه الجوع، فإن ما يكاد أن يكون احتكارا للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير المواد الغذائية ، يمكن أن يمنحها قدرا من القوة التي لم يكن لديها من قبل ويمكن أن يكون في شكل سيطرة اقتصادية وسياسية اكبر من تلك التي نمت في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فواشنطن يمكنها أن تستحوذ على سلطة منح الحياة أو الموت على أقدار حشود الفقراء والمحتاجين.(التونسي، 1980م، 233).

أما (يوجين بلاك) الرئيس السابق للبنك الدولي فيقول : تؤلف برامج المساعدات الخارجية ، فائدة واضحة للمصالح الأمريكية وهناك ثلاث فوائد لتلك المساعدات بالنسبة للولايات المتحدة هي : (هايتر، 1991 : 146-150).

توفر القروض والمساعدات سوقا واسعا لبضائع خدمات الولايات المتحدة .

تنشط القروض والمساعدات لتنمية أسواق خارجية جديدة لشركات الولايات المتحدة .

توجه القروض المساعدات الخارجية الاقتصاد الوطني ناحية نظام اقتصاد حر تنتعش فيه شركات الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد قال الرئيس الأمريكي السابق جون كنيدي عام 1961 : إن المساعدات والقروض الخارجية ليس هي لمساعدة الأمم الأخرى، وإنما هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة على النفوذ السيطرة في العالم اجمع. (هايتر، 1991 : 150).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني النظام العالمي الجديد والهيمنة الأمريكية في بلورة ملامحه الجديدة

إن العولمة توجه غربي وأمريكي السمات أمرا من الماضي، بعد أن تجذرت هذه الظاهرة وانتشرت أفقيا ورأسيا، وأصبحت جزءا أساسيا من مصالح دول واقتصادات صاعدة، وقد لا يكون من المبالغة القول إن الصين ، لا الولايات المتحدة الأمريكية، هي الرابح الأكبر من انتشار العولمة، ولذا لم يعد الحديث يدور عن كبح جماح العولمة أو لجم تقدمها، بل اقتصر في أفضل الأحوال على سبل معالجة سلبياتها وتعظيم مردودها في ظل شيوع الاستفادة من الفكر النيوليبرالي ، حيث التراجع المتزايد في دور الدولة يمضي بموازاة الاندفاع الهائل لآليات تحرير الأسواق، كون هذا الفكر يقوض أسس العدالة الاجتماعية ويكرس سياسات السوق الحرة. (الخزاعلة، 2012: 51-52)

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن عولمة القضايا والشؤون الدولية لم تتحقق فقط كنتيجة مباشرة لمصالح فئة معينة من الدول، بل إن هناك دافعا أساسيا موازيا أيضا، يتمثل في بروز تحديات عالمية تتطلب تعاونا دوليا فاعلا في مواجهتها، حيث طفت على سطح النقاشات قضايا ملحة لا يمكن معالجتها إلا من خلال اطر عالمية قائمة على التعاون والتفاهم، ومن ذلك على سبيل المثال، الظواهر السلبية التي تحمل طابعا كونيا مثل الاحتباس الحراري، الذي لا يمكن للغرب أو الشرق ولا الشمال أو الجنوب التهرب من تأثيراته السلبية المدمرة للجنس البشري.(Naughton,2008: 132).

إن الجدل البحثي الدائر حول ماهية النظام العالمي الجديد وحقيقة وجوده، لا يمثل شيئا على ارض الواقع في مواجهة حقيقة الهيمنة الثقافية الاقتصادية والأمريكية الغربية على مفاصل هذا النظام، وتسليم القوى الكبرى بالدور الأمريكي والغربي في هذا الإطار ضمنا أو صراحة.

وكانت بدأيات بلورة النظام العالمي الجديد من خلال اهداف الولايات المتحدة بفرض إرادتها على العالم من خلال: (ابو زعرور، 199: 36)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الاستيلاء على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تطويق الإنتاج القومي للدول الفقيرة والضعيفة وإدخالها في منافسة غير متكافئة، مما يؤدي إلى تدمير اقتصادها وازدياد نسبة البطالة والفقر، وهذا ما حدث على سبيل المثال مع اندونيسيا وماليزيا.

ثانيا : التحكم في مراكز القرار السياسي في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية على حساب مصالح الشعوب وثرواتها القومية.

ثالثا : إلغاء النسيج الاجتماعي للشعوب وتدمير الهويات القومية الثقافية الخاصة لكل شعب بفرض ثقافة القطب الاقتصادي الواحد، الذي يحأول أن يفرض لغته وثقافته وقيمه.

رابعا : تعميق التناقص بين المجوعات البشرية، والقيام بتفتيت الدول والكيانات، إلى دول ضعيفة وكيانات هزيلة، وهذا ما يحدث اليوم في البلقان واندونيسيا.

خامسا : زيادة الدولة القوية غنى وزيادة الدول الفقيرة فقرا.

خلال كشف مساوئها، أو مناهضتها عبر منابر واليات مثل الحركات والأنشطة الاحتجاجية، فقد بدت العولمة عصية على الاحتواء فضلا عن الرفض والمقاومة لهذه الظاهرة.

ونعتقد أن التساؤل الأساسي ينبغي ألا يتمحور حول الأمد الزمني للعصر الأمريكي، بل ينبغي أن يركز على آليات ممارسة الهيمنة الأمريكية ، وكيفية مواجهة القوى العظمى الوحيدة لمحاولات منافستها على الإمساك بمقعد القيادة في النظام العالمي الجديد أو حتى مشاركتها فيه، وما يضاعف القيمة النوعية لأي محاولات للإجابة عن هذا التساؤل، أن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تعاني صعوبات اقتصادية قد لا تؤثر كثيرا في رأب الفجوة مع منافسيها القطبين البارزين، وفي مقدمتهم الصين، لكن هذه الصعوبات تحد من مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاضطلاع بواجبات الدولة القائد، وفي نظام عالمي جديد بالغ التعقيد التنافس، ولعل إدارة الأزمة السورية تبرهن على ما تتسم به الأزمات في هذا النظام من تعقيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النظام الجديد يمر في اللحظة التاريخية الراهنة بمرحلة مفصلية، ربما تسهم في بلورة ملامحه بشكل أكثر دقة خلال السنوات العقود المقبلة، فلا جدال في أن ازدياد تباين المواقف مؤخرا بين القوى الرئيسية حول قضايا محورية، يترك بصماته على مفاهيم رئيسية مثل الشرعية الدولية، وبما يمكن أن يغير من طبيعة هذه المفاهيم مستقبلا، فكل من روسيا والصين تسعى إلى إلزام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بالعمل تحت مظلة الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ، أي العودة إلى مرحلة ما قبل عام 2003، حين قامت إدارة الرئيس السابق جورج ووكر بوش الابن بغزو العراق من دون تفويض دولي. (الخزاعلة ، 2012: 52-53)

ومن ثم فإن سيناريو نهاية التجاذب الدولي، قد يسهم في دفع النظام العالمي الجديد إلى مزيد من الهيمنة الأمريكية على حساب التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة ، أو إلى تراجع لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف ضمنا بعدم مقدرتها على القيادة الأحادية النظام، والسماح بوجود شركاء آخرين، والعودة إلى الاحتكام إلى الأمم المتحدة ما يتعلق بتأطير قواعد الشرعية الدولية والأمن والسلم الدوليين.

ومع ذلك ، فمن السابق لأوانه القول إن صراع الإرادات الدائر بين القوة العظمى وحلفائها من جهة القوى الكبرى من جهة ثانية، سيفرز إرهاصات نظام عالمي متعدد الأقطاب أو ظهور صيغة لتقاسم القوة والنفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الكبرى، لا سيما أن الحلول العسكرية التي أسهمت في تراجع التأثير الأمريكي بعد تجربتي أفغانستان والعراق، كانت هي ذاتها محور الجدل في قضايا وأزمات عالمية أخرى، ما يعني أن أي توجه بخلاف عسكرة الأزمات من شانه أن يصب في مصلحة الجانب الأمريكي أيضا، الذي بات يعتمد استخدام القوة الذكية بشقيها الخشنة والناعمة لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، ولم تعد القوة الخشنة سبيلا وحيدا لذلك.

والمؤكد أن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات العسكرية والتقنية العلمية والثقافية والتعليمية ومجال النقل، فضلا عن قدرتها على التجدد التكيف، يشكك في إمكانية بروز قوى موازية لها في قيادة النظام العالمي الجديد خلال العقود الثلاثة المقبلة على اقل التقديرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتقد أن العولمة قد أسهمت فعليا في إضعاف الدولة والأمة في كثير من المجالات، ولكن هذا الأمر لا ينسحب على نموذج الدولة الأمة برمته، إذ إن تأثيرات العولمة في الدولة والأمة تبدو واضحة في حالة الدول الضعيفة، سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتعليميا وعسكريا، باعتبار أن هذه الدول لا تمتلك حوائط صد ذاتية دفاعية كافية للاشتباك الايجابي مع موجات العولمة والاستفادة منها أو على الأقل تحجيم تأثيراتها، كما أن هذه الدولة غير قادرة على تحصين نفسها في مواجهة الأفكار العابرة للقارات، وبالتالي لا تمتلك المقدرة على التفاعل مع العولمة ايجابيا بما يتماشى مع مصالحها، وعندما يشار للصين باعتبارها احد ابرز المستفيدين من العولمة، في ضوء مقدرتها الهائلة على الاستفادة من الانخراط بقوة في الاقتصاد العالمي، فلا بد من التفكير في أن العولمة ليست بالضرورة تطورا سلبيا، بل إن نمط التعامل معها هو المحدد الرئيسي لوجهة النظر تجاهها، إما بالاستسلام والانكفاء والاكتفاء بالهزيمة الذاتية، وإما بالاشتباك الايجابي والانفتاح الذي يستوعب مصالح الدولة ويحقق لها أهدافها ويضمن تفادي أو تحييد جوانب الضرر التي قد يفرزها الاندماج مع مظاهر عولمة الاقتصاد أو التعليم أو الثقافة. (Koltz,1997: 33-34).

واعتقد أيضا أن تحليل الشواهد جميعها يؤكد أن مفهوم الدولة والأمة في إطاره التاريخي الذي رسمته معاهدة وستفاليا الموقعة عام 1648، قد تآكل بشكل كبير ولكنه لم ينقرض، بل الأقرب إلى الواقع أن هذا المفهوم قد تطور بفعل المتغيرات والعوامل الناتجة من التفاعلات المستمرة في العلاقات الدولية وعوامل الحداثة والثورات التقنية وتبدل المفاهيم منذ تلك المعاهدة، بحيث لم يعد من المقبول، وسط هذا التقدم البشري الهائل في المجالات كافة، الحديث عن ارتباط النظام في حالة كهذه دراسة الدولة الأمة في إطارها الحديث للتعرف على حدود مقدرتها على التكيف مع الواقع العالمي ومتغيراته وأنماط تفاعلها مع بيئة النظام العالمي الجديد، ليس بوصفها ضحية لهذا الواقع وتلك المتغيرات. (Zakaria, 2013: 132)

ولذا فإن الأقرب إلى التصور في هذه المسالة ان الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة عاملان مهمان في سيادة الدولة، بان مفهوم السيادة الذي يعد احد مظاهر الدولة الأمة وركيزة من ركائز القانون الدولي، يتحول ويتطور بفعل موجات العولمة ويعيد بناء ذاته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتشكل في كل عصر وفقا للواقع العالمي، ما يوجب بدوره فهما جديدا للسيادة يختلف من عصر آخره، ولذا فإن صياغة مفهوم جديد للسيادة في القرن الحادي والعشرين وفي ضوء بيئة النظام العالمي الجديد وأنماط التفاعل بين اللاعبين الرئيسين فيه يصبح الأقرب إلى التصور بدلا من حصر الجدل ضمن المفهوم القديم لمبدأ سيادة الدولة.

فالواقع أن المنطقة العربية هي ساحة رئيسية للأحداث وبؤرة صراع تتركز فيها الكثير من الملفات الإستراتيجية ذات الصلة الوثيقة آفاق العصر الأمريكي، والمثال الأبرز على ذلك تطورات الأحداث في بعض الدول العربية التي شهدت في السنوات الأخيرة تغييرات أطاحت أنظمة سياسية تعود إلى حقب تاريخية تسبق قيام النظام العالمي الجديد، كما هي حال مصر ليبيا واليمن وتونس، وعلى الرغم من اندماج هذه الأنظمة أو دمجها ضمن الخطط الأمريكية للسيطرة الهيمنة على العالم، بل أداء بعضها دورا حيويا في تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من إحكام سيطرتها على مفاصل النظام العالمي الجديد وفرض سطوتها وقوتها الشاملة عالميا، كما حدث في حرب تحرير الكويت التي انتهت في 26 شباط /فبراير 1991، فإن منظومة القيم التي اعتبرت جزءا لا يتجزأ من هيكل النظام العالمي الجديد قد أسهمت بشكل بارز في إطاحة هذه الأنظمة، ولعبت دورا حيويا في بناء الموقف الأمريكي واتخاذ قرار حاسم بالتخلي عن حلفاء استراتيجيين ، مثل الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك والرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الأبرز في تغذية حركات الاحتجاج الشبابية ضد هذه الأنظمة تمهيدا لاطاحتها بعد انتهاء مفعولها السياسي وفقا لحسابات المصالح والرؤية الإستراتيجية الأمريكية لمستقبل الشرق الأوسط. (Zakaria, 2013: 133)

وفي ضوء ما يعانيه كثير من الدول العربية من واقع اقتصادي تنموي صعب في المجالات كافة، يصعب القول إن المدى المنظور سيفرز وضعا أفضل لهذه الدول، ولا سيما في ظل تفاقم الأزمات الداخلية في دول عربية رئيسية مثل مصر وسوريا العراق، والتمدد الاستراتيجي لقوى إقليمية غير عربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور الإقليمي للقوى العربية التقليدية، فضلا عن تدعيم مكانة تركيا وإيران إسرائيل، التي باتت في أفضل وضع استراتيجي منذ نشأتها، من حيث غياب أي مصدر تهديد حقيقي لها من الدول العربية، وانشغال الدول المجاورة بمعالجة أزماتها الداخلية أو باحتواء مصادر الخطر والتهديد الخارجي . (Koltz,1997: 33-34).

وهذا السياق أيضا، فإن القوة المتزايدة للنفوذ الأمريكي في النظام العالمي الحديد تنعكس ايجابيا على مكانة إسرائيل ووضعها ومكانتها في هذا النظام، واعتقد ان ما تشهده المنطقة العربية من تحولات إستراتيجية هائلة، سيسهم من دون شك في رسم حدود قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومدى سيطرتها على مناطق نفوذها التقليدية.

والأمر لا يقتصر على ذلك، فالتغييرات التي أطاحت أنظمة عربية عدة في السنوات الأخيرة قد كشفت كذلك عن نهاية حقبة القومية العربية، وصعود مؤثرات وعوامل أخرى في الوضع الإقليمي مثل الهوية العرقية والدينية والمذهبية الطائفية، وقد انعكس ذلك بدوره على قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي لم يعد يحظى بالأولوية ذاتها التي كان يمتلكها طوال سنوات مضت، وربما يكون من السابق لأوانه إصدار حكم قطعي بشان مكانة القضية الفلسطينية في الوعي الجمعي العربي، ولكن الانكفاء على الذات المحلية في كثير من الدول العربية التي طالما احتلت الصدارة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية يثير الجدل حول الموقع الحقيي لهذا الملف على الاجندة العربية ومستقبل القضية برمتها. (Zakaria, 2013: 134)

وأما ما يتعلق بدور الاقتصاد في بنية النظام العالمي الجديد من خلال المديين القريب والمتوسط، هنا أرى أن الإحصاءات البيانات الاقتصادية التي تناولتها تفصيلا في الفصل المعنون : النظام العالمي الجديد : الاقتصاد والتجارة الطاقة، تكشف عن حجم تأثير الاقتصاد ضمن معادلة توازنات القوى العالمية، فدور العامل الاقتصادي لن يقتصر مستقبلا على الإسهام في تحديد المكانة الترتيب الأدوار في قمة النظام العالمي الجديد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل إن هذا الدور سيتعدى ذلك بمراحل ليصبح الاقتصاد هو المحرك الفعلي لآليات التغيير ضمن مراتب القوى المتوسطة والصغرى في النظام العالمي الجديد، حيث يبدو واضحا حجم التأثير المتزايد لدول مجموعة بريكس في الاقتصاد والسياسة العالمية، وبموازاة ذلك هناك أيضا ادوار محورية لقوى اقتصادية لا يمكن إغفالها مثل اقتصادات أخرى صاعدة في مناطق مختلفة من العالم. (Markaff, 2009: 67)

وبين هذا وذاك، فإن التراجع الاقتصادي الغربي قد دعم بشكل غير مباشر، وبدرجة ما، فرص دول تتبنى نماذج اقتصادية مغايرة في الصعود والارتقاء، وامتلاك قوة التأثير في صناعة القرار العالمي، وابرز مثال على ذلك، النموذج الاقتصادي الصيني، والذي ينتهج نمطا اقتصاديا مختلطا تطغى فيه القيم الرأسمالية على التقاليد الاشتراكية المتعارف عليها في الصين.(Luce, 2017: 5-6)

كما أن الأزمة المالية الأمريكية التي بدأت عام 2007 تحديدا قد أسهمت جديا في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، ولذا لم يعد يخفى على حجم تأثير العامل الاقتصادي في بينة النظام العالمي الجديد ، بل قد لا يكون من المبالغة القول إن التهديد للمكانة والنفوذ السيادة الأمريكية في النظام العالمي الجديد لا يأتي عبر تنامي القدرات العسكرية أو النفوذ السياسي لقوى كبرى منافسة، بل ينطلق أساسا من صعود اقتصادي متسارع وبالغ التأثير لاقتصادات قوى كبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي، وروسيا والهند والبرازيل كما ينبغي ألا نتجاهل الحقيقة القائلة إن صعود الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية قد تأثر إلى حد ما بفعل إخفاق محاولات إحلال اليورو محل الدولار الأمريكي كعملة رئيسية عالمية، وان الأزمات المالية التي واجهت بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل اليونان والبرتغال إيرلندا واسبانيا وايطاليا قد لعبت دورا مؤثرا في الحد من الطموحات السياسية الأوروبية. (I.W.B, 2011: 1-4)

ولكن من الضروري الإشارة هنا إلى أن عولمة الاقتصاد قد جعلت من الصعب إصدار أحكام مطلقة أو قطعية بشان صعود الاقتصادات وتراجعها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى انه إذا كانت العولمة في شقها الاقتصادي تعني مزيدا من الترابط الاعتماد المتبادل بين اقتصادات العالم، ولا سيما الكبرى منها، فإن القول بان تراجع اقتصاد ما قد يصب مباشرة في مصلحة اقتصاد آخر منافس يصبح نوعا من المجازفة التحليلية، علاوة على ذلك ما ينطوي عليه ذلك من مجافاة للواقع.

ومما لا شك فيه أن إحدى الخلاصات المهمة في نهاية هذا الكتاب ترتبط بالسيادة الأمريكية على النظام المالي العالمي، وهو ما يلقى بانعكاساته على بقية العالم سواء من الدول أو التكتلات الإقليمية أو المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما انعكاسات الناجمة عن تطورات أوضاع مثل المديونية الحكومية الأمريكية، التي تزيد على 17 تريليون دولار، فالأزمة التي تسببت فيها هذه المديونية، وتهديدها العالمي المتصاعد، السابق توضيحه في فصول هذا الكتاب، بما أدت إليه من توقف مؤقت لبعض أنشطة الحكومة الاتحادية الأمريكية، وغير ذلك من تبعات اقتصادية عميقة، قد تسببت في مجملها في اهتزاز الثقة مجددا بالاقتصاد العالمي، فالدين الأمريكي قد تخطى 17 تريليون دولار، بما يفوق حجم الناتج الإجمالي الأمريكي، كما سبقت الإشارة إليه في الكتاب، وأي هزة في الثقة بقدرة الحكومة الأمريكية على خدمة مديونيتها ، يكمن أن تؤدي إلى آثار شديدة على الدول المستثمرة في السندات الأمريكية، وعلى رأسها الصين، حيث يمكن أن يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع أسعار الفائدة على اقتراضها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع ملحوظ في قيمة حيازات دول مثل الصين من مسندان الخزانة الأمريكية وبالتالي فقدان هذه الدول جزءا كبيرا من احتياطاتها التي تستثمرها في هذه السندات. (Kagan,2012: 1-3)

واعتقد هنا أنه لكي تتمكن الإدارة الأمريكية من معالجة هذا الدين، يجب عليها القيام بإجراءات قوية لزيادة الضرائب أو تقليص الإنفاق الحكومي، لكن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الانتعاش الاقتصادي، والرجوع مجددا إلى حالة الركود، مع زيادة حجم الدين الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتخوف المستثمرين وهم حكومات دول أخرى وبنوك ومؤسسات مالية من تبعات ذلك أن تلجا الحكومة الأمريكية إلى بيع السندات وهي أداتها في الاقتراض للاحتياطي الفيدرالي، وهذه العملية تزيد من توليد النقود من خلال قيود محاسبية بالبنوك من دون أن يقابلها إنتاج فعلي في الاقتصاد، وهذا الأمر يؤدي إلى التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأرى هنا أن هذا التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك قيمة الأجور، يجعل دولا مثل الصين أكثر جاذبية للاستثمارات بسبب انخفاض تكلفة العمالة فيها، الأمر الذي يحفز الشركات الأمريكية إلى نقل أنشطتها من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شراء السندات الحكومية الأمريكية،

ومن الملاحظ أيضا، أن مزيج من التضخم الذي يمكن أن ينجم عن شراء الاحتياطي الفيدرالي لسندات الخزانة الأمريكية، خسارة الوظائف الناجمة عن نقل الشركات الأمريكية أعمالها إلى الخارج، المسببة للركود، يجعلان الولايات المتحدة الأمريكية عرضة لحدوث التضخم الركود تؤدي إلى معضلة كبيرة للحكومة الأمريكية، لان علاج الركود من خلال ضخ المزيد من المال سيؤدي إلى من مزيد من التضخم، في حين أن تقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب لتقليل اللجوء إلى الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي سيؤديان إلى مزيد من الركود، وبالتالي سيكون على الحكومة الأمريكية تاجيا مثل هذه الإجراءات العلاجية، وذلك بمواصلة الاقتراض بما يمكن أن يؤجل حل مشكلة الدين الأمريكي ويجعله أصعب مستقبلا. (وزارة الاقتصاد الأمريكية، 2017: 1-3)

وهذا الأمر يقودنا إلى نقطة أخرى مهمة، وهي طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية المقبلة، فهل ستكون مرتبطة بمشكلة الديون الحكومية، خاصة الأمريكية وكيف يمكن توقع سيناريوهات انتشار هذه الأزمة المحتملة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن أهم بواعث القلق في ظل النظام العالمي الجديد، الجدل المستمر حول عجز الخزانة الأمريكية الحاجة إلى علاج مشكلة الدين الحكومي الأمريكي، والصراع بين الجمهوريين الديمقراطيين حول أسلوب لحل ، فالحجم الضخم للدين الأمريكي، وكون سندات الخزانة الأمريكية أهم الأدوات التي تستثمر الدول الأخرى فيها احتياطاتها، يجعلان حدوث أي أزمة مستقبلية، مثل عجز الحكومة الأمريكية عن خدمة الديون أو سدادها، ذات أبعاد عالمية قد تكون غير مسبوقة، فمثل هذا العجز سوف يؤدي إلى عجز مشابه للجهات المستثمرة في سندات الحكومة الأمريكية وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توقف النظام المالي العالمي عن العمل بصورته الطبيعية.(Luce, 2017: 25-26)

واعتقد انه قد تأتي الأزمة الاقتصادية العالمية المقبلة من الشرق، فكما ذكرنا سابقا في هذا الكتاب، هناك مخاوف من حدوث أزمات مالية في الصين ترتبط بديون الحكومات المحلية وربما بالقطاع العقاري فيها، وكذلك تعتبر الحكومة اليابانية الأعلى مديونية في العالم، من حيث نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد بدأت اليابان انتهاج سياسات توسيعه يصعب معها توقع تراجع هذا الدين، وقد لا تكون الأزمات المحتملة في الصين أو الولايات الأمريكية، لكنها سوف تكون بطبيعة الحال مؤثرة بشدة في الاقتصاد العالمي نتيجة التشابك الكبير بين أطراف النظام المالي العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن

يكاد يتفق غالبية ذوي الاختصاص في الوقت الحالي على مظاهر التخلف عند دراسة الدول النامية ، إذ تستند دراسات المهتمين وبحوثهم على ما تقوله المدرستين الفكريتين المتبلورتين خلال عقدي خمسينيات وستينيات القرن العشرين المنصرم ، وهما: مدرسة التحديث (Modernization)، والمدرسة الراديكالية (Radicalism) (هيجوت ، 2001 : 15).

وتكاد القلة من تلك الغالبية تتفق على أسباب هذه الظاهرة بموجب النظرية الاجتماعية والسياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، جراء التطور الذي شهدته مظاهر العصر ، فظهرت الحاجة الفعلية لمشاركة الأفراد في العملية المسؤولة عن الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعاتهم في الدول النامية ، بحيث تكون لديهم الفرصة في وضع الأهداف العامة ، وإيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف ، وإن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا من خلال مشاركة سياسية تتبلور فيها الأنشطة الإرادية التي يزأولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر .

يتناول هذه الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : ماهية التنمية السياسية وعناصرها.

المبحث الثاني: أهداف التنمية السياسية ومعوقاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول ماهية التنمية السياسية وعناصرها.

لذا سعت العديد من الأنظمة السياسية للاهتمام بالهياكل والبنى الاجتماعية والسياسية

والثقافية، عبر أتباع عمليات التنمية السياسية من خلال تعديل واقعها والانتقال من حالة إلى أخرى، أي من بني تقليدية إلى بني محدثة ، فبعد أن كان النظام السياسي معني بالشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة ، وما يتصل به من تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها كما يحددها الدستور، وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة والقيادات صانعة القرارات ، بات من الضروري إجراء التنمية السياسية والانتقال إلى مضامين تدفع باتجاه الحرية التي تستند إلى الاختيار والتي هي صنو الديمقراطية وجوهرها الحقيقي وتتطلب مستوى معينة من المؤسسية . (حسين : 2016: 163- 184).

يتناول هذه المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التنمية السياسية وأثرها على المشاركة السياسية.

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات التنمية السياسية في الأردن.

المطلب الأول التنمية السياسية وأثرها على المشاركة السياسية

إن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لان الهدف منها أن يتعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وأن يشارك مشاركة

فعالة وايجابية في الحياة السياسية، وبذلك فإن التنمية السياسية. هي ضرورة وطنية وحتمية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورقيه. والتنمية بوصفها آلية التفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر، قالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية إذ أن هذه الأخيرة هي أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية، وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمثابة الدليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة التخلف السياسي. (محمد ،2004: 126)

وترتبط التنمية السياسية ارتباطا وثيقا بمفهوم المواطنة، وما تقتضيه من أعمال لحق المشاركة ، هذا الحق الذي يعبر عن حقيقة العلاقة بين السلطة والمجتمع، بل ويعتبر أرقى صور هذه العلاقة، وهذا المعنى يقول المفكر العربي الأستاذ عبد الكريم غلاب " أن المواطن يأخذ جذره من الوطن... ليس أرضا ولا ماء وشجرة ورم وحجرة، ولكن الوطن في أوسع معانيه ، الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة ، والحماية ، والإنتماء ، والعمل ، والإستقرار، والتنقل ، والتعليم ، والإستشفاء ، وحق الحكم والتوجيه ...، تلك الحقوق يتيحها الوطن للمواطن ويقتضي منه في مقابل ذلك التجنيد خدمة الوطن وحمايته والدفاع عنه، وتنميته ورفع مكانته والغيرة عليه والتضحية في سبيله بالمال والوقت والذات إلى حد الإستشهاد". ويضيف الأستاذ غلاب قائلا " بأن المواطن هو الذي يصنع القانون، الذي يضبط مسيرة الوطن إلى طريق المكان الأرفع ، وأن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة "(حسين ، 2016: 164)

من هنا يمكن النظر إلى مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بسيادة القانون، حيث تعني التنمية السياسية في هذا الإطار، تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها ، أي مشاركة المواطنين في شؤون الحكم والإدارة ، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف .(محمد، 2004: 126)

كما تعني من جهة أخرى، زيادة المعرفة بين أفراد المجتمع رجالا ونساء دون تمييز وتوعيتهم بأبجديات العمل السياسي، وبحقوقهم وواجباتهم التي كفلها الدستور ونظمتها التشريعات ذات العلاقة ، وتنمية قدراتهم للخروج من دائرة العمل الفردي إلى دائرة العمل الجماعي المنظم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كانت التنمية السياسية في بعدها العملي ، تقوم على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون حياتهم ، ومراقبة تنفيذ تلك القرارات مباشرة أو من خلال ممثليهم ، فإن سيادة القانون تعتبر الضمانة الأولى لممارسة هذا الحق وغيره من حقوق المواطنين دون عوائق . وهي بهذا المعنى تشكل أحد أهم مرتكزات التنمية السياسية بمفهومها الواسع ، إذ أن مبدأ سيادة القانون يستند على فكرة أساسية ، تقوم على تنظيم السلطات العامة في الدولة، بما يكفل تحقيق الحرية والكرامة الإنسانية . (حسين ، 2016: 164 - 165)

ومن هنا فإن سيادة القانون لا تتحقق إلا بتطبيقه واحترامه ، في إطار دولة القانون التي هي دولة المواطنين جميعا ، والتي يخضع فيها الحكام والمحكومون على السواء لحكم القانون ، كما تلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية، لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية. وبهذا تصبح سيادة القانون، الضمانة الحقيقية للأفراد والجماعات والأحزاب ، مثلما أنها الضمانة للمؤسسات الرسمية والأهلية . وبخلاف ذلك تظل التنمية السياسية مجرد شعار، ويصبح إستمرار الحديث عنها ضربا من التنظير في الفراغ .

ففي غياب سيادة القانون تنتهك الحقوق والحريات دون رادع ، وتصادر هي الرأي والتعبير والتنظيم، كما يحاصر دور الصحافة ووسائل الإعلام، وقمع الأحزاب والنقابات وتضعف معها كل مؤسسات المجتمع، وفي غياب سيادة القانون أيضا يختل التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويستشري الفساد الإقتصادي والإجتماعي ، وبذلك يتم نسف جميع مرتكزات التنمية السياسية . (حسين ، 2016: 165)

ولما كانت الديمقراطية هي الإطار الذي تتعزز في ظله شرعية الحكم، وهي الحاضنة الطبيعية التي تعيش التنمية السياسية وتزدهر في كنفها ، فإن الإلتزام بمبدأ تداول السلطة بطريقة سلمية ، يعتبر حجر الأساس الذي تقوم عليه التنمية السياسية ، وذلك من خلال ممارسة عملية الإنتخاب بطريقة ديمقراطية في ظل سيادة القانون ، وقيام مجالس نيابية منتخبة انتخاب صحيحا تمثل المصالح الحقيقية للشعب ، وتقوم بدورها الدستوري في التشريع ومراقبة أداء السلطة التنفيذية .(وصفي، 1999: 37)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإصلاح السياسي مولود يتيم في الأردن لا أب له ليربيه ويحرص على وتطوره، والحكومة غير معنية بالإصلاح السياسي الذي يسحب منها بعض الصلاحيات، ومجلس النواب الذي يمثل قاعدة المحافظين في الأردن يحمل نظرة سلبية تجاه كل قيم الإصلاح السياسي، والأحزاب والنقابات وخاصة المؤدلجة منها تبقى في سرها مؤمنة بسيادة منطقها الواحد الأوحد، ولا يعتبر الإصلاح إلا وسيلة للحصول على المزيد من التمكين لخطها السياسي، ولكن مع عدم الإيمان بحق الآخرين.(محمد ، 2004: 127)

ويعاني الاصلاح السياسية في الأردن من حالة اليتم التي تجعله غير قادر على النمو الطبيعي والحصول على مكانه المفترض في الحياة العامة، وسيبقى يعاني من دون إرادة مجتمعية حقيقية للإصلاح، وربما يكون الحل الأفضل هو التوقف عن تقديم الصورة الوهمية حول الإصلاح في الأردن ".(محمد ، 2004: 127)

وبناء عليه، فإن التنمية السياسية الناجحة وفق مختلف المعايير، هي التي تعبر عن المضامين الحقيقية للنظام الديمقراطي بكل مكوناته ، حيث تعطي مضمونة حقيقية للانتخابات النيابية والبلدية ، وتتعامل مع التعددية الفكرية والسياسية انطلاقا من حق المواطنة ، وتفتح المجالات واسعة وبجدية وأمان أمام القوى السياسية والاجتماعية ، لتشارك فيه وعن قناعة ورضا في بناء المؤسسات الديمقراطية للدولة ، وتضطلع بدورها في التنمية .

كما تقتضي التنمية السياسية، وجود معارضة سياسية ملتزمة بالدستور، وبشروط العملية الديمقراطية وسيادة القانون والنظام، وتستطيع أن تعبر عن وجهة نظرها في جميع الظروف وبجميع الوسائل المشروعة ، في مناخ من الحرية والتسامح واحترام الرأي الآخر، وبحيث يتم التعامل معها على جميع الأصعدة والمستويات ، باعتبارها جزءا من الشرعية الوطنية .

مثلما تتطلب وجود صحافة ووسائل إعلام حرة ، تعمل في إطار ديمقراطي يضمن حرية الرأي والتعبير والتنظيم ، بما يعزز عملية مشاركة المواطنين في صنع القرار .(هيجوت، 2001: 16)

ولتحقيق التنمية السياسية القابلة للحياة والتطور، فإنما تحتاج إلى تربية وطنية تعلي قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان... وتربية وطنية ترفض العنف والشمولية والتسلط والإلغاء ، متحررة من شوائب التعصب بكل أشكاله . وهي أيضا تتطلب ثقافة سياسية واعية لدى السلطة والمعارضة على حد سواء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الأحزاب السياسية في البرلمان وخارجه، حواضن وإحدى الركائز الأساسية للتنمية السياسية في المجتمع، بالإضافة إلى الإعلام الذي يشكل مرآة الرأي العام، ومرآة التفاعل الإجتماعي، حيث يعتبر الإعلام أداة الكشف وأداة المراقبة والقياس في أي مجتمع يطمح للديمقراطية . (حسين، 2016: 166)

فالوعي السياسي والإجتماعي والمساواة في الحقوق والحريات، هي الناظم الحقيقي للحوار وتبادل الأفكار بين المجتمع وصاحب القرار، فمسؤولية النهوض بالحياة السياسية في الأردن لا تقع على عاتق الحكومات لوحدها، على أهمية ما يمكن أن تقوم به، بل على عاتق الجميع داخل الوطن .(هيجوت، 2001: 16-17)

إن قلة مؤسسات المجتمع المدني، وتدني فاعلية الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى غياب حوار وطني داخلي شامل للإنفاق على قواسم مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع، ربما يعيد المجتمع إلى مكوناته الأولى إلى ما قبل الدولة الحديثة، وأن غياب مثل هذا الحوار الداخلي سيزيد من حالة الاحتقان السياسي، وعلى الرغم من المخاطر والتحديات التي قد تواجه تنمية العمل السياسي، وقد يستخدمها البعض مبررات لإعاقة العمل الحزبي، والتنمية السياسية بشكل عام، فإن الدولة الأردنية تحمل من المقومات ما يؤهلها لتجاوز المرحلة الراهنة نحو الديمقراطية، آخذين بعين الاعتبار البيئة المحلية والإقليمية والدولية .

وتتمثل هذه المقومات بالإرادة السياسية لرأس الدولة، والقاعدة الدستورية المناسبة والمحفزة للتطوير والإصلاح السياسي، بالإضافة إلى المجتمع الأردني، الذي إذا ما أتيحت له الفرصة، سيكون قادرة على إيجاد الآليات المناسبة، ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاز هذه المهمة، ومساهمة الأحزاب السياسية ومجلس النواب لإنضاج التجربة الديمقراطية الأردنية التي تشكل تحديا للمجتمع الأردني بشقيه الرسمي والشعبي، وتعتبر مصلحة وطنية لابد من إنجازها تعزيزا للأمن الوطني الأردن، وهذا يتطلب إيجاد حالة من التوازن بين المسيرة الديمقراطية من جهة، والإستقرار السياسي والإجتماعي من جهة أخرى.

كما أن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح وتتحقق في فترة زمنية قصيرة ، وإنما تحتاج إلى الوقت الكافي ، وإلى تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية من مؤسسات وأفراد، وأن يلتزم الجميع بالعمل تحت مظلة الدستور والقانون، لأن التنمية السياسية في النهاية ليست خيار، بل هي ضرورة وطنية ، ولذلك فإنه يتطلب من الجميع العمل بإخلاص لخلق الظروف الملائمة لإنجاحها، وهي ليست مسؤولية الحكومة فقط ، بل هي مسؤولية الجميع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأرى أن مستقبل التنمية السياسية في الأردن سيكون زاهرا، وستتطور يوما بعد يوم، لسببين، أولهما : أن الشعب الأردني تواقا للديمقراطية بكل مقوماتها، ولديه طموحا قويا لتحقيق الإصلاح والتنمية السياسية المجردة من كل قيود، وثانيهما : وجود الإرادة السياسية الحقيقية الجادة والفاعلة من قبل رأس النظام السياسي الذي يتابع بنفسه لتحقيق هذه الإرادة الطموحة، وهذا واضح جليا من خطابه السياسي الذي يركز دوما على ضرورة إنجاز الإصلاح السياسي المنشود.

وأخيرا، أرى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات التي تعيق المسيرة الديمقراطية، وتحد من الحريات العامة، ولعل في مقدمة هذه القوانين والتشريعات قانون الانتخاب، وإجراء تعديل على قانون الأحزاب السياسية بالتوافق مع الأحزاب، بما يؤدي إلى إرساء قواعد التعددية السياسية وتفعيل التجربة الحزبية، وإعادة الثقة إلى الأحزاب التي تعاني من الضعف والشرذمة. وكذلك تعديل قانون الاجتماعات العامة ، وأخيرا إعادة النظر في السياسة الإعلامية، بحيث تتمتع الصحافة والإعلام بالحرية المسؤولة التي تمكنها من القيام بدورها الوطني المنوط بها بكل نزاهة وحيادية وموضوعية، بعيدا عن الخوف والتردد. والانفلات وعدم الاستقرار، هو بدوره تهديد للتنمية السياسية ، فالتنمية الشاملة بما فيها السياسية من جهة، والأمن والاستقرار من جهة أخرى، وجهان لعملة واحدة.

. فالأردن في هذه الحالة معني بإيجاد حالة من التوازن بين المسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي لكي لا يكون للحراك السياسي وصولا إلى الديمقراطية أية إفرازات سلبية على برنامجه الطموح في التنمية الشاملة فمستقبل التنمية السياسية في الأردن يتوقف إلى حد كبير على معالجة هذه القضايا، في ظل الدستور الذي أكد على قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، من أجل حياة أفضل، وأكثر يسرا وعدالة .(حقي، 1999: 37 -38)

ان الحداثة لم تمنع أن يشهد حقل التنمية السياسية تحولا جذريا عندما زالت العناصر الأساسية في التركيبة الاجتماعية والسياسية والدولية التي أنشأته وحدت ملامحه ، فإنتهاء الحرب الباردة وتغيير هيكل النظام الدولي ، وانحسار النظرة الاشتراكية في دول الجنوب وانتشار النموذج الرأسمالي وفق مقولة النظام العالمي الجديد ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهور حركة ما بعد الحداثة على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي ، دفع ذلك كله إلى ضرورة أن يتجاوز حقل التنمية النسق التقليدي المسمى النسق الحداثي أو السلوكي أو التنموي ، ويتحول إلى ما بعد الحداثي أو ما بعد السلوكي أو ما بعد التنموي ، بحيث أصبح هذا النسق يمثل حركة احتجاجية ضد ما وصلت إليه الحداثة في مختلف نواحي النظم الاجتماعية ، لكنه لم يكن متجذرة في الواقع الثقافي والأكاديمي فتعددت حول تلك الحركة الجديدة الآراء والمنظورات ، وهنا أصبحت حركة إصلاحية للمشروع الحداثي بعد أن فقدت الأفكار والتعميمات غير الواقعية التي انزلقت إليها الحداثة عبر تاريخها الممتد في مراحل أربعة هي : طور التنوير والطور الجمالي التذوقي والطور البطولي والطور العالمي في التحديث. (Pye, 1967: 31-33)

إن الشروع بإجراء التنمية السياسية التي هي عملية معنية ببناء المؤسسات ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشاكل بأسلوب علمي، يكمن (في أهمية ربط المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبي الاحتياجات والمتطلبات السياسية والاقتصادية ، وخلق الارتباط الذي يتأتي من خلال بناء مبدأ المواطنة القانوني والمرتبط بالانتماء الدولة والولاء للنظام ، وأن الإخفاق في ذلك هو من الاختيارات الإستراتيجية والسياسية للنظام السياسي في الدولة ، وأن اتهام الآخرين في هذا الإخفاق يخفي حقيقة الخوف من الاعتراف بالمسؤولية تجاهه وبالخصوص من قبل النخب السياسية السائدة ، إذ يرتبط ذلك باختيارات النخب وممارساتهم ، الأمر الذي يوجب العمل على عدم تكرار الإخفاقات واستمرارها ، عبر مساءلة الواقع وفحص الخيارات على ضوء المكاسب والنتائج ، وتطوير الأداء السياسي بما ينسجم وتطلعات المجتمع ومطامح الأمة ، بغية تقويم الخلل في الواقع الذي أنتج كثيرا من الأزمات والاختناقات. (محافظة ، 2004 : 66)

ومثل غيره من المفاهيم في علم السياسة ، فإن مفهوم التنمية السياسية يعاني من عدم

الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق حول تعريف دقيق للمفهوم الذي حمل دلالة قيمية وأيديولوجية حيث استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث ، ومثلما عرف المفهوم من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنه عانى من الغموض وعدم التحديد، حتى أضحى تعريفه يمثل إحدى الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض الباحثين في هذا الحقل، حيث يمكن إحصاء عدد كبير من التعريفات المتميزة للمفهوم ، فعلى سبيل المثال ، أورد لوسيان باي (Lucian W . pye) عام (1996) عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحأول تقديم تعريف خاص به ، ومنها : " أنها تمثل مطلبا سياسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسة المجتمعات الصناعية، والتحديث السياسي، وفعالية الدولة القومية والتنمية الإدارية والقانونية، والمشاركة والتعبئة الجماهيرية، وبناء الديمقراطية وغيرها ، فيما أضاف صاموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) غموضاً آخر للمفهوم عندما قال " ماذا تعني التنمية السياسية : أنها تعني كل شيء وأي شيء ، الأمر الذي دفع الباحثين إلى التشكيك في قيمة المفهوم جملة وتفصيلا. (هيجوت، 2001 : 7)

وبسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد ترك مع بداية حقبة سبعينات القرن العشرين، وحل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق ، فأصبح التركيز منصبا على قيمة المفهوم وليس على تطوره الفكري والتاريخي، وذلك من قبل عدد من المقاربات أو المداخل التي ناقشت مفهوم التنمية السياسية، وتعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم .

المطلب الثاني أهداف ومعوقات التنمية السياسية في الأردن

سعت الأردن منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بمحاولة إحداث إصلاحات سياسية باتخاذها عددا من الإجراءات التي سبق الحديث عنها في فصل التنمية السياسية ، غير أن هذه المحاولات لم ترق إلى طموحات الشعب الأردني ، وذلك بسبب العديد من المعوقات التي يمكن إجمالها بثلاثة مطالب وهي :

أولا: مؤشرات التنمية اليساسية .

على الرغم من بعض الإصلاحات السياسية التي أدخلت على عدد من القوانين المؤقتة، كقانون الانتخابات ، وقانون البلديات ، وقانون الأحزاب السياسية ، وقانون المطبوعات والنشر ، والعديد من القوانين الأخرى ، إلا أن هناك جوانبه سلبية عديدة تؤخذ على هذه القوانين ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992 م ، الذي بموجبه أسست الحياة الحزبية في مرحلة الانفراج الديمقراطي ، لا يرقى لمستوى الديمقراطية والمشاركة الحزبية الفاعلة ، إذ لم ينص صراحة على دور الأحزاب السياسية في تدأول السلطة أو المشاركة فيها، واكتفى بتعريف فضفاض يتحدث عن مشاركتها في الحياة السياسية .(قانون الأحزاب، 1992: 32)

كما أن تعديل هذا القانون بقانون رقم (19) لسنة 2007 م الذي نص في المادة الخامسة منه على رفع عدد المؤسسين إلى (500) عضو ، على أن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل بنسبة (10%) من المؤسسين لكل محافظة ، نلاحظ أن هذه المادة جاءت - لتعقد عملية تأسيس الأحزاب، في الوقت الذي ينص فية الدستور الأردني على حق الأردنيين في تشكيل الجمعيات والأحزاب ، فكيف وهذه الحالة يمكن تجميع هذا العدد.

ويشتمل القانون أيضا على ثغرات ، تتمثل في منح وزير الداخلية (ممثل السلطة التنفيذية وما يمثله من صلاحيات أمنية) سلطات وصلاحيات واسعة على أعمال الأحزاب السياسية ونشاطاتها أهمها : صلاحية حل الحزب ، كما أن المادة (25) من هذا القانون أجازت حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير ، إذا خالف الحزب أيا من أحكام الدستور ، أو أخل بأحكام هذا القانون ، و هذا ما يتنافى مع أصول العملية الديمقراطية التي تؤمن بحق المواطنين في تأليف الأحزاب و تكوينها والانتماء إليها ، باعتبارها حقا دستورية ، إذ لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تمارس أي نشاط من شأنه إعاقة هذا الحق الدستوري أو تعطيله ، إضافة إلى أن هذا القانون لا يتضمن ضمانات يمكن أن تحمي الحزب من تغول السلطة التنفيذية، ولم يرتبط بخطوات تحمي الممارسة الديمقراطية ، بل إن المادة السابعة منه ربطت عملية تشكيل الأحزاب و الانتساب إليها بالسلطة التنفيذية. (قانون الأحزاب، 2007: 19)

أما قانون الانتخابات النيابية المؤقت رقم (15) لسنة 1993 م فقد قيد مبدأ التعددية السياسية والحزبية ، وأضعف من فاعلية مشاركة الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية بعامة والحياة البرلمانية بخاصة ، و أدى إلى تنامي دور العشائرية ، وإلى تكريس الفردية التي حالت بدورها دون وصول القوى السياسية الفاعلة لعضوية مجلس النواب ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودفعت إلى فرص وصول مرشحي المصالح الشخصية الضيقة ، الأمر الذي جعل من ولاء هولاء النواب إلى هذه القوى ، و إلى هذه المؤسسات التقليدية ، و إلى سعيهم لخدمة مصالح هذه القوى ، وبالتالي الضغط على السلطة التنفيذية لتحقيق هذه المصالح ، مما أضعف من دورهم الرقابي والتشريعي ، وجعلهم يتنازلون عن الكثير من أدوارهم لمكتسبات ضيقة على حساب مصلحة الوطن ، وعلى حساب الحريات العامة وحقوق الإنسان ، مما شكل بدوره خطرا على العملية الديمقراطية وبالتالي على عملية التنمية السياسية بشكل عام . (قانون الانتخابات المؤقت، 1993: 15)

كما أن إشراف الحكومة على الانتخابات النيابية ، الذي يتم على صعيدين ، صعيد الخطوات الإدارية و التنفيذية من إعداد للانتخابات، ثم تهيئة الناخبين ووضع الآليات لإتاحة الفرصة أمام الناخبين بالمشاركة بسهولة ويسر ، وصعيد إجراء الانتخابات ومراقبة حسن تنفيذها ثم مراقبة إعلان النتائج والفرز ، دون وجود هيئة مستقلة تكون مظلة لكل ما يتعلق بهذه الإجراءات وأحدث الكثير من الخلل في العملية الإنتخابية ، وبالتالي بمخرجات هذه العملية و التي تمثلت بغياب المعارضة السياسية الفاعلة نتيجة التطبيق غير السليم للإجراءات الانتخابية، كتعقيد عملية الإنتخاب و على الإشراف على صناديق الاقتراع الموجودة في مناطق المعارضة، أو التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية وسوء توزيع المقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية (العزام ، 3772006) .

أما قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام 1997 م ، فقد عمل على إعاقة التنمية السياسية من خلال وجود العديد من السلبيات والثغرات ، فمثلا المادة (5 / د) من القانون تنص على "حق المطبوعات ووكالة الأنباء والمحرر والصحف في إيقاع مصادر المعلومات أو الأخبار التي يتم الحصول عليها سرية إلا على القضاء " ، فعند النظر إلى هذا النص نجده يتضمن اعتداء على حرية الرأي من خلال كشف المعلومة للقضاء ، فالأصل أنه من حق الصحفي أن يتمسك في إبقاء مصادر معلوماته وأخباره سرية حتى على القضاء ، وإذا كانت الحجة هي إلحاق الضرر بالوطن ، فيمكن علاجه من خلال نصوص قانون العقوبات ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن المادة (8) من قانون العقوبات تنص "على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية و المسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة ، وقسم الأمة العربية والإسلامية" ، جاءت فضفاضة وقابلة للتأويل وإلى الاجتهاد والتفسير ، وهذا قد يوقع الصحفي في الإرباك ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعاقة حرية الرأي و تقييد العمل الصحفي ، وكذلك المادة (40) من القانون التي اشتملت على الكثير من المحظورات التي تعاني من الغموض وتحتمل تفسيرات كثيرة ، فمثلا الفقرة (ج) حظرت على الصحيفة نشر المقالات أو الأخبار التي من شأنها الإساءة لكرامة الأفراد وحرياتهم. (قانون المطبوعات والنشر، 1997: 5، 8، 40)

الشخصية ، أو الاضرار بسمعتهم ، وهذا بدوره يشكل تقييدا لحرية الصحافة ، إذ لم تحدد هذه المادة أين تقف الحرية الشخصية للأفراد، وكذلك حظرت المادة (41) من هذا القانون على الصحيفة نشر أي خبر عن اعتصام أو تجمع أو مسيرة أو مهرجان لم يكن مرخصا من قبل الحاكم الإداري ، لأن نشره يعد تحريضا على التجمهر غير المشروع، وهذا يشكل بدوره تقييدا واضحا على حرية الصحيفة ، و يشكل مصادرة لحق مؤسسات المجتمع المدني في التعبير، و أيضا المادة (41) من القانون حظرت على الصحيفة نشر وثائق حكومية ذات طبيعة مكتومة ، وهذا يعني أن الحكومة قادرة على أن تجعل من كل وثائقها وثائق سرية ، مما يضعف قضية الرقابة الصحافية عليها بل ويجعلها مستحيلة(الدعجة، 2005، 1994).

وهكذا يتأكد لنا أن قانون المطبوعات و النشر المؤقت لعام 1997 م ، قد اشتمل في بعض جوانبه على الكثير من المحظورات والعقوبات والاشتراطات التي تعيق العمل الصحفي، وتصادر حرية الرأي والتعبير ، وبالتالي تعيق عملية المراقبة الحثيثة لأعمال السلطة التنفيذية ، و تؤثر سلبا على عملية التنمية السياسية .

أما قانون الاجتماعات الذي تم تعديله عام 2001 م ، الذي يفترض أن يكفل حرية تنظيم المهرجانات، والاعتصامات و التظاهرات السلمية ، فقد أعطى صلاحيات كبيرة للحكام الإداريين فيما يتعلق بالموافقات الأمنية على النشاطات التي تعقدها الأحزاب السياسية ، من محاضرات وندوات ومسيرات ، في الوقت الذي كفل فيه الدستور حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت الأردن عليه ، نص بصراحة في المادة (20) على حق كل شخص في الاشتراك في الاجتماعات السلمية ، علما بأن الاجتماعات التي تطالب بتنظيمها مؤسسات المجتمع المدني الأردني لا تخل بما جاء بهذه الحقوق ، باعتبارها اجتماعات سلمية ، وهي أحد مظاهر التعبير عن حرية الرأي ، إذ نصت الفقرة (1) من المادة (16) من الدستور على أن " للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون ،لهذا يعد هذا القانون معيقا لفاعلية الأحزاب السياسية ، وتقييدا لحرية نشاطاتها في الساحة السياسية ، ويؤثر أيضا سلبا على عملية التنمية السياسية برمتها (المصري ، 2001 ، 33) .

أما فيما يخص الصحافة الحزبية، فبالرغم من أن المادة (19/أ/3) من قانون المطبوعات والنشر أجازت منح الرخصة لإصدار مطبوعة لجهات مختلفة من بينها الحزب السياسي ، إلا أنه عندما أصدرت بعض الأحزاب الصحف تم محاربتها ومحاصرتها ، ولم يسمح لها بالوصول إلى الأجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية وبالتالي إلى المواطنين ، كما حرم قادتها أيضا من الإطلال من خلال هذه الأجهزة على الجماهير (تريز ، 1994، 28) ، وقد أدى ذلك أيضا إلى تعامل بعض الجهات الرسمية إلى تحجيم دور الصحافة الحزبية وإلى عدم حصولها على نسبة من الإعلانات الرسمية ، كما أن إحجام القطاع الخاص من الشركات عن الإعلان فيها بسبب عدم انتشارها الواسع أدى إلى تهميش دورها في الحياة الصحفية ، في الوقت الذي نجد فيه الصحف الأخرى تحظى بكل الإعلانات الرسمية .

كذلك فمن المآخذ على السلطة التنفيذية أنها لم تساعد على إبراز الصحف الحزبية بوسائل الإعلام الرسمية ، كما إن حرمان الصحفي الذي يعمل في الصحافة الحزبية من الانتساب لنقابة الصحفيين ، يعد عائقا في وجه تقدم الصحافة الحزبية أوستمرارها ، فالصحفي الحزبي غير معترف به قانونية كصحفي ، وبالتالي لا يحق له الإعلان عن نفسه كصحفي ، ولا يجوز لأي مؤسسة صحفية استخدامه في أي عمل صحفي دون أن يكون مدرج اسمه في نقابة الصحفيين حسب نص المادة (18/أ) من قانون المطبوعات ، لذا فمن الممكن أن يقوم الصحفي الذي يعمل في الصحيفة الحزبية بانتهاز أي فرصة عمل تتاح له خارج الصحيفة الحزبية مما يسبب ارباكا لهذه الصحيفة وبالتالي إلى مزيد من الإعاقة للتنمية السياسية (زيادات ، 1997 ، 181).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ضعف الرقابة الدستورية على القوانين وخاصة في ظل غياب محكمة دستورية ، ساهم في ضعف عملية التحول الديمقراطي ، فالدستور الأردني لم يتضمن أي نص خاص بالرقابة الدستورية على القوانين ، أما المجلس العالي الذي ورد ذكره في نص المادة (57) من الدستور فمهمته لا تتعدى محاكمة الوزراء عما ينسب إليهم من جرائم جنائية ناتجة عن تقصيرهم في تأدية وظائفهم ، وتفسير أحكام الدستور ، وإن أيا من هذين الاختصاصين لا يمت بصلة إلى الرقابة الدستورية على دستورية القوانين ، وحتى إذا كان المجلس العالي لتفسير الدستور له الأحقية في تفسير القوانين ، فإن هذا المجلس الذي نصت عليه المادة (57) من الدستور، يؤلف من رئيس مجلس الأعيان رئيسا ، ومن ثمانية أعضاء ، ثلاثة منهم من مجلس الأعيان وخمسة من قضاة أعلى محكمة نظامية ، إذن فإن المجلس العالي لتفسير الدستور لم يمنح لهيئة قضائية مستقلة ، بل إن تشكيل المجلس أنيط برئيس مجلس الأعيان وبثلاثة من أعضاء المجلس وبإشراك بعض القضاة ، وحيث إن مجلس الأعيان معين من قبل إرادة ملكية، فبالتالي فإن قراراته قد تكون تابعة لرغبات السلطة التنفيذية ، مما يؤدي إلى إعاقة بعض القوانين ، وقد حصل ذلك مثلا عند إحالة مشروع قانون نقابة المعلمين إلى المجلس، إذ أوصى بدوره بعدم دستوريتها ، وقد فسر في حينه أن هذه التوصية جاءت نتيجة رغبة السلطة التنفيذية بذلك ، مما أدى إلى إعاقة التنمية السياسية ، فمن هنا لا بد من إنشاء محكمة دستورية مستقلة (العزام، 2006: 378)

من هنا نلاحظ أن إصدار هذه القوانين المؤقتة ، مع أنه يتماشى مع الدستور ، إلا أنه لا يخدم العملية الديمقراطية في جوهرها حيث السيادة الشعبية ، وبما أن الدستور الأردني في المادة (24) نص على أن الأمة مصدر السلطات تمارسها عبر ممثليها المنتخبين في مجلس النواب ، فالأصل أن تصدر هذه القوانين من خلال السلطة التشريعية ، وإن إصدار هذه القوانين في غياب مجلس النواب يجب أن يكون للضرورة القصوى ولأمور مستعجلة غير القابلة للتأجيل، حسب مقتضيات تلك المرحلة ، على أن تعرض في أقرب جلسة لمجلس النواب ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل قانون المطبوعات والنشر الموقت الذي قيد حرية الصحافة مستعجل وغير قابل للتأجيل ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهل قانون الصوت الواحد غير قابل للتأجيل أيضا ؟ ولماذا حل مجلس النواب أكثر من مرة قبل أن تنتهي مدته الدستورية ، ثم صدرت القوانين المؤقتة ؟ وهل قوانين التعليم العالي والبحث العلمي ، وقانون الجامعات الأردنية ، وقانون الجامعات الخاصة ، وقانون المجلس الأعلى وغيرها من القوانين مستعجلة ؟ أم أن هناك نية مبيتة من لدن السلطة التنفيذية لإصدار هذه القوانين في ظل غياب السلطة التشريعية، وتغول وهيمنة السلطة التنفيذية على إرادة الشعب الأردني(الشوابكة، 2005 : 123- 124).

ثانيا: المعوقات المؤسسية :

إن تدني مستوى المؤسسية في بناء الدولة ، الذي يعني علوم سيادة الأنماط القانونية في المؤسسات وعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات ، وضعف احتواء المستجدات والتعامل معها ، واستمرار أنماط الشخصائية في الإدارة، والواسطة والضغوط الاجتماعية والمحسوبية والفساد كانت جميعها أمورا أثرت في عملية بناء التنمية السياسية ، لا بل أعاقت عملية التنمية السياسية برمتها .

وفي الأردن تعاني العديد من مؤسسات النظام السياسي ، سواء كانت رسمية كالبرلمان ، أم مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والصحافة عددا من المعوقات المؤسسية التي تعمل على إعاقة عملية التنمية السياسية .

فعلى صعيد الأحزاب نرى الكثير منها ومنذ تأسيسها حسب قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992 م ، يعيش بين مد وجزر تحت رحمة المؤسس ، وصاحب النفوذ المادي أو صاحب النفوذ السلطوي ، الذي يرى أن الحزب مؤسسة من مؤسساته ، وأن الجميع في الحزب تحت تصرفه ، يعمل ما يريد دون وجود أدنى قدرة مؤسسية تذكر ، مما ولد الكثير من التشاحن والتناحر ، وإلى عملية التجميع يوم الانتخابات ودفع الاشتراكات ، لتنتهي العملية بعد الانتخابات مباشرة إما بالفوز أو بالخسارة ، فإذا كان الفوز ، تمركزت السلطة بيد المقربين وأصبح الحزب تابعة لمجموعة قليلة تعمل بما يحقق وبالتالي تصدر القرارات كيفما تشاء ، أما إذا كانت الخسارة فالاستقالات جاهزة ، والانشقاق والدعوة إلى تشكيل حزب آخر دون رؤية سياسية حاضرة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الاتجاه أشار قيادي حزبي " إلى أن التثبت بالشخصانية والفردية في بعض الأحزاب ، وعلم تطوير الحزب إلى مؤسسة مستقلة عن شخصية الأمين العام أو أعضاء القيادة العليا، كان السبب الرئيسي في عدم توحيد جهود هذه الأحزاب وعملها (الحمد، 2001: 17)

كما أن القيود القانونية والممارسات غير الديمقراطية ، وضعف الموارد المالية ، وعامل الشخصنة وهيمنة الفرد على بعض الأحزاب السياسية ، والتعامل معها على أنها شركات خاصة أضعفت المؤسسية داخل هذه الأحزاب، وأدت إلى نفور المواطنين منها، الأمر الذي أثر سلبا في عملية التنمية السياسية ، وفي هذا الاتجاه أظهرت دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية ، أن نسبة الذين كانوا يرغبون بالانتماء إلى الأحزاب السياسية في العام 1993، في حين طرأ انخفاض كبير في عام 1996 م إذ بلغت النسبة 2% من مجموع بلغت 3.6% المستجيبين (المصالحة ، 1999، 112) ، إن دل هذا على شيء فإنما يدل على تراجع كبير في عملية تقيل الأحزاب السياسية ، الذي بدوره يدلل على أن هناك أسبابا جوهرية داخل الحمل الحزبي أدت إلى ضعفه ، يجب على القائمين عليها البحث عنها ودراستها وإيجاد الحلول لها.

أما على صعيد البرلمان الأردني فهناك عدد من المعوقات المؤسسية تحد من قدرته على أن يلعب دورا مهما وبارزا في عملية التنمية السياسية ، وتضعف من قدرته على القيام بوظائفه المختلفة ، وخاصة الرقابية منها والتشريعية ، التي يدل القيام بها دليلا على وجود تنمية سياسية فعالة ، ومن هذه المعوقات افتقاره لكوادر بشرية مؤهلة ومدربة . كما أن البرلمان يفتقر إلى الدعم الفني والإستشاري ، وعدم توفر المعلومة التي يحتاجها النائب لمناقشة القوانين والسياسات العامة المختلفة ، الأمر الذي يؤثر سلبا على كفاءة النائب في القيام بعملة. (المصالحة، 1999: 112)

وعند متابعة مجالس النواب الأردنية أيضا في مرحلة الانفراج الديمقراطي ، يلاحظ الباحث أن النخبة السياسية قد سيطرت على أغلب المناصب القيادية في هذه المجالس ، كالرئيس ونوابه ومساعديه الذين هم في الغالب من الشخصيات العسكرية أو الأمنية ، أو من الوزراء السابقين أو من رجال الأعمال ، أو من الشخصيات الثرية التي معظمها من رجالات النظام ، التي عادة ما تقوم بالكولسة لضمان دعم سياسات الحكومة ، فهي بالتالي تشكل امتدادا للسلطة التنفيذية ، حيث تمرير السلطة برامجها من خلالهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للكتل داخل البرلمان فهي وليدة مرحلة ، شكلت لأهواء مصلحية لم تنم عن أي مؤسسية تذكر ، تشكلت بغياب الأحزاب نتيجة قانون انتخاب ، أثر سلبا على مخرجات العملية الانتخابية ، لذا فهي هشة في هياكلها بعيدة عن المؤسسية ، لا تجمعها روابط فكرية بل تجمعها روابط مصالح طارئة غير متماسكة ، ولا يوجد أي التزام واضح لقراراتها من قبل الأعضاء ، فهي تتشكل وتتفكك بين ليلة وضحاها، مما أدى إلى ضعف دورها في عملية التنمية السياسية (العزام ، 2005 ، 378)

ثالثا : المعوقات الاجتماعية والثقافة السياسية ،

أن السنوات الست الأولى من حياة الطفل التي يقضيها في حضن الأسرة ، قبل الانتقال إلى المدرسة تلعب دورا كبيرا في تشكيل نفسيته ، وغرس القيم والتوجهات الثقافية الرئيسية في عقله، وهي قيم وتوجهات تبقى راسخة في عقل الطفل في اللاشعور عند الكبر، وفي بعض الأمور يكون عنده اعتقاد يصل إلى مرحلة اليقين بصحة الأساليب والقيم التي اكتسبها في المرحلة المبكرة من حياته ، ويلاحظ أحيانا أن ما يصدر عن الكبار من المواقف السياسية تكون انعكاسا شبه مباشر لرواسب ماضية.

وفي الأردن تتكون شخصية الفرد أساسا في العائلة ، ثم تأتي بقية المؤسسات الأخرى كمكملة للتنشئة الأسرية ، ونظرا لأن العائلة التقليدية الأردنية ما زالت تشدد في تربيتها على العقاب الجسدي والترهيب أكثر مما تشدد على الإقناع ، فقد نشأ عن ذلك نزعة نحو الفردية والأنانية ، والتأكيد دائما على " الأنا " أكثر من التأكيد على " النحن " ، وعليه عندما يكبر الطفل يبقى في سلوكه السياسي سلطوية لا يؤمن بالحوار والنقاش ، إذ يرى في الأسرة ومن ثم العشيرة كل شيء و فنراه لا يؤمن بدور الأحزاب ولا بدور مؤسسات المجتمع المدني جميعا ، ويظهر ذلك جليا من خلال الأمثال الشعبية التي يتلقاها عن والديه ، ومجتمع الكبار ومن الأمثلة على هذه الأمثال ، " امشي الحيط الحيط وقول يا ستار ، من هنا ينشأ الطفل ويشيب، وهو مؤمن بهذه الأفكار المتضمنة لهذه الأحكام ، ويبقى لديه اعتقاد بأن ما هو موجود أمر طبيعي وقضاء وقدر، أي إنه لا قدرة ولا حق له في تغيير هذا الواقع (طعيمة،2001: 51-60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه النظام السياسي من خلال مؤسساته التي تعمل على

ترسيخ ثقافة معينة ، لكي تلعب دورا في تحديد اتجاه الأفراد وتوجههم نحو فعل معين، وتسهم في بناء شخصية الفرد وتربيته ، وفي الأردن أيضا تربي الأفراد على ثقافة الخوف من الحكومة ، والهاجس من الملاحقة الأمنية ، الذي تولد نتيجة التنشئة السياسية في العقود التي سبقت مرحلة الانفراج الديمقراطي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ، التي سادت فيها الأحكام العرفية ، وحظر الأحزاب ، والقيود التي وضعت على الحريات العامة وعلى وسائل التعبير عن الرأي ، مما ولد انطباعا لدى المواطنين بأن العمل في السياسة والتعبير الحر عن الرأي لا يجلب إلا المشاكل والمتاعب، وأدى ذلك إلى عدم الانخراط في النشاطات السياسية ، أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني ، وقد يزت بعض الدراسات أسباب ضعف المشاركة السياسية إلى مجموعة من الأسباب ، في طليعتها الهاجس الأمني والخوف من الملاحقة الأمنية ، وفي إحدى الدراسات الميدانية بلغت نسبة الذين قالوا بذلك 61 % من العينة (العزام، 2009 ،495) .

ثم وإن البيئة السياسية السائدة عززت: سلوكا اجتماعيا في التعصب للعشيرة وللجهوية والفئوية ، مما ساعد على انتخاب بعض النواب وفق مصالح فردية ضيقة على حساب مصلحة الوطن، أو دعم المرشح الذي يميل لتوجهات الحكومة بهدف تحقيق بعض المصالح الفردية في دائرته الانتخابية ، مما أدى إلى إعاقة للتنمية السياسية .(الخزاعلة، 2012: 47)

لقد عززت الحكومات المتعاقبة أيضا في فترة الانفراج الديمقراطي الثقافة التقليدية ، من خلال هيمنتها على مؤسسات التنشئة السياسية كوسائل الإعلام ، حيث تملك الحكومة الإذاعة والتلفاز ووكالة الأنباء الأردنية بترا ، وتملك أيضا (62 %) من أسهم جريدة الرأي ، و(32%) من أسهم جريدة الدستور، وبهذه الهيمنة توجه الحكومة الرأي العام وتسيطر على منابع الثقافة السياسية ، وتقف حجر عثرة أمام نشر ثقافة سياسية مخالفة برأيها ، فكيف في هذه الحالة نتحدث عن تنمية سياسية(خوري ،2004: 127-128) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الثقافة السياسية السائدة ما زالت مشيعة بروح العداء للأحزاب السياسية ، واعتبارها مصدر خطر على الاستقرار في البلاد ، وقد هيمنت الحكومة على المجتمع منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي، ولعبت دورا مهما في تشكيله ،

وأدى ذلك إلى خلق موقف سياسية متحفظة تجاه الأحزاب السياسية ، واتهام أي جسم سياسي أو اجتماعي ينشط خارج نطاق سياسية من مؤسسات الدولة الرسمية ، فعلى الرغم من اعتراف الدستور للمواطنين بحق إقامة الأحزاب نلاحظ ضعفا واضحا في تفاعل المواطنين مع الأحزاب، مما قلص دورها في التنمية السياسية. (بوسقيعة، 2015: 108- 109)

أما من ناحية الثقافة السياسية السائدة في حق المرأة في الانتخاب أو الترشح ، فما زالت تخضع لهيمنة المنظومة القيمية التقليدية والعشائرية والذكورية ، التي تستثني المرأة من الأدوار السياسية وتنظر بسلبية إلى ترشحها ومشاركتها في النشاطات السياسية بما فيها الحزبية واعتبارها عيبا اجتماعية وذلك على اعتبار أن العمل السياسي من مهام الرجال وليس النساء، من هنا فإن ضعف التمثيل السياسي النسائي في المؤسسات يعود إلى إرث الثقافة السياسية، وإلى الفكر العشائري الذي لا يسمح المرأة في تمثيل عشيرتها ، فمثلا في الاجتماعات العشائرية تستثني المرأة من الترشيح ؛ لأن الثقافة تعزز عدم ثقة المجتمع بقدرات المرأة على القيادة، وبشكل عام لازال يعد ترشيح المرأة عن عشيرتها عارا و عيبا ، وغير مقبول في المجتمع . (بوسقيعة، 2015: 108)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الأردن

ينبع الاستقرار السياسي من خلال قوة المؤسسات السياسية، والقدرة على كبح جماح الأشتطاط في الرغبات الشخصية والضيقة الأفق، وبدون مؤسسات سياسية قوية فإن المجتمع بحاجة إلى وسائل لتحديد وتحقيق مصالحه المشتركة في عملية الاستقرار السياسي

ولذلك فإن التنمية السياسية هي المهد الأول والرئيس لعملية الاستقرار السياسي في كل بلد من البلدان ، ولذلك لابد من وجود تنمية سياسية حتى يكون هناك استقرار سياسي.(Huntington, 1968 : 21 . 24) .

يتناول هذه المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الأردن.

المطلب الثاني: عناصر التنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الأردن

ان للاستقرار السياسي معايير يعرف بها وتعتبر هذه المعايير علامة يميز بها أي مجتمع من المجتمعات، فالمعايير ما هي الا علاقات واضحة على أن هذا المجتمع يسير على درب الإصلاح ام على درب خلاف ذلك، واما هذه المعايير فهي: (Almand, 1966: 57-58)

ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات.

اتخاذ مواقف اقل تشددا وتوترا من قبل الأطراف والجماعات والأحزاب السياسية والمدنية.

الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية، على أهميتها في ذلك.

الاستقرار السياسي لا يأتي من خلال الإجراءات الردعية أو الإكثار من الممنوعات والضغوطات، وإنما من خلال بناء حياة سلمية وسليمة .

ارتفاع مستوى الرضاء الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة والمجتمع.

بث الأمن والطمأنينة .

ومن معايير الاستقرار السياسي الأخرى التي تحدث عنها صاموئيل هنتجتين فهي على النحو التالي : (29-(Huntington, 1968 : 45, 72

قدرة النخبة على بناء ناد لتدعيم مؤسسات فعالة قابلة للتكييف تمكنها من استيعاب مجموعات حديثة التعبئة .

دخول منتظم للجماعات السياسية في علاقة تبين عملية ثابتة التحديث.

نمو وتحسن في فن الترابط بنفس النسبة التي تزيد فيها المساواة بين الظروف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحداثة.

قوة المؤسسات السياسية في المجتمع.

التطور الاقتصادي الذي يسير جنبا إلى جنب مع التطور السياسي.

لكن هنتنجتون يربط التطور الاقتصادي كأحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي في عملية التحديث يقول هنتنجتون في هذا المجال: " انعدام الاستقرار السياسي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية نابع على وجه التحديد في الإخفاق في تلبية هذا الشرط وهو : أن المساواة في المشاركة السياسية أخذه في النمو بدرجة أسرع بكثير من فن " الترابط معا" ، ويؤدي التغير الاجتماعي والاقتصادي من تحضير وزيادة في نسبة من يعرفون القراءة والكتابة والتعليم، والتصنيع والتوسع في استعمال وسائط الإعلام إلى الوعي السياسي كما يزداد من المطالب السياسية ويوسع من المشاركة السياسية" . (Huntington, 1968, : 53) .

أما العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي فيمكن إجمالها على النحو التالي :

أولا : الاستقرار السياسي:

الاستقرار هو : قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف. (هيجوت، 2001: 223).

أما عدم الاستقرار كما عرفه (هنتنجتون) فهو: عجز المؤسسات السياسية عن السيطرة على نتائج التغير في مفاهيم (التحديث، والتطور السياسي، والتطور الاقتصادي) (Huntington, 1978: 49)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالحداثة تولد الاستقرار بيد أن التحديث يؤدي إلى عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى الفوضى السياسية ليس لغياب الحداثة بل الجهود الرامية إلى تحقيقها، ولا يؤدي التحديث الاجتماعي والاقتصادي إلى انعدام الاستقرار وحسب، بل أن درجة انعدام الاستقرار مرتبطة بدرجة التحديث (Huntington, 1978 : 4) .

ومعنى ذلك أن التحديث سيؤدي إلى التسبب في عدم الاستقرار: فحينما يؤدي التطور الأقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة الحياتية والرفاهية للناس، فإنه في الوقت نفسه سيؤدي إلى تحطيم القيم الاجتماعية ، وقلب المنظومة القيمية في المجتمع.

أما الاستقرار السياسي، فقد عرفه(هيجوت) بأنه : التغير السريع وغير المنضبط الذي يتسم بزيادة العنف السياسي وتروي وتراجع قدرة النظام السياسي (هيجوت، 2001: 224-225)

إن الاستقرار السياسي يعني أيضا مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات الاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب ، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للامن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات (مطر، 2003: 248).

ويعرف الاستقرار السياسي أيضا بالغياب المتكرر للتغيير في الحكومة، فالنظام غير المستقر سياسيا هو ذاك النظام الذي يشهد تغييرات وزارية، متعددة (سواء على مستوي رئيس الوزراء أو الوزراء)، كل عام بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي يشكله الكامل (هنتنجتون، 2001: 223-224)

وقد أكدت الحقائق الموجودة في المشهد السياسي العربي والإقليمي والدولي أن مفهوم الاستقرار السياسي اليوم لا يمكن تحقيقه بالقمع والغطرسة والقوة الإجبار والإكراه وتجاهل متطلبات الناس وخاصة في الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري وتطلعات المجتمع بكل فئاته، فاثبت الواقع أن الترسانة العسكرية بكل ما أوتيت من أسلحة بجميع أنواعها غير قادرة على تحقيق الاستقرار، كما أن زهو القوة وخيلائها وأوهامها، ليس هو الذي ينجز الاستقرار ومفهومه، فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول نجد التداعي والاهتراء والضعف، وفي المقابل نجد دولا عادية لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة ومقاومة المؤامرات وحفظ استقرارها وأمنها العام، فالاستقرار السياسي في جوهره وفي مضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافد أساس من روافد الاستقرار، وتكديس الأسلحة لا يعني الاستقرار السياسي الحقيقي، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير والإصلاح. (بركات، 2001: 50).

وفي هذا التوجه لابد لنا من الوقوف على مصطلح الاستقرار ومعاييره وعوامل استقرار الأردن .

أطاحت رياح الربيع العربي (الاحتجاجات الشعبية العربية في السنوات القليلة الماضية بعدد من الأنظمة الجمهورية في تونس ومصر وليبيا واليمن، فيما تشهد سوريا مخاضا عسيرا حتى الآن، إلا أن الأنظمة الملكية العربية لم تواجه معارضة تهدد وجودها يعزو محللون سياسيون هذا الاستقرار إلى أسباب تتراوح بين الرخاء الاقتصادي في بعض الدول وتوسيع المشاركة السياسية في دول أخرى، إضافة إلى الاعتماد على الإرث التاريخي والديني، والشرعية الدستورية والهيبة الملكية، وأسباب أخرى اجتماعية ونفسية وتعليمية، وفي حالة الاستقرار السياسي في الأردن هناك قدر من عدم وجود جهة تطمع في الحكم فيه، نظرا لوضعه الاقتصادي و الجغرافي والديمغرافي، إضافة إلى سياسة الإصلاحات والمشاركة السياسية التي اقرها الملك.(مطر، 2015: 112).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ما سبق أن نظام الحكم الأردني نيابي ملكي وراثي يؤكد الفصل بين السلطات مع وجود تداخل فريد في العلاقة بينها على قوة أسلوب إدارة الدولة، ويأتي تفعيل الديمقراطية في الحياة السياسية الأردنية استمرارا لنهج القيادة المتطلع إلى حكم يقوم على الشورى والتعددية السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهذه النقطة قوة تمتاز بها القيادة الأردنية سيما وأنها من تطلعات المجتمع الدولي، ويلتزم الأردن بمفهوم الأمن القومي العربي، وميثاق الجامعة العربية ويحترم رأي كل دولة عربية في اختيار نظامها السياسي وطموحات شعبها ، وتمتاز الدبلوماسية الأردنية بالعقلانية والوسطية والاعتدال. (البدارين، 2010: 27)

وإضافة إلى ذلك أن الثقافة السياسية الأردنية معتدلة، وغير مؤدلجة ومناوئة للثورات وهي من العوامل المخففة لعدم الاستقرار السياسي.

إن العقلانية ، والوسطية والاعتدال، سمات مكنت النظام السياسي الأردني من تحقيق مكاسب كبيرة للأردن ومنحها نقاط قوة باستمرار، ثم يأتي إقرار الميثاق الوطني كداعم الدستور الأردني في تنظيم الحياة السياسية والحزبية في البلاد، ويعتبر نقطة التقاء لكافة القوى السياسية في المنطقة، (البدارين، 2010: 27).

ونحن نتناول الأردن والاستقرار السياسي ذلك لأن الاستقرار السياسي علامة على وجود الإصلاح فإننا سنتناوله في فقرتين هما :

العوامل الداخلية ويمكن بيان هذه العوامل بالتالي:

القيادة الهاشمية : (مؤسسة العرش) : يمتد نسب القيادة الهاشمية إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم)، الأمر الذي وفر لهم شرعية دينية من خلال هذا النسب العظيم. (الخضور، 2005: 197).

وقد مثلت القيادة الهاشمية وعبر تاريخها الطويل أحد أهم عناصر الاستقرار السياسي في الأردن، واحد أسباب استمرار الأردن خلال الفترات العصيبة التي مرت على الأردن، وبعد استلام الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية وتمتعه بالشخصية القوية وتميزه أيضا من خصال و عمل متواصل وقربه من أبناء شعبه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذله الجهود المستمرة لخدمة الأردن، والأمة، وحرصه الأكيد على مستقبلهم وآمالهم جعل فيه شخصية قيادية فردية، ولقد استطاع الملك بما يتمتع به من إقامة روابط خاصة مع أهم عاملين للاستقرار في الأردن وهم العشائر والجيش وحرصه على فئة الشباب وتواصل .. مع أبناء الشعب الأردني من شتى الأصول والمنابت. (البدارين، 2010: 28)

التركيبة السكانية : يمتاز المجتمع الأردني بالتجانس فيما يتعلق بالتركيبة السكانية،

ويظهر ذلك من حقيقة أن الأغلبية العظمى من السكان هم عرب مسلمون (سنة) والى جانب هذه الأغلبية توجد من الناحية العرقية الأقلية الشركسية والشيشانية التي تشترك مع الأغلبية بالدين. (البدارين، 2010: 28) إلى جانب فئات قليلة من الدغستان، والتركمان، والأرمن، والأكراد. (الخضور، 2005: 37-38)

المؤسسة العسكرية : إن ولاء المؤسسة العسكرية للنظام الحاكم أمر حيوي لأستقراره

واستمراريته في معظم الأقطار النامية لاسيما في المراحل الأولى من التحديث عندما يكون العسكريون في حالات كثيرة الوسيلة الأهم لجهود التحديث (والإصلاح)، وفي غالبية أقطار الشرق الأوسط تمتص المؤسسات العسكرية ما بين 02 و40 في المائة من ميزانية الدولة، ويعود ذلك إلى الصراع العربي الإسرائيلي وظروف انعدام الاستقرار السياسي في الداخل. وبسبب وضع الصدارة الذي يحتلونه، فإن العسكريين كثيرا ما يكونون أفضل المؤسسات الهرمية تنظيما وتطورا في الأردن .(بني حسن، 1989: 182).

اثبت الجيش الأردني كفاءته وقوته خلال الأحداث التي مرت على الدولة الأردنية، مثل أحداث الزرقاء عام 1957، والأزمة الأردنية 1970 عندما حأولت منظمة التحرير الفلسطينية استخدام الأردن كقاعدة لنشاطاتها، هذا بالإضافة إلى الحروب التي خاضها الجيش الأردني في عام 1948، 1967، 1968، 1973.(المشاقبة : 2002: 182-183).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثبتت المؤسسة العسكرية أنها أحد أهم عناصر الاستقرار السياسي في الأردن .

الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من أهم عناصر الحياة السياسية في الدول المعاصرة غير أن وجود الأحزاب وفاعليتها أمر مرهون بعدد من العوامل مثل مستوى تطور النظام الاجتماعي، والاقتصادي، ومستوى التطور والحريات السياسية والنظم الانتخابية، وقد عرف قانون الأحزاب الأردني لعام 1992 الحزب " بأنه تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقا للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية " (محافظة، وآخرون، 2006: 107)

فقبل عقد الخمسينيات لم تكن الأحزاب السياسية في الأردن تلعب دورا ملموسا في حياته السياسية ، ولكن بعد التغيير الدستوري سنة 1952 أخذت الأحزاب السياسية تنطلق قدما. .

وكانت الأحزاب تتقسم إجمالا إلى فئات أربع وهي : أنصار الوحدة العربية، وأنصار الوحدة الإسلامية، والأردنيين والماركسيين ، وكان يمثل الاتجاه الوحدوي العربي حزبه النهضة العربية وحزب البعث الاشتراكي والحزب الحر والحزب الوطني الاشتراكي وحزب القوميين العرب، أما الاتجاه الإسلامي فكان ممثلا بالإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، وأما الاتجاه الماركسي من الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية.(نقرش: 1991: 25)

وكان أهم هذه الأحزاب الحزب الوطني الاشتراكي، وحزب البعث، وحزب الأمة، والحزب العربي الدستوري، والإخوان المسلمون وحزب التحرير والشيوعيون ، وقد كان لهذه الأحزاب أدوارا بارزة في العمل على زعزعة الاستقرار في أواسط الخمسينات.(المشاقبة : 2002: 104)

وبناء على الظروف السياسية التي مرت بها المملكة الأردنية الهاشمية فقد تم إلغاء الأحزاب من عام 1957 إلى عام 1992، وذلك بعد وصول الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكومة برئاسة سليمان النابلسي عام 1956 والوصول بالبلاد إلى حالة أزمة تجلت بإقالة الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتهامها من قبل الملك بالسعي لقلب نظام الحكم الملكي، وفي عام 1992 صدر قانون الأحزاب رقم (22)، وذلك في أعقاب التحول الديمقراطي الذي شهده الأردن منذ عام 1989م، حيث تم تشكيل 34 حزبا سياسيا، وما زالت إلى الأن عملية تشكيل الأحزاب، حيث عدل قانون الأحزاب إلى رقم (19) لسنة 2007، وقد تراجع عدد الأحزاب إلى 14 حزبا الآن.(البدارين، 2010: 29).

إن تأثير الأحزاب ما زال غير فاعل في صنع القرار على الساحة الأردنية الداخلية والخارجية وأظهرت النقابات المهنية والتنظيمات الشبابية تأكيد كثر فاعلية منها ولذلك يمكن القول أن التجربة الحزبية الجديدة لا تزال في بدأياتها خاصة أنها جاءت بعد انقطاع طويل، والدليل على ذلك اندماج الأحزاب بعضها البعض، (البدارين، 2010: 29)

العشائرية : منذ الأيام الأولى للمملكة الأردنية وحتى الآن كان مقدرة الملك عبد الله

الأول، والملك حسين (والملك عبد الله الثاني) في كسب ولاء القبائل لأنها هي الضمانة الوحيدة الاستقرار الأردن السياسي، وقد ارتكز استقرار الأردن على الطابع القبلي للسياسة والعلاقات الاجتماعية في البلاد، والقطاع القبلي في المجتمع الأردني موالي للنظام وفي الوقت نفسه ينظر الهاشميون إلى أنفسهم أنهم قبيلة، وتتطلع إلى القبائل الأخرى لتأثيرها والقبائل أيدت الهاشميون لأسباب ثلاثة :

تمتع الهاشميون بشرعية دينية لأنها تنتسب إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم).

لقد تمتع الهاشميون بشرعية مؤسسية كرؤوس للدولة من خلال عملية قانونية وليس عن طريق انقلاب عسكري أو عمل آخر غير دستوري.

لقد عمل كل ملك في الأردن بصورة وثيقة مع القبائل البدوية وينظر إليه على انه هو نفسه زعيم قبلي، (بني حسن،1989: 194). فعندما اشتد ساعد أحزاب المعارضة، ودخلت في صراع مع الحكم انتهى هذا الصراع بقمعها وهروب قادتها من البلاد، ولاجتثاث قواعد هذه الأحزاب والحركات السياسية لم تجد السلطة مفرا من الاستعانة بالعشائر من جهة والتيارات والتنظيمات الدينية من جهة أخرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فتحت الأبواب على مصاريعها لإحياء القيم والتقاليد والعادات العشائرية، وإطلاق العنان للحركات الدينية للعمل في مجال الوعظ والإرشاد بهدف التصدي للأيديولوجيات القومية واليسارية، والمحافظة على الاستقرار. (محافظة، وآخرون، 2009 : 235).

ثانيا: معوقات الإصلاح السياسي:

ومن العوامل التي تؤدي إلى أعاقة الإصلاح السياسي والاستقرار في الأردن هي: (السبايلة، 2013: 1-3)

تعثر مسيرة الإصلاح وتعكير صفو الاستقرار، حيث تصاعدت الضغوط على الملك عبد الله الثاني منذ العام 2011، مع تعثر مسيرة الإصلاح والتي يصر عليها الشعب، إذ أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي صرح بها الملك تعثرت، الأمر الذي غير أربع حكومات في الفترة من 2014-2015، وكان آخرها حكومة عبد الله النسور التي شكلها بناء على المشاورات البرلمانية مع الوحدات القرارية، وكان الأردن قد شهد اندلاع أعمال عنف في محافظات الجنوب الفقيرة حتى قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية 2011، تلك الاحتجاجات التي أحاطت بالأنظمة الحاكمة في تونس، ومصر، وليبيا واليمن(BBC, 2012: 1)

الفساد الإداري والمالي : يعاني الأردن من فساد إداري يتبعه فساد مالي، ومن أجل ذلك فقد شكلت هيئة مكافحة الفساد في شهر آذار 2007، ومهمة هذه الهيئة كشف كافة اشكال الفساد الإداري والمالي والحد من انتشاره، ومن خلال التنسيق مع المؤسسات المحلية الداخلية والدولية اللازمة للقضاء عليه، وبناء القدرات المؤسسية للجهات المعنية بذلك. (en-gh, 2007: 1)

ارتفاع المديونية : إذ أصبحت المديونية الخارجية تشكل عائقا حقيقيا أمام التنمية الاقتصادية في الأردن لما لها من آثار سلبية على رفاهية المجتمع، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتخفيض الاستثمار، وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي (شخاترة وآخرون،1996: 25)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الخارجية :

تتمثل العوامل الخارجية التي تؤثر على حالة الاستقرار السياسي في الأردن بما يلي :

العلاقات العربية - العربية : يقول الملك عبد الله الثاني في كتابه (فرصتنا الأخيرة) :" يظل الأردن المنبع الأمن المستقر سندا لأشقائه العرب في الدفاع عن قضايا العربية والإسلامية ، وفي مقدمة كل ذلك القضية الفلسطينية، وسيواصل القيام بكل ما يستطيع لرفع الظلم عن كاهل الشعب الفلسطيني، حيث أن الأردن السند الأقوى لأشقائه الفلسطينيين لرفع الظلم عنهم ، وإنهاء الاحتلال ، وقيام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية في بيروت 2002، وقرارات الشرعية الدولية، وفي سياق إقليمي يضمن تحقيق السلام الشامل.(عبد الله ابن الحسين، 2011: 228).

ومن هنا يمكن القول أن طبيعة تأثير العلاقات العربية - العربية على الاستقرار السياسي في الأردن تتسم بالحياد بمعنى أن العلاقات قد أثرت في فترة من الفترات وفي ظل

ظروف معينة باتجاه يعزز عدم الاستقرار السياسي ، وفي المقابل وفي فترة أخرى وظروف أخرى أدت هذه العلاقات إلى تعزيز الاستقرار السياسي مثل حكم الهاشميين في العراق، والمد القومي بزعامة جمال عبد الناصر، والحرب الأهلية اليمنية، والدعم العربي الفلسطينيين ومجلس التعاون الخليجي، وتأثر العلاقات السورية العربية، بعد الأزمة السورية الأخيرة 2011 (البدارين، 2010: 30).

الأزمات العربية : ومر العرب بأزمات كثيرة خلال العقود الماضية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت أبرز الأزمات التي مر بها العالم العربي على النحو التالي :

الأزمة العراقية :

العراق متنوع الطوائف والقوميات والديانات وهذه إحدى التحديات الكبرى التي توجهه في بناء الدولة، وعلى هذا ينبغي للتيارات السياسية المختلفة أن تتعامل مع هذا الشأن السياسي آخذة في الاعتبار هذه التعددية، ولكن ما يقف عائقا أمام تجاوز هذه التحديات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، هو محاولة بعض " أحزاب الهوية" تسويق نفسها استادا إلى خلفيتها الدينية أو الطائفية التي تنتمي إليها.(الربيعي، 2007: 92).

ان حالات العنف السياسي التي مرت بالعراق، إضافة إلى عدة عوامل اجتماعية قبلية وسياسية وثقافية، قد أثرت في بناء الأحزاب والتيارات السياسية ، في تكوين شخصيات الأفراد المنتمين لها، وكذلك الحروب التي مرت به، كحرب السنوات الثماني مع إيران (1988 - 1980) ، ثم اجتياح الكويت عام 1990 وما تبعه من حصار اقتصادي (الوردي،1965: 45)

تغيرت الخريطة السياسية والاجتماعية للمجتمع العراقي بعد عام 2003، وهو العام الذي غزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ومن تحالف معها العراق، ودخل في دوامة جديدة من الاحترام بين الأطراف السياسية المتصارعة على طول الخارطة العراقية، وكان انتهاء المعارك واحتلال بغداد في 9/نيسان أبريل 2003 إيذانا ببد صفحة جديدة من تاريخ العراق

خاصة ما حصل من انقلاب امني وفراغ كبير بعد حلت الأجهزة الأمنية وظهرت حالة كبيرة في جامع أبي حنيفة النعمان في يوم 8 نيسان/ أبريل 2003، ضمن السنة والشيعة، مؤكدين ضرورة تمسك أبناء الشعب العراقي بالوحدة الوطنية وتعاونهم في مواجهة نكبة الاحتلال الأجنبي البلد (العبيدي، 2008، 144).

الثورة السورية

بالتدقيق في موقع سوريا الجغرافي يمكن بسهولة ملاحظة أن سوريا تحيط بها قوى أقوى منها بكثير سواء كانت قوى متخامة للحدود السورية أو قوى ليست متخامة ولكن لها مصالح مباشرة في الداخل السوري.

ويبدو المتغير الدولي الأكثر بروزاً في الصراع الدولي على سوريا والذي غاب عن خبرة غزو العراق هو الدعم الروسي القوي لنظام بشار الاسد والعمل على استغلال الأزمة السورية سبيلا لاستعادة نظام الحرب الباردة- أونظام تقاسم مناطق النفوذ-في الشرق الاوسط وفرض احترام هذا النظام مجددا على الغرب في هذا السياق تهدف روسيا الى الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في سوريا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تعد قاعدة «طرطوس» البحرية العسكرية آخر موقع بحري لأسطول روسيا بمنطقة البحر المتوسط بموجب اتفاقية موقعة بين موسكو ودمشق عام 1971 كما تحتل دمشق المرتبة السابعة في ترتيب الدول التي تشتري أسلحة من روسيا وصرح وزير الخارجية الروسي لافروف بأن مبيعات بلاده من الأسلحة إلى سوريا تهدف الى تعزيز الاستقرار والحفاظ على الأمن في المناطق القريبة من الحدود الروسية". (غليون، 2014: 1-2)

وقد اصطدمت إرادة موسكو في استغلال الأزمة السورية لاستعادة دورها الإقليمي واستعادة جزء من دورها كقطب شريك للغرب في السياسة الدولية مع ارادة الولايات المتحدة في استغلال الأزمة ذاتها لإعادة تعريف الدور الإقليمي لسوريا سواء فيما يتعلق بتحالفاتها مع إيران أو بشكل أكثر بمركزها الاستراتيجي تجاه إسرائيل. (غليون، 2014: 2)

ويمكن القول انه بينما تحاول روسيا عبر دعم النظام السوري ان تقنع الغرب بأنه لا إمكانية لإعادة رسم خرائط الجغرافيا السياسية في سوريا والمشرق العربي عامة من دون التعاون معها وضمان مصالحها في المنطقة تسعى الولايات المتحدة عبر تمديد القتال الى ان تخرج سوريا من المعركة غير قادرة على أن تشكل أي تحد لإسرائيل أو لأي دولة أخرى خلال المستقبل المنظور وهو ما قامت به من قبل في العراق أيضا .

التباين الرئيسي هنا يمكن فيما يبدو من أن دور روسيا يستهدف تكريس عودتها بفعالية الى الإقليم بينما يبدو أن السياسة الأمريكية تستهدف فرض أوضاع جيوسياسية جديدة تتيح لها تنظيم عملية خلف انخراطها في السياسات الشرق ألأوسطية عامة لمصلحة إستراتيجية الاستدارة شرقا باتجاه جنوب وجنوب شرق آسيا ويبدو أن الصدام بين هذين التوجهين سيحدد بشكل كبير المآلات الجيوسياسية للأوضاع في منطقة الشام والعراق وخرائط النفوذ بل وخرائط الحدود الجديدة التي قد يشهدها الإقليم في أمد قريب جدا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرتبط هذا التوقع بتغير خرائط النفوذ والحدود في المنطقة بالمأزق الذي يبدو أن سياسة الولايات المتحدة المتعلقة ب»إطالة أجل النزاع» السوري باتت تواجه وفي هذا الصدد يشير الباحث الأمريكي والتر راسل الى ان التلكؤ الأميركي في التعاطى مع الملف السوري أفضى الى تعقيد الأوضاع هناك فتكلفة الصراع أصبحت مرتفعة والدولة دخلت في حرب اهلية تخطت حدود الداخل السوري وانتقلت الى دول أخرى بالمنطقة كالعراق ولبنان هذا على الصعيد التكلفة بالنسبة لدول الجوار أما بخصوص الجانب الأمريكي فقد منح تأخر التدخل في الأزمة السورية منح فرصة سانحة لأطراف أخرى لتحقيق مكاسب على حساب المصالح الأمريكية بالمنطقة أذ أصبحت روسيا وإيران تلعبان دورا بارزا في الملف السوري عبر دعمها الواضح لنظام بشار الأسد وهو الأمر الذي كشف عن عجز إدارة أوباما لاسيما أنها تطالب برحيل النظام ولكنها حتى الوقت الراهن لم تحقق ذلك الأمر. (mead, 2014: 1-3)

عدا ذلك فقد أنهت «الازمة السورية» التي تفجرت في 18 مارس 2011 دور دمشق الإقليمي الذي رسخته منذ عام 1976 حيث كانت سوريا لاعباً رئيسياً في الأزمة اللبنانية وفي المسألة الكردية وقبل ذلك كله كانت مفتاح طهران نحو منطقة شرق المتوسط وأضحت سوريا بدلا من ذلك مسرحا للحروب بالوكالة بين شتى القوى الإقليمية والدولية الأمر الذي أعاد تشكيل العلاقات بين تلك القوى جميعها مثل إيران والولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج العربية وفي هذا الإطار تعد مذكرة التعاون الدفاعي التي وقعتها سوريا مع طهران في منتصف يونيو 2006 الوحيدة من نوعها بين بلد عربي وإيران. (Sallaukh, 2013: 32- 46)

على سبيل المثال أدت الأزمة السورية إلى تراجع تقاربات طهران مع أنقرة خاصة أنه كان هناك توجه استراتيجي لدى كل من طهران وأنقرة لكي تشكل كل منهما زعامة إقليمية ولكي تتقاسما النفوذ في المنطقة في ظل الضعف العربي البادي وقد عبر الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد عن هذا التوجه في أثناء زيارة له الى اسطنبول عام 2009 بهدف ملء فراغ الانسحابات الأمريكية من العراق الا ان تباعد أنقرة عن طهران بفعل مايجري داخل سوريا أدى إلى تقاربات خليجية-تركية كما أدى تطور الاحداث وانتشارها إقليميا الى علاقة صدام/تعاون معقدة بين الولايات المتحدة وإيران كما سيأتي ذكره. (Sallaukh, 2013: 32- 46)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلافا للمعطيات التي صاحبت اندلاع الأزمة السورية فإن غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 لم يشهد تلك الخريطة المعقدة من المنافسة الدولية وتبلور مواقف إقليمية مناوئة ولم يشهد غزو العراق معارضة روسية مؤثرة كما رحبت به اغلب دول الجوار الانه أطلق في الواقع لاحقا منافسة إقليمية شرسة على النفوذ داخل العراق وعبره بين إيران ودول الخليج العربية وسوريا وتركيا. (Jentelson, 2012: 1-2)

وقد أضحى العراق وبنيته الاثنية الهشة طوال نحو عشر سنوات موضوعا لتدخلات إقليمية ودولية عاصفة دفعت بالبلاد الى حافة الهاوية مرتين :أولاهما عام 2006 مع انطلاق حرب أهلية حقيقية بين السنة والشيعة حال دون تصاعدها تدخل تعزيز للوجود العسكري الأمريكي خلال ولاية جورج بوش الابن الثانية اما ثانيتهما فتبدو الان كرد فعل لاعاقة بناء الدولة القومية في العراق طوال فترة مابعد الغزو بسب سياسات الأقصى الاثنى للسنة وكذلك كرد فعل للازمة السورية التي منحت التنظيمات شديدة التطرف مساحة حرة للنمو والحركة لتعود وتهدد بقاء العراق كدولة مع تمدد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامي في العراق والشام (داعش) على أجزاء كبيرة من غرب ووسط البلاد . (Russel, 2014: 1-2)

وإجمالا يمكن القول ان التداعيات الجيوسياسية لغزو العراق كانت شديدة العمق والتباين وشكلا احتلال العراق حدثاً مفصلياً في تاريخ المنطقة اذ فتح احتلال العراق باب الصراعات الاثنية واسعا كما فتح المجال امام نمو ظاهرة الاصوليات المذهبية المتطرفة لتصبح عاملا حاسما ومتنقلا يحدد بشكل كبير مستقبل المنطقة الجيوسياسي واحتمال بقاء دولها من عدمه ومن شأن أي تغيير لحدود احدى دول الإقليم اغراقه كله في فوضى جيوسياسية عارمة وهذا ماحدث تحديدا بسبب احتلال العراق فلقد أدت الحرب على العراق الى التاثير المباشر على الروابط بين التغيير الجيوسياسي والديناميكية الاجتماعية.

قضية اللاجئين وحق العودة : لقد أسفرت حرب عام 1948 عن نتائج خطيرة علي الأمة العربية (وخاصة الأردن) يمكن تحديدها بما يلي .(ابو عمر، 2010: 131- 140).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضياع جزء كبير من الأرض العربية في فلسطين .

زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية في فلسطين.

تشريد ما يزيد عن مليون فلسطيني، وقد أصبحوا لاجئين في البلاد العربية، وخاصة الأردن.

أصبح وجود الكيان الصهيوني في فلسطين عنصر تهديد لأمن المنطقة واستقرارها ، وحد من طموحات الأمة، في الوحدة والتحرر

أصبحت الدول العربية المجاورة لفلسطين تتحمل عبئا كبيرا في التسليح المستمر على حساب التنمية والتطوير

أصبح القلق من عدم الاستقرار سمة عامة في حياة شعوب المنطقة.

وعندما احتلت إسرائيل بقية أراضي فلسطين (القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة) عام 1967 في حزيران 1967، بلغ عدد الفلسطينيون الذين هجروا من الضفة الغربية بعد تلك الحرب حوالي 10 ألاف فلسطيني وأطلق على هؤلاء نازحين، وهكذا أصبح اللاجئ الفلسطيني هو من هجر عام 1948، والنازح الفلسطيني هو من هجر عام 1967، بعد ممارسة شتى الضغوط الدولية على إسرائيل وافقت أن تسمح لعدد صغير من هؤلاء بالعودة حيث قام 179 ألف نازح بملئ الطلبات التي أعدتها منظمة الصليب الأحمر الدولية، ولكن إسرائيل لم تسمح إلا بعود 14 ألف نازح فقط، وبالتالي حرم باقي النازحين من حق العودة (الرياشي، 2000: 252).

النظام الدولي : هناك مجموعة من العوامل والتأثيرات المتعلقة بالنظام الدولي والتي يمكن القول أنها تؤثر على الاستقرار السياسي للأردن ومن تلك العوامل:

مرحلة الاستقطاب الدولي: إذ أن الأردن ارتبط ومنذ نشأة الكيان عام 1921 ببريطانيا معتمدا في وجوده وحتى عام 1907 على المساعدات البريطانية ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسهمت عدد من العوامل في تعزيز وضع الأردن ومن جهة النظر الغربية عموما والولايات المتحدة خصوصا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمثلت في الموقع الجغرافي للأردن حيث يظهر تأثير هذا العامل من ناحيتين، من ناحية إسرائيل فقد نظر الغرب والولايات المتحدة إلى الأردن باعتباره منطقة عازلة بين إسرائيل والدول العربية التي قد تمثل تهديدا لها. أما من الناحية الأخرى فهي قريبة من دول الخليج العربي بما تمثله هذه الدول من أهمية خاصة لدول الغرب بحكم مواردها من النفط. (البدارين، 2010: 32).

مرحلة النظام العالمي الجديد: يعرف النظام العالمي الجديد بأنه مجموعة من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل القيم والمبادئ الإنسانية والقيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقاتها الدول بعضها ببعض وعلاقات بالمجتمع الدولي برمته، وعلاقات الدول والمجتمع الدولي بطبيعته واليات التنفيذ لهذه العلاقات. (سيلرز، 2001: 295).

وقد أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي قادرة على ممارسة الضغط على العالم بشكل أكبر لتحقيق مصالحها، ولو كان هذا الضغط على دولة تعتبر حليفا تقليديا الغرب والولايات المتحدة كالأردن، وهذا من شأنه أن يضعف الأمة مع مرور الزمن، ويجعلها دولة تابعة تعتمد على المساعدات الخارجية لأنها ستنتهي مع انتهاء المصالح، وهذا يتطلب لان تعتمد الدولة على مواردها مهما كانت متواضعة .(البدارين، 2010: 32).

الأزمات والظواهر : وتتمثل بما يلي:

الأزمة الاقتصادية العالمية : في أيلول (سبتمبر) 2008، بدأت تلوح في سماء العالم أزمة اقتصادية مالية غذائية عالمية، واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمسان الكساد الكبير عام 1929، ابتدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل أوروبا، وآسيا، ودول الخليج العربي، والدول النامية التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارات في الولايات المتحدة في عام 2008 إلى (19 بنك)، وفي 17 أيلول 2008 انهارات البورصات العالمية وتدهورت عملية التسليف والسيولة في بعض المصارف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووضعت بعض الدول خططا لإنقاذ دولها ومصارفها ، وشراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق الأوروبية الأمريكية، والأردن تأثر بالأزمة العالمية إلى جانب عملية الفساد الإداري والمالي الأمر الذي أدى إلى غلاء السلع الغذائية وارتفاع الأسعار وأثرت هذه الأزمة على عملية الاستقرار الاقتصادي بسبب الفساد الإداري والمالي وضعف الموارد(سيلرز، 2001: 264).

ظاهرة الإرهاب : عانى الأردن من ظاهرة الإرهاب الدولي في عام 2005 عندما

فجرت ثلاثة فنادق في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه من قبل أنصار القاعدة، وأدي ذلك إلى عدم استقرار، ويمكن تعريف ظاهرة الإرهاب الدولي بأنها : استخدام عنف غير مشروع دوليا، وإلقاء الرعب في نفوس الناس وصولا إلى هدف ما، مثل التوصل إلى تغيير مواقف سياسية أو اقتصادية ، الأمر الذي أثر على عملية الاستقرار السياسي وظهر ذلك من خلال تأثيره على السياسية الخارجية الأردنية التي أصبحت أكثر حزما وراية (الخزاعلة، 2016: 45)

ومع ذلك، فإن البيئة السياسية المستقرة، والموقع الجغرافي المميز للأردن، جعله الأسهل والأسرع وصولا إلى الأسواق العالمية بإنشاء المناطق الحرة والمدن الصناعية، وبعضويته في اتفاقيات التجارة، والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية، إضافة إلى الحوافز والإعفاءات المقدمة لتشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية المنوعة، وميزة الموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والمنافسة، وبالتالي مرونة الاقتصاد في التعامل مع المتغيرات.

إلا أن الواقع يشير إلى حالة من الضبابية في الرؤى المستقبلية، فاستنطاق لغة الأرقام صعب، وتفسيرها وتحليلها أصعب، وإن بدت سهلة، ولا أدل على ذلك من الإعفاءات الشخصية والعائلية الواردة في قانون ضريبة الدخل، والبالغة 24 ألف دينار للعائلة، و 12 ألف دينار للشخص، والذي يعني بشكل أو بآخر أن السواد الأعظم مشمول بذلك الإعفاء إذا سلمنا بأن 45% من المشتركين في الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن 300 دينار، وأن 83% من المشتركين تقل أجورهم الشهرية عن 500 دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي تقرير لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، تبين أن أكثر من 83% من المشتركين في الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن 500 دينار، وأن عدد الموظفين الذين يتقاضون أجرة شهرية أقل من 200 دينار قد بلغ 133 ألف موظف و57 ألف موظفة، مما يعني أن 71% من العاملين المشتركين في الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن 400 دينار، وأن 45% من المشتركين تقل أجورهم الشهرية عن 300 دينار.(دائرة الإحصاءات العامة)

ويشير التقرير ذاته إلى أن عدد الموظفين الذي يتقاضون رواتب شهرية من 200-300 دينار يبلغ 181 ألف موظف و51 ألف موظفة، وأن عدد الذين يتقاضون رواتب شهرية من 300-400 دينار يبلغ 195 ألف موظف و60 ألف موظفة، بينما بلغ عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية ما بين 400 - 500 دينار 74 ألف موظف و35 ألف موظفة، في حين بلغ عدد الموظفين المشتركين في الضمان الاجتماعي 87 ألف موظف و 27 ألف موظفة ممن يتقاضون رواتب شهرية ما بين 500-900 دينار، وأن 44 ألف موظف و9 آلاف موظفة تزيد رواتبهم عن 1000 دينار.

وبتحليل هذه الأرقام، يمكن إدراج غالبية الموظفين تحت المادة (9) من قانون ضريبة الدخل، ويستدل على ذلك من عدم قدرة جل الأسر على تغطية حاجاتها بسبب وقوع معظمها تحت خط الفقر، كحالة من الحرمان المادي تعكس انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتراجع المستوى التعليمي والصحي، وهشاشة الوضع السكني، والافتقار إلى تلك الأصول المادية والسلع المعمرة، آخذين بالاعتبار معدلات التضخم خلال الفترات الماضية، والذي ازداد من 4.4% إلى 4.8 % ثم إلى 5.6% للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي، والتي تعكس خط الفقر في الأردن للأسرة المعيارية ب 400 دينار شهرية، في حين أن الهدف الرئيس من أهداف التنمية الألفية هو خفض نسبة الفقراء في العالم إلى النصف تقريبا بحلول عام 2015، فأين نحن من ذلك الطموح في ظل الواقع الذي نعيش؟! (دائرة الإحصاءات العامة، 2013: 1-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما تجدر الإشارة إليه، ونحن بصدد الحديث عن أثر التضخم الاقتصادي على المواطن الأردني، ما حققه الاقتصاد الأردني من نمو في السنوات الأخيرة، نتيجة عدد من الإصلاحات، ومحاولة السيطرة على الدين العام، وجذب مزيد من الاستثمارات، حتى سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو حقيقية وصل إلى 2.8% خلال عام 2013، في الوقت الذي ارتفعت فيه مستويات التضخم إلى 5.6 % ، وكان من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع: النقل بنسبة 11.4 % ، والوقود والإنارة بنسبة 19.7%، والإيجارات بنسبة 4.5 % ، والخضروات بنسبة 14.3 % ، والفواكه بنسبة 17%. (دائرة الإحصاءات العامة، 2013: 2)

ومما أشارت إليه تقارير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بنسبة 0.8 % ، وذلك محصلة لنمو أسعار العديد من المواد في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية، في حين أن هناك شعور لدى عامة الشعب أن معادلة احتساب معدلات التضخم تأخذ بالاعتبار سلعة وخدمات لا تستهلك من أفراد الطبقة الفقيرة، مما محسن نسبة التضخم ويجعلها ظاهرية منخفضة، لا سيما أنهم الأكثر شعورا بارتفاع أسعار السلع الأساسية، كون القوة الشرائية لديهم منخفضة نتيجة لانخفاض دخولهم، ولذلك فمن الأدق حساب معدل التضخم لسلة السلع الأساسية المستهلكة يوميا. (دائرة الإحصاءات العامة، 2013: 1-2)

وبالمقابل، فقد باتت المؤشرات الاقتصادية كثيرة، والتقارير متعددة، وطرق الاحتساب مختلفة، والاستنتاجات متباينة، الأمر الذي يزيد من منسوب التوقعات المتفائلة تارة، والمتشائمة تارة أخرى، وهنا تكمن أهمية القراءة المتأنية المجردة المبنية على أسس موضوعية بحتة، نظرا للحاجة إلى رقم تضخم دقيق يعكس حقيقة الاقتصاد والأوزان النسبية لمجموعة السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك، ولا سيما حين يتعلق الأمر بما ينفقه المواطن على التعليم والإيجار والسكن كنسب مئوية من دخله.

ولا أدل على صحة ما ذهبنا إليه من تلك الفجوة بين معدل التضخم التي تعلنه دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وصندوق النقد الدولي، ولذلك تعددت طرق احتساب معدلات التضخم فاختلفت دلالة كل منها؛ فهناك من يقارن الرقم القياسي التكاليف المعيشة في الشهر الأخير من السنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما كان عليه في الشهر نفسه من السنة السابقة، ومثال ذلك ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بحوالي 7.2% لشهر كانون الأول/ ديسمبر عام 2012 مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2011، وهناك من يأخذ بمقارنة متوسط الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لأشهر السنة مقارنة بأشهر السنة السابقة، . وعندئذ يكون معدل التضخم مغايرة، ليبلغ 4.8% عام 2012 مقارنة مع عام 2011، وما يعادل 5.6 % لعام 2013 مقارنة مع العام 2012، وأيا يكن الأمر فالتضخم هاجس مقلق يؤرق كلا من المواطن والمسؤول على حد سواء. (دائرة الإحصاءات العامة، 2013: 2-3)

يتضح مما أوردناه سابقا أن ظاهرة التضخم، وما تعنيه من ارتفاع الأسعار وانخفاض للقوة الشرائية، إنما هي مشكلة تعانيها كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، حتى باتت تؤرق، بل وتهدد التوازن الاجتماعي والتكافل المجتمعي، لا سيما بين أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود، فما عاد يخفى على أحد ما تشهده أسواقنا المحلية في السنوات الأخيرة من ارتفاع ملحوظ في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية والأساسية، حتى بات قوت المواطن وأمنه الغذائي، ذلك الخط الأحمر، منكشفة إلى حد ما، فارتفاع الأسعار بات ضيفا ثقيل الظل على الاقتصاد الوطني، حتى تطأول واجتاح جيوب المواطنين، فارتفعت تكاليف المعيشة وزادت أعباؤها، وبات المواطن يخشى الوقوع تحت خط الفقر، والذي يختلف من دراسة الأخرى ومن موضع لآخر، ليصل تارة حدود 400 دينار، ويتجاوز 500 دينار، ليناهز سقف 800 دينار، في ظل تضخم عالمي تسرب إلى اقتصادنا الأردني بمعدل 5.6%، فأثقل كاهل الاقتصاد وأضنك عيش المواطن، فبدت آثاره جلية على ذوي الطبقة الوسطى والفقيرة.

وهكذا، بات التضخم العامل الرئيس في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني، وما عاد أثره ينحصر على مستوى المعيشة للمواطنين فحسب، بل تجاوز ذلك ليصل القدرة التنافسية للاقتصاد، وبات للتضخم الاقتصادي آثاره الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي بعض من أوجه آثار التضخم الاقتصادي وانعكاساته على المواطن الأردني:

أولا: يؤثر التضخم سلبا على حجم المدخرات والطلب على الودائع، ذلك أن معدل الفائدة الحقيقي في حالة كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من الفائدة على الودائع، سيكون أقل من سعر الفائدة المعلن، فتنخفض القيمة الحقيقية لمدخرات المواطنين نتيجة معدلات التضخم، لما يخلقه من شعور نحو عدم التأكد والتشاؤم.

ثانيا: يحدث استمرار ارتفاع معدلات التضخم نوعا من الإرباك في العملية الاستثمارية، فتصبح البيئة الاستثمارية غير جاذبة بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار والعمالة ويجعل اتخاذ القرارات الاستثمارية أكثر تعقيدة وصعوبة على المستثمرين، لعدم القدرة على التنبؤ والسيطرة على الأسعار، وبالتالي زيادة مخاطر الأعمال، فالتضخم، وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود، سيؤدي لانخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية (صيام، 2008، 29).

ثالثا: للتضخم أثره الواضح على مستويات الدخل، فيكون انعكاس كل ارتفاع في الأسعار يفوق الارتفاع في الدخول سلبية على الدخل الحقيقي للمواطن، ويكون أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة أكثر المتضررين من ذلك، ولا سيما موظفي القطاع العام، على عكس أصحاب الدخول غير الثابتة، كرجال الأعمال وأصحاب المهن وغير ذلك، والذين تزيد دخولهم في الغالب مع ارتفاع الأسعار، ومع ثبات الدخل النقدي تقل القوة الشرائية، فيتجه الأفراد عندئذ لسحب بعض مدخراتهم وتوجيهها إلى أصول آمنة كالعقار والذهب مثلا.

رابعا: للتضخم أثره على تفاوت القوة الشرائية لأفراد المجتمع، حيث يتأثر ذوو الدخل المحدود أكثر من غيرهم، فتظهر عندئذ سلوكات اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية وأخلاقية، كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والكسب غير المشروع، نتيجة الشعور الداخلي بفقدان عدالة توزيع الأجور والمكاسب.

خامسا: أما على مستوى العمالة والتوظيف، فللتضخم آثاره الجلية بما يحدثه من ركود اقتصادي وانخفاض المعدلات الإنتاجية وعدم التوسع في الاستثمارات، فينعكس ذلك سلبا على معدلات التوظيف وحجم العمالة بالتسريح تارة وإيقاف التعيين تارة ثانية، وخفض الأجور والمكافآت والحوافز تارة ثالثة، وقد ارتفع معدل البطالة على سبيل المثال خلال عام 2013 إلى 12.6% . (البنك المركزي الأردني، كانون ثاني / يناير 2014 :10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: ولا أشد ما نخشاه، ونحن نتحدث عن أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني، من زيادة الإغراق في الاستدانة والاقتراض من البنوك والأفراد، والوقوع في ذل الدين نهارا وهمه ليلا، والتفريط بتعليم الأبناء خشية الإنفاق المكلف، وبالتالي تفشي الأمراض المجتمعية وزيادة نسبها، لضعف القدرة على الوفاء بمستلزمات العيش الكريم ومتطلباته، ومن ثم الاستغناء عن بعض الضروريات.

سابعا: يجب أن لا يغيب عن البال ما للتضخم من دلالة مفادها رفع الأسعار، إذ تتجاوز السلع الأساسية لتصل إلى فئة الشباب، فيعزفون عن الزواج نتيجة ارتفاع التكاليف، وميل بعض الفتيات لتأخير زواجهن لاسترداد ما أنفقته العائلة على تعليمهن وإحساسهن بالمسؤولية الأخلاقية تجاه العائلة، والأشد من ذلك ضنك أن ترتفع نسب الطلاق لازدياد متطلبات الحياة ومواكبة التطلعات، فيخلق ذلك جو أسريا مشحونة، تعجز فيه مستويات الدخول عن تغطية تلك الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة.

تبين الأرقام التي تنشرها دائرة الإحصاءات العامة الأردنية - كمصدر رسمي للمعلومة - تبين ارتفاع معدل الطلاق الأولي لكل ألف من السكان

من 2.2%، و2, 6%، و 2.6%، و2.6%، إلى 2.8 % للأعوام 2008، و2009 و2010، و2011، و 2012 على التوالي، و15.4% ، و15.7 % ، و16.1 %، و17.7 % ، للأعوام 2008، و2009 و2010، و2011، و 2012 على التوالي.

كما تشير الإحصاءات أن خط الفقر المطلق للفرد في السنة قد بلغ 814 دينار، في حين كان خط الفقر المدقع للفرد في السنة 339 دينارة، وخط الفقر غير الغذائي للفرد في السنة 478 دينارة، مما يعني وصول نسبة الفقر إلى 14,4 % ، وفجوة الفقر إلى 3.6%، وشدة الفقر إلى 1.21 % ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تفاقم أزمة الفقر في الأردن وأثر التضخم الاقتصادي على تعميق الآثار الجانبية على المواطن الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

أزمة ما بعد ثورات الربيع العربي وبروز الجغرافيا السياسية وتأثيرها الاقتصادي على الأردن

تكشف قراءة معطيات السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط عن عدة مستجدات أدت إلى بروز دور الجغرافيا السياسية في السياسات الإقليمية ومن المثير أن القدر الأكبر من تلك المستجدات ارتبط بالتطورات في الجوار المباشر لإقليم الشام والعراق. وأبرز المعطيات هي: (Jentelson, 2012: 1-4)

حدوث تحولات في عوامل القوة المؤثرة في التفاعلات الدولية عامة وفي التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط بصفة خاصة حيث لم تعد هذه العوامل تقتصر على القوتين العسكرية والاقتصادية اللتين احتلتا النصيب الأكبر من أدوات القائد الدولي (الولايات المتحدة) التي وظفها لتنفيذ سياساته في المنطقة وبرزت عوامل أخرى ضمنها ملاءمة هذه السياسات للتوازنات الدولية والإقليمية ومدى تناسبها مع المصالح المجتمعية الداخلية . وبينما من المتوقع أن تواجه الولايات المتحدة وأمنها القومي فإنه مع التسليم مؤقتا باستمرار قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي يتوقع صعود قوى اخرى-إقليمية أو ما وراء إقليمية-تحوز قدراً أكبر من التأثير في سياسات الشرق الأوسط ومناطق النفوذ داخله.

لم يستفد النظام الإقليمي الشرق أوسطي اقتصادياً وأمنيا من انخراطه في النظام العالمي بقدر ماعانى تبعات التنافس الدولي الحاد على مقدراته خاصة المرتبطة منها بعناصر الجغرافيا السياسية وتحديداً الموارد والموقع ويتوقع استمرار هذا النمط في ظل عدم إمكانية احتكار الولايات المتحدة الأمريكية أو أي قوى كبرى-إقليمية أو ماوراء إقليمية-التأثير في الإقليم والهيمنة عليه وبالتالي ترجيح استمرار التنافس الواسع بين تلك القوى جميعا على الإقليم ويفاقم من هذا الاحتمال ازدياد تأثير العوامل الداخلية ممثلة في اشكال الحراك السياسي والمجتمعي والثقافي والأوضاع الأمنية في الاستقرار الداخلي للعديد من بلدان المنطقة وفي مصالح القوى الإقليمية والدولية المتنافسة عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صعود قوى مراجعة إقليمية على تخوم المنطقة مثل إيران وروسيا حيث أضخت منطقة الشرق الأوسط المتاخمة لها خاصة إقليم الشام والعراق ساحة رئيسية لممارسة سياسات المراجعة والتعديل التي تبنتها هذه القوى في مواجهة قواعد الهيمنة والسيطرة الأمريكية وبنما أدت أهمية سوريا بالنسبة لتنامي الدور العسكري الروسي في شرق المتوسط وفي المياه الدافئة إلى جعل المسألة السورية أحد الملفات الحيوية في الصراع الأمريكي – الروسي الناتج عن سياسيات المراجعة الروسية في الوقت الذي دعمت فيه روسيا استمرار نظام بشار الأسد حأولت الولايات المتحدة احتواء النفوذ الروسي في سوريا فتلاقت مصالحها مع قوى أخرى مثل دول الخليج وإسرائيل في هذا الصدد ولكن لأسباب مختلفة أو لأسباب متماثلة وإن بأولويات مختلفة.

أدت الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط من جانب وصعود القوى المنافسة لهيمنة (القائد) الدولي من جانب آخر أدت إلى بروز أهمية «الجغرافيا السياسية» وعناصرها لتصبح – كما سيأتي بيانه- مصدرا للضغوط الإقليمية وموضوعا للتنافس عبر محاولة تطويعها وإعادة تشكيلها بطريقة أكثر جدوى وقابلية لخدمة مصالح كل طرف وفقا للمعطيات الجديدة على الساحتين الدولية والإقليمية كما أن إعادة توزيع لعناصر الجغرافيا السياسية للإقليم وإعادة تشكيل لأطره السياسية الاجتماعية يبدو أنهما يمثلان ركيزة أساسية في إستراتيجية خروج أو خفض انخراط-أميركية من المنطقة في ظل أزمة القيادة البادية في سياسات الولايات المتحد العالمية والإقليمية في الشرق الأوسط.

في ظل الصراعات التي تكرست عقب ثورات الربيع تراجعت الرؤى التي تمحورت حول أن العالم العربي بمجمله يقترب من نقطة التحول الديمقراطي وهي الرؤى التي شكلت بدأيات سياسة الولايات المتحدة تحت قيادة أوباما تجاه المنطقة وبدلا من بناء نظام ليبرالي في المنطقة تشبث واضعوا السياسات الأمريكية بتفكيك نظام الدولة الذي يعود تاريخه الى اتفاق سايكس-بيكو عام 1916 حيث يبدو أن النقطة الرخوة لبدء سيناريو التفكك وألتفتيت تمثلت في إقليم الشام والعراق في ظل هشاشة انظمة الحكم في العراق ولبنان وسوريا وقامت القوى ذات المصالح في الإقليم بما يمكن تسميته «تطييف» النزاعات السياسية والجيوسياسية. (Russell, 2014: 2-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- تحولات «الربيع» العربي والصراع على النفوذ في الشام والعراق:

شكلت أحداث «الربيع» انقلابا إقليميا في شكل الخريطة الشرق أوسطية ومضمونها وجاء موازياً لهذا الانقلاب الإقليمي أزمة حادة في فاعلية نظام القطب الواحد وربما جاء «الصراع على سوريا» بين تحالفين دوليين- إقليمين متضادين (الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا ودول الخليج) ضد (روسيا والصين وإيران) تجسيدا لطبيعة التفاعل بين الأبعاد الجيوسياسية للتحولات الجارية على مستوى النظام الشرق الاوسطي بصفة عامة , وأزمة قيادة النظام الدولي بصفة خاصة كما يعد هذا الصراع أيضا مؤشرا الى مآل وضع إقليم الشرق الاوسط الجيوسياسي في المستقبل. (غليون، 2014: 2-3)

ويمكن فهم تأثير التفاعل بين الإقليمي والدولي على أوضاع الجغرافيا السياسية في إقليم الشام والعراق من خلال استقراء مواقف الأطراف الرئيسية المنخرطة في الصراع على سوريا وقبل ذلك في غزو العراق وتجليات هذه المواقف على الأوضاع الإقليمية.

أما أبرز قضايا الجغرافيا السياسية المثارة داخل الإقليم بعد ثورات الربيع فهي قضايا الأمن:

يمثل الصراع في سوريا وعليهما أهمية كبيرة في مستقبل الخريطة السياسية العربية بشكل عام ومنطقة المشرق العربي بشكل خاص فضلا عن تأثيره على مجمل العلاقات الدولية وتطور اشكال المنافسة والصراع بين القوى الإقليمية والدولية لذا يمكن القول ان تحول النزاع الداخلي السوري الى نزاع إقليمي-دولي يعكس صراعا استراتيجيا بين شتى القوى المنخرطة فيه يهدف الى تحديد مستقبل المنطقة وأمنها الإقليمي استناداً الى تلك الرؤية يلاحظ ان تطورالأزمة السورية اتخذ ثلاثة مستويات : (Warth and Schmitt, 2013: 1-4)

تمثل المستوى الأول في أقلمة النزاع السياسي السوري عبر انتقال النزاع من إطاره الوطني المطالب بتغيير بنية النظام السياسي الى نزاع إقليمي الأمر الذي دفع القوى الإقليمية الأخرى-مثل إيران والسعودية-الى مساندة أطراف النزاع وفي هذا الإطار برز دعم خليجي-تركى للقوى السلفية المناهضة لنظام الأسد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن ذلك لم يحل دون بروز تنافس سعودي-قطري على تصدر مشهد الدعم وتعزيز العلاقات مع القوى المسيطرة على الأرض لتعزيز نفوذ كل منهما في سوريا حال انهيار نظامها السياسي وفي المقابل تتمحور إستراتيجية إيران والفصائل السياسية المتحالفة معها حول دعم النظام السياسي في سوريا ومنعه من الانهيار قد يجعل مع استهدافهم سياسياً وعسكرياً.

أما المستوى الثاني فيتمثل في تدويل النزاع السوري حيث نلاحظ المساندة الأوروبية-الأمريكية للمعارضة المسلحة لتحقيق أهداف جيو إستراتيجية أهمها عزل إيران وتعزيز أمن إسرائيل واحتواء نفوذ روسيا والصين المتنامي والحيلولة دون تغلغله سياسيا واقتصاديا في بلدان المنطقة العربية انطلاقا من خشيتها من ضياع مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط

وأخيرا فإن المستوى الثالث تمثل في «تطييف» الصراع ومذهبته ليمثل موجة ارتدادية يبدو أنها تشكل حاليا للانتشار غب الإقليم وربما عبر الشرق الأوسط كله وما ورائه مع تنامي قوة العديد من التنظيمات الأصولية التي تنتهج العنف أداة للتأثير والحضور السياسي وبدأ ذلك جليا مع عودة تنظيم «داعش» إلى العراق مجدداً بعد أن وجد في الأزمة السورية ملاذاً وبيئة حاضنة نما في ظلها.

إجمالا يمكن القول ان النزاع السياسي الدائر في سوريا بسبب الموقع الاستراتيجي لهذا البلد تحول الى معركة دولية/إقليمية تتنوع فيها أساليب الصراع بين الاقتصادي والسياسي والعسكري معركة لا يبدو انه من الممكن حسمها الا عبر مساومة/دولية/إقليمية تمثل فيها مصالح الجميع وسرعان ما تحول النزاع داخل سوريا إلى نزاع/إقليمي /طائفي خاصة مع انتقال العناصر الجهادية والتكفيرية من شتى الدول إلى سوريا فضلا عن دفع أطراف إقليمية إلى المشاركة في الصراع السوري بشكل مباشر خاصة إيران وحزب الله وأتخذ «تطييف» النزاعات الإقليمية أبعادا اجتماعية شمولية امتدت إلى التشكيلات الاجتماعية للدول العربية المجاورة مثل العراق وهو الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة بداية إلى التفكير في التعامل مع نظام الأسد لاعتقاد الولايات المتحدة أن خطورته أقل وطأة حال سقوطه واستيلاء القوى الجهادية على الحكم في سوريا ما بعد بشار ولاحقا الى التعاون مع إيران لمواجهة صعود تنظيم «داعش» داخل العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما العراق، فإن ما يشهده في اللحظة الراهنة من اضطرابات مضطردة على المستويين الأمني والسياسى تهدد وجوده كدولة موحدة، نتيجة استيلاء تنظيم "داعش" على بعض المناطق شمالى العراق، ما يشهده يكشف أن بلاد الرافدين أضخت ساحة معركة تختزل النزاعات الإقليمية بحرب كاملة بالوكالة بين خصوم ا إقليميين يسعون للهيمنة والنفوذ في قلب الشرق الأوسط. بعبارة أخرى، فقد صار العراق مسرح صراع إثبات الوجود لما تبطنه أجندات الدول الإقليمية، مثل تركيا وإيران والسعودية، بالإضافة إلى الأطراف الدولية وأبرزها الولايات المتحدة. (Salloukh, 2013: 40-46)

لا شك في أن تصاعد الصراع المذهبي الذي حفزته سياسات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الإقصائية بحق سنة العراق، في إطار نموذج محاصصة طائفية مشوه بطبيعته، والذي تكرسه "داعش" على الأرض حاليا، يهدد بانتشار نمط من الحروب الطائفية، قد يكون لها عواقب مدمرة، ليس على العراق فحسب، ولكن على منطقة الشرق الأوسط برمتها، وربما أوسع من ذلك. وينطوي ذلك على مخاطر كامنة في المنطقة التي يغنيها تجنر عوامل العنف، وازدياد بؤر الإرهاب والتمرد والنزاعات والحروب بالتوازي مع إصرار الولايات المتحدة على تعويض اهتزاز دورها القيادي، ومواجهة تصاعد الطموحات الإقليمية لبعض الاطراف من خلال إطلاق ماسمته الدبلوماسية الأمريكية "الفوضى الخلاقة بما تحمله من مضامين تفتيتية وتفكيكية، وإطلاق قوى مناوئة لكيانات الدولة الوطنية التي استقر عليها نظام الدول في الشرق الأوسط بعد معاهدة سايكس بيكو، مثلما سبقت الإشارة.

ج- تداعيات جيوسياسية:

أما التداعيات الجيوسياسية من المرجح أن يثير هذا التعاون الأمريكي - الإيراني المفترض) قلق إسرائيل لسببين، الأول: هو احتمال أن يضعف المساعي الأمريكية لتقييد البرنامج النووي الإيراني، والثاني أن هذا التعاون سيعطي طهران نطاقا من السيطرة يمتد عبر الأراضي السورية (10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا تحبذ إسرائيل في الواقع تفوق أي من أطراف الصراع في سوريا بما يتيح له حسمه، حيث يعد استمرار الحرب الأهلية في سوريا الخيار الأقل سوءا بالنسبة لإسرائيل ولهواجسها إزاء كل من الجهاديين السنة، أو "حزب الله اللبناني. وترى إسرائيل أن استمرار الحرب يدفع الطرفين لإضعاف بعضهما بعضا، كما يستنزف الوجود الإيراني في المنطقة. عدا عن أن تلك الحرب الباردة الإقليمية" قد تمهد الطريق العلاقات أفضل مع المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، خاصة إذا لم يتم إحراز تقدم في حل القضية الفلسطينية. " (غليون، 2014: 3-4)

لكن هناك انعكاسا سلبيا يهدد إسرائيل جراء الحرب الأهلية السورية، يتمثل في ازدياد راديكالية المتمردين السنة. وهذا يجعل سوريا أكثر خطرا إذا تمت الإطاحة بنظام الأسد في نهاية المطاف، خاصة مع وجود العناصر الجهادية على الحدود الشمالية لإسرائيل. كما أن النزاع الحالي يزعزع استقرار المنطقة بشكل عام، ويؤثر على استقرار دول أخرى، خاصة الأردن، الذي لا غنى عنه لاستقرار الوضع الإقليمي بالنسبة الإسرائيل (Zisser, 2013: 1-2) .

وإجمالا، فإن تردي الوضع الأمني داخل العراق جراء صعود تنظيم "داعش"، والمواجهات الطائفية، يرتبط ارتباطا وثيقا به جمود" موقف المجتمع الدولي إزاء النزاع المستمر في سوريا منذ أكثر من ثلاثة أعوام. ولم يكن ممكنا لصراع من هذا النوع في الداخل السوري أن يبقى محصورا داخل حدود بلد واحد، خاصة أنه يمثل - كما سبقت الإشارة -- صراع عدة قوى إقليمية ودولية داخل الأراضي السورية. ويبدو أن هذا النمط الانتشاري للتهديدات سيتفاقم مع تصاعد الصراع في العراق. (BBC, 2010: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اثر البنك الدولي على التنمية السياسية في الأردن 1999- 2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اثر البنك الدولي على التنمية السياسية في الأردن 1999- 2010

يعتبر البنك الدولي مؤسسه رأسمالية حيث يؤمن بسيادة قوى سوق العمل الحر فوق التدخل الحكومي في الاقتصاد، وفي الحقيقة فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يذهبان إلى ابعد من ذلك باعتبار ان المشاكل الاقتصادية في بلد ما سببها في معظم الأحيان يكون بالتدخل الحكومي المباشر في الأمور المالية والاقتصادية ،وفي الواقع فإن عمل الحكومات هو ليس بناء المصانع او تحديد الأسعار أو تحديد السلع التي يتم إنتاجها، بل يكمن دور الحكومة الأساسي في تسهيل الاستثمار، والمعاملات التجارية وحماية الملكية ووضع البنية التحتية للاقتصاد، بالإضافة إلى خلق بيئة استثماريه متوازنة من حيث تكافؤ الفرص.(السعيد، 2013: 1).

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: البنك الدولي و مشاكل الاقتصاد الأردنية من 1999- 2010

المبحث الثاني: البنك الدولي والتنمية السياسية في الأردن من 1999- 2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول البنك الدولي و مشاكل الاقتصاد الأردني من 1999- 2010

أدت جهود أعادة هيكله الاقتصاد الأردني،على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى القطاعات، إلى رفع إنتاجيه وكفاءة القطاعات المختلفة على قاعدة المنافسة مع دخول الاقتصاد المحلي والعربي والدولي ضمن إطار تنظيمي يضمن منافسه عادلة بين الجميع ليأخذ دوره في قياده الاقتصاد بدلا من القطاع العام الذي انسحب من المشاركة الفعالة في هذه القطاعات، في إطار برنامج التخاصية الذي انطلق العمل به في أواخر عام 1996 لمحور أساسي لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي، رغم تأثير المشاكل الاقتصادية والسياسية على الاقتصاد الأردني في الفترة من 1999- 2010.(صحيفة الرأي الأردنية، 2013: 1-2).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني.

المطلب الثاني: اثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني.

المطلب الأول المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني

عانى الاقتصاد الأردني في الفترة من 1999- 2010 من أزمات اقتصاديه خانقه حيث ارتفعت مؤشرات البطالة والمديونية العامة والعجز في الموازنة وارتفاع تكاليف اللجوء السوري، ولجوء الحكومات إلى حلول تقليديه أهمها زيادة الضرائب .ومن ابرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني تحرير القطاع المصرفي وزيادة الفوائد، والفساد وتعويم سعر الصرف للدينار من خلال وتحرير أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى عجز الموازنة، ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي والفقر والبطالة ونقص الاستثمار.(خصاونه، 2017: 2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتناول هذا المطلب المحاور الآتية:

أولا: اثر الفساد على الاقتصاد الأردني

ثانيا: اثر تحرير القطاع المصرفي الأردني

ثالثا: تطبيق نظام سعر الصرف العائم

أولا: اثر الفساد على الاقتصاد الأردني

ويعاني الاقتصاد الأردني من مشاكل جوهريه فرعيه محليه ورئيسيه دوليه اما المشاكل الفرعية المحلية فهي على النحو التالي:

اقتصاد غير منتج أي انه فقط يحتوي على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات الإستراتيجية كالأسمدة والأدوية والفوسفات والبوتاس، الأمر الذي يؤدي إلى حجم الصادرات والواردات في الاقتصاد الأردني في الفترة من 2000- 2010 حسب الدينار الأردني .

الجدول رقم (2)

يبين الصادرات والواردات الأردنية من (2000-2010)

السنة	الصادرات دينار أردني	الوردات دينار أردني
2000	1.080.817.000	3.259.404.000
2001	1.352.370.000	3.453.729.000
2002	1.556.748.000	3.599.160.000
2003	1.675.075.000	4.072.008.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2004	2.306.626.000	5.799.241.000
2005	2.570.222.000	7.442.864.000
2006	2.929.310.000	8.187.725.000
2007	3.183.707.000	9.722.194.000
2008	4.431.113.000	12.060.895.000
2009	3.579.166.000	10.107.696.000
2010	4.216.948.000	11.050.126.000

المصدر: إحصاءات البنك المركزي 2000- 2010

ارتفاع عجز الموازنة: بسبب ارتفاع مستوى الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة الزمنية 2004- 2010

ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي وذلك بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة و تمويل القروض المكفولة لشركه الكهرباء الوطنية وسلطه المياه وفقا لإحصائيات البنك المركزي فقد قفز الدين العام من 1999 حتى 2010 من 6 مليار دولار حتى 30 مليار دولار.(البنك المركزي الأردني، 2014: 1- 2).

ارتفاع معدل البطالة الأمر الذي يشكل عبئا على الحكومات المتعاقبة؛ حيث سجلت معدلات البطالة بين 1999 حتى 2010 ما نسبته11% وذلك بسبب عدم قدره الاقتصاد الأردني على إيجاد وظائف بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي(وزاره العمل الأردنية، 2010: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة على المواطنين والسلع الأساسية والكهرباء والمياه والأدوية والملابس والسيارات.(البنك المركزي الأردني، 2010: 2). وقد بلغت حجم الإيرادات المحلية لعام2010 2.986.300.000، دولار. (البنك المركزي الأردني، 2010: 2).

انخفاض نسبه المساعدات الخارجية وخاصة من قبل الدول العربية الخليجية.(البنك المركزي الأردني، 2010: 1)

انخفاض عوائد قطاع السياحة في الأردن وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإقامة والزيارة، وبسبب الأحداث السياسية في العراق وما رافقها من عمليات خطف وقتل للسياح من ما ارهب السياح من السياحة في بلدان الشرق الأوسط(وزاره السياحة والآثار الأردنية، 2010: 1).

الفساد المالي والإداري والتي أثرت على مصداقية الأردني الداخلية والخارجية منها:

الاختلاسات في قضيه الفساد الكبرى قضيه التسهيلات البنكية التي قدرت بـ (150) مليون دولار عام 2002.

وقضيه التجاوزات في بيع أراضي الساحل الجنوبي(رأس اليمانية) من أراضي العقبة الخاصة.

وقضيه شركه الفوسفات التي ظهرت بعد عام 2010(الغرايبه، 2004- 2010: 1- 2).

وقد بلغت قضايا الفساد في عام 2010(1026) قضيه. (International Transparency Corruption, 2010: 1)

اما تأثير على الفساد والتنمية الاقتصادية، فإن الفساد هو احد الظواهر المجتمعية والتي يمكن رصدها في كافة المجتمعات أيا كان موقعها الجغرافي او العصر التاريخي الذي تعيشه وكذلك ايا كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي او الثقافي . والفساد يحمل في طياته معاني الانحراف عن المضامين الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السوية، وهو في مجالنا هذا يقصد به انتهاك القوانين المجتمعية واستغلال المنصب العام والرشوة والمحسوبية وشراء أصوات الناخبين وغيرها من مظاهر الانحراف الاجتماعي. (مناصري، بوشو، 2017: 235-236)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانتشار المحدود للفساد بيسر من عملية اكتشافه وعزله، هذا في حين يؤدي تفشيه إلى تعقد سبل المواجهة والعلاج، وذلك في ظل تواجد مؤسسات وقواعد وسلوكيات تكرس هذه الظاهرة علي كل من المستويين الإداري والسياسي.

ولعل مما يذكر أن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متناميا بقضية الفساد وهو ما تبدي من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية خاصة خلال عامي 1997 و 1999 إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن. (سليمان، 2008: 37)

واستكمالا لهذه الجهود تأسست منظمات دولية غير حكومية تدعو إلى الشفافية ومن أهمها ما عرف بمنظمة " "Transparency International التي أسسها "بيتر ايجن عام 1993 "أحد كبار المسئولين السابقين في البنك الدولي وعقدت أول اجتماعاتها في نفس العام مناشدة كلا من الحكومات والشركات التي انضمت إلى عضويتها بالتوقف عن قبول او تلقى عمولات أو رشاوي.

ونتيجة لخطورة ظاهرة الفساد تعددت الدراسات التي تناولتها بالفحص والتحليل ، وتوصل معظمها إلى نتيجة هامة مفادها أن استفحال الفساد يرجع في أحد جوانبه إلى احتكار القوة من قبل المسئولين إضافة إلى تدني مستوى الشفافية ، وتراجع نطاق المساءلة . (مناصري، بوشو، 2017: 236)

أما أنواع الفساد يمكن تصنيف الفساد بطرق مختلفة: حسب معايير انتماء الأفراد المنخرطين فيه إلي القطاع العام أو الخاص ينقسم إلى : (فيتش، 2005: 226 -27)

فساد القطاع العام : ويعتبر اشد عائق للتنمية على مستوي العالم وهو "استغلال المنصب العام (خاصة أدوات السياسة مثل التعريفات والائتمان والإعفاءات الضريبية) لأغراض خاصة". ويتواطأ الموظفون العموميين معا لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرق مختلفة مثل الاختلاس وسرقة الأموال العامة والرشوة....الخ . وستظل ثروة شاه إيران التي قدرت بعشرين بليون دولار أمريكيا مثالا على الفساد العام للحكام، ذلك الذي اسماه دافيد اوسترفلد "حكم اللصوص ."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فساد القطاع المختلط :

بما أن الفساد العام هو الأوسع انتشارا يمكن أن نعرف فساد القطاع المختلط بأنه استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية . يتطلب هذا النوع فساد القطاعين العام والخاص لتغيير السياسات مما يعود بالنفع على جميع الأطراف، في شكل رشاوى وهدايا من الطرف الخاص وإعفاءات وإعانات مختلفة من الطرف العام. وينضوي التعريفيين السابقين تحت عنوان الفساد السياسي الذي يتضمن إعطاء الموظفين العموميين مكاسب مختلفة من قبل أفراد من خارج الحكم في محاولة لحث أولئك الموظفين على السماح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات القائمة أو تغييرها كما يتضمن أفعال مختلفة لأفراد من داخل الحكومة للحصول على مكاسب متنوعة لأنفسهم ولعائلاتهم ولأصدقائهم .

أما المعيار الثاني لتصنيف الفساد فيتصل بالتنمية الاقتصادية . وتبعا لنوعين من التبادل يوجد أنواع مختلفة من الفساد: (نوارة، 2008: 43)

حق التبادل غير المشروط : وهو التعاملات الطوعية في مجال الملكية التي ينتج عنها زيادة المنفعة وانخفاض التكلفة، الأمر الذي يفضي إلي التنمية الاقتصادية الفساد الواسع المدى يتضمن الأنشطة والأفعال التي تدفع الاقتصاد في اتجاه السوق الحرة وهو مفيد اقتصاديا اذ انه يزيد من المنافسة ومن مرونة السوق مؤديا في النهاية إلى زيادة ثروة المجتمع ككل .

التبادل الحر المقيد بشروط:

خاصة في ظل السياسات الاشتراكية يؤثر سلبا على كفاءة الإنتاج لغياب عنصر المنافسة مؤديا إلى اللافعالية والتحريف . الفساد المحدود ويظهر في ظل التبادل الحر المقيد بشروط الذي يعيق فعالية السوق ويقلل من المنافسة حتى أن الاستثمار القائم يسمى "الاستثمار الطفيلي الذي يعمل على نقل الثروة من أصحابها إلى أفراد أخرين بدلا من توزيعها على أفراد المجتمع. (سليمان، 2008: 37)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) العوامل المساهمة في الفساد

في الواقع يعتبر الفساد شأن حساس محاط بالكتمان نظرا لطنة الأخلاقية ودلالته الاجتماعية السلبية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تقييم الأسباب التي تقف وراءه والي صعوبة التعرف على الإشكاليات التي تكتنفه من أجل التعامل معها والتعرف على الأسباب الرئيسية التي تفضي إلى الفعل الفاسد ومنها:(Daniel, 2003: 43)

الكتمان والاحتكار والمحاسبة:

فكما تمنع الموظفين العموميين السياسيون بدرجة أعلى من الكتمان و السرية والاحتكار وبدرجة أقل من المحاسبة ، زادت احتمالية وقوع الفساد .فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية عن طريق الائتمان المدعوم وسعر الصرف المتعدد) والقرارات الإدارية الخاصة بالضرائب.... الخ.

أن مثل هذه الأدوات اللانهائية تغرى بالفساد خاصة مع قصور نظام المحاسبة المعمول به .نخلص من هذا إلى أن الفساد يتولد بشكل رئيسي عن المناخ السياسي القائم، ففي ظل وجود سياسات مشوهة، وإطار تنظيمي معوق، يزداد الفساد .

النظام القضائي:

يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين. ويتحول البيروقراطيين بما يتمتعون به من حقوق والكتمان الذي يمنحه للقائمين عليها في بعض الأحيان، مثل منح الحوافز الضريبية واذونات الاستيراد، إلي محتكرين لكونهم المصدر الوحيد الذي يمكن ان يمنح أو يمنع وحينما لا تنحصر السلطة في إطار محدد من الضوابط والتوازنات، يصبح النظام والقانون وحتى الدستور نفسه من بنات اختراع القائد . إلا أنه وفي وجود النظام القضائي تظل احتمالية الإمساك بالفاعل وعقابه قائمة .ويعتقد أن الفرد يقارن بالتحليل الاقتصادي بين المنفعة أو المكسب المتوقع من خرق القانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبين الثمن والتكلفة المتوقعة (قياسا على احتمالية اكتشافه ودرجة العقاب التي قد تتعرض لها). والعلاقة هنا سلبية بين التكلفة، بمعنى احتمال الإمساك به، وبين درجة الفساد فكلما زادت دقة وصرامة القوانين انخفضت نسبة الفساد.(سليمان، 2008: 37)

انخفاض الأجور الحكومية:

توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص أو القطاع الصناعي ويمكن ان يحأول أصحاب الأجور المنخفضة تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرس الفساد .

الاقتصاد المتحول وتحرير السوق والخصخصة:

أن وضع القيود علي التجارة هو المصدر الرئيسي للفساد العام، فالموظفين هم الذين يملكون تقرير حصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد وضبط الأسعار والدعم الحكومي الصناعات بعينها وبالتالي يسيطرون على الصناعة المحلية في مثل هذا المناخ يتولد الفساد .وعلى النقيض يسمح الانفتاح التجاري بالمنافسة ويقلل من الفساد .كما إن الخصخصة، كسمة من سمات الإصلاح ، تستخدم كأداة للقضاء على ملكية الدولة وسيطرة البيروقراطية على السوق ولتصحيح الخلل في الاقتصاد الكلي .وإذا القينا نظرة على التجربة السلوفاكية في الخصخصة بعد انهيار الشيوعية، نجد أنها جرت على مرحلتين، تواجد الفساد فيهما جنبا الى جنب مع الخصخصة بأشكال متنوعة في المرحلة الأولي (1992-1990) سادت الأشكال الإجرامية مثل الابتزاز والإكراه والرشوة أما في المرحلة الثانية (1993) فقد بدأ الفساد يأخذ أشكالا غير مباشرة مثل الخصخصة التلقائية ومحاباة الأفراد وبعض جماعات المصالح.(الكفري، 2004: 1-2)

وبمقارنة حجم وأشكال الفساد في المرحلتين يتضح انخفاضا مع الوقت وقد استنتج المحللين انه لا مناص من فساد الخصخصة في فترة ما بعد الشيوعية حيث تمر البلاد ، جمهورية سلوفاكيا في هذه الحالة، بمرحلة انتقالية إلى نظام سياسي واقتصادي جديد وبالتحديد إلى مجتمع ديمقراطي مفتوح يقوم على اقتصاد السوق المثال السابق يوضح ان الإصلاح عن طريق تحرير السوق والاقتصاد المتحول تصاحبه معدلات مرتفعة للفساد، وعادة ما يكون "إصلاح السوق في هذه الحالة قائما علي تصميم هزيل وتطبيق غير واف".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقدير اثر الفساد على أجمالي الناتج المحلي بعدد ايام العمل الضائعة لإقناع الموظف الحكومي ومساومته للاتفاق على قيمة الرشوة وبالعاملين الأكفاء الذين يتم فقدهم لصالح الفساد .ونبدأ بعامل الوقت الذي يفقد منه كم هائل خلال عملية التفاوض السري حول الصفقة والضمانات ضد الخطر الدائم الكامن في احتمال عدم تسليم التوقيع أو الترخيص المطلوب .مثل هذه الأفعال أو الأنشطة تستغرق وقتا كثيفا فالعلاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة الخاصة أو الموقع الحكومي على حد سواء على سبيل المثال في عام 1996 ، تم عمل مسح في أوكرانيا بين أصحاب الشركات الذين اعتادوا تقديم الرشوة ، ووجد أن تلك الشركات تستنفذ ثلث الوقت مع الموظفين لإقناعهم بالصفقة . ويأتي هذا مساويا لخمس وسبعين أسبوع عمل بالمقارنة لاثنين وعشرين أسبوع عمل فقط للشركات التي تستخدم الرشوة بدرجة أقل وفي مصر يقدر رأس المال المفقود في الاقتصاد بسبب الفساد الإداري في الجهات الحكومية المختلفة (قطاع الاتصالات والمواصلات بين 20% و30% من الاقتصاد) أي حوالي أربعة بلايين جنيها مصريا وينبع الفساد العام من عدم كفاءة الاستثمار البشري الذي يوجد العمالة الزائدة في القطاع الحكومي والانخفاض في مستوى الأجور مما يدفع بالموظفين الحكوميين الى قبول الرشوة لتحسين دخلهم المتدني ويظهر رأس المال المفقود في "سوء توزيع المواهب " حيث تكون الوظائف التي تحمل إمكانات اكبر للرشاوي اكثر جاذبية من الوظائف المنتجة، إذ أن الإغراء المادي للفساد يمكن ان يضلل الفئة الأكثر موهبة والأفضل تعليما في المجتمع، في إهدار لكثير من الكفاءات والقدرات الإنتاجية . (البنك الدولي، 2017: 1-4)

الفساد يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو الاقتصادي أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر الفساد، إحداها أعدت بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي في صورة مسح الألفي شركة عبر49 دولة .كشفت الدراسة عن اضطرار المستثمرين الي اللجوء للرشوة بسبب القواعد المتعنتة والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم مما يزيد من تكلفة تلك الأعمال بمقدار 20% "ضرائب خاصة "ويضعف الحافز للاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي وأثبتت الدراسة أن الفساد في القطاع العام يعد من المعوقات الرئيسية للاستثمار.(الكفري، 2004: 2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المنفعة الاقتصادية للفساد من منطق تبرير يرى ان الرشوة يمكن أن تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الإجراءات الطويلة المملة والأنظمة القانونية الغير فعالة ، الأمر الذي يوجد تبريرا مشروعا لاستخدام الشركات للرشوة لتعزيز الكفاءة وتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية والا توقفت التعاملات وتوقف النمو وتعدد منافع الفساد كما يلي :

الفساد يعزز تكوين رأس المال حيث أن رأس المال المحلى يقل في الدول النامية بسبب الدخول المنخفضة والفرص المحدودة للتعاملات التجارية ، خاصة في وجود رأس المال العالمي والتقدم التكنولوجي مما يصعب على المستثمرين الدخول إلى السوق العالمية والاستمتاع بجانب من الربح . والفساد أيا كان شكله يوفر مصدرا بديلا لرأس المال حيث يستغل السياسيون والبيروقراطيون، من خلال مناصبهم ، رأس المال المتاح لتأسيس أعمالهم الخاصة التي توفر المزيد من فرص العمل وتؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهكذا تنشأ طبقة مستثمرة جديدة . (Daniel, 2003: 43-44)

الفساد يسمح بتفعيل قوة السوق خاصة في الاقتصاد الزراعي: يكون السوق في الاقتصاد الزراعي مشوها ، فهو لا يخضع لقوى العرض والطلب حيث يتم شراء المنتجات الزراعية من المزارعين بأسعار مدعومة ، وتبيع الحكومة نفس هذه المنتجات بأسعار السوق العالمية مما يزيد من كفاءة الانتفاع من أدوات الإنتاج إلا أن منطق تبرير الفساد خادع في محتواه لان الرشوة تجاهل القواعد وتضر بالأهداف الاجتماعية التي تخدمها تلك القواعد والقوانين في نهاية الأمر. (سليمان، 2008: 26)

وخلص القول أن الفساد ظاهرة عالمية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .وللفساد تأثير مدمر علي التنمية الاقتصادية والمجتمع خاصة الفقراء . فالفقراء هم الذين يدفعون ضرائبهم كاملة لأنهم لا يملكون أي مصدر للدخل سوى مرتباتهم .أما الفاسدين والمفسدين فلديهم مصادر دخل لا يدفعون عليها أية ضرائب وينعكس هذا على الخلل في توازن واستقرار الاقتصاد الكلي من خلال مشروعات مشوهة للتنمية بسبب إعطاء الأفضلية للمشروعات التي تدر رشاوي أعلي ومن خلال المشروعات الاجتماعية الغير فعالة التي لا تصل إلى مستحقيها الذين يحتاجون إليها بالفعل والنظام القضائي الضعيف المصمم لخدمة مصالح السياسيين هذا الفساد العام هو أشد معوقات النمو الاقتصادي بتأثيره السلبي علي الاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلي إستراتيجية النمو الكلي بالتالي وحتى الدول التي حققت نموا اقتصادية مع وجود الفساد تدفع الثمن في المستقبل . فالفساد يغذي نفسه مولدة سلسلة أطول من المكافآت غير القانونية مما يقوض التنمية والتقدم .إن ذات النمو الذي يسمح بالفساد في وقت ما يمكن أن يولد التحول من النشاط المنتج إلي التنافس غير المنتج على الغنائم.

باتت اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين تواجه باندلاع مظاهرات عارمة من المنظمات غير الحكومية في الدول المتقدمة، تندد بسياستهما تجاه الدول النامية، مطالبة بإحداث إصلاحات جوهرية في سياساتهما . وتعود بداية إنشاء الصندوق والبنك الدوليين الى مؤتمر بريتون وودز الذي عقد عام 1944 لتحديد معالم نظام النقد الدولي الجديد. وحدد الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي في معالجة العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء موضع عدد من التسهيلات لمواجهة أي عجز، وحدد كذلك الهدف من إنشاء البنك الدولي في توفير القروض للدول الأعضاء لتمويل مشروعات البنية الأساسية.

وقد فجرت الأزمة الآسيوية في الفترة من 1997 وحتى نهاية 1999 الموقف ضد سياسات صندوق النقد الدولي، ويتعرض التقرير لتجربة دولتين آسيويتين طبقت إحداهما - أندونيسيا - برنامج الإصلاح الهيكلي المقترح من الصندوق نظير حصولها على قرض بلغ 43 مليار دولار ولكنه لم يجدي وتفجرت المظاهرات بين الحين والآخر، ولتجربة ماليزيا التي رفضت ما يفرضه عليها صندوق النقد الدولي من سياسات رأت الإدارة الاقتصادية الماليزية أنها ستضر باقتصادها وأن القروض لن تجدي مع تلك السياسات ووضعت لنفسها برنامجا خاصا لتحرير اقتصادها بشكل تدريجي معتمدة على قطاع صادراتها القوي. وجاءت الضربة الثانية بعد استقالة جوزيف ستيجلينز - نائب رئيس البنك الدولي - بعد كتابته التقرير وتقييم عن أداء الصندوق إبان الأزمة الآسيوية والذي ندد فيه بسياسات الصندوق المجحفة، الأمر الذي فجر العديد من الانتقادات للصندوق خاصة بعد إصداره لتقرير عن تحسن أداء الاقتصاد الروسي لتسهيل حصول روسيا على قرض بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة في ذلك الوقت للرئيس الروسي السابق يلتسين لمساعدته ودعمه أمام شعبه في إجراءات التعديلات الهيكلية في الاقتصاد الروسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي دفع رئيس الصندوق للإعلان عن إجراء العديد من الإصلاحات في سياسته الإقراضية ومنها خلق تسهيل الائتمان الطارئ في فبراير الماضي، والذي يواجه العديد من العقبات في طريق تطبيقه، بالإضافة إلى إجراء تعديلات على مدد القروض ونسبة الفائدة. واعلان رئيس الصندوق بأن الصندوق يتعلم من تجاربه السابقة وأنه يسعى لمنع وقوع الأزمات بدلا من الانتظار لوقوع الأزمة والتدخل بعدها.

وبعد خروج الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة الآسيوية والتي استمرت من 1997 وحتى 1999، وجه العديد من المنظمات غير الحكومية الانتقادات الحادة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأخذ على الصندوق التدخل بعد حدوث الأزمات، في وقت متأخر جداً وذلك عندما تكون كل أنواع العلاج مؤلمة جدا. وقد أكد ذلك التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، حيث أوضح أن العولمة الاقتصادية تواجه معارضة من العديد من الدول وأن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها تلك الدول بسبب العولمة، تم التعبير عنها في مظاهرات علنية. وقد حدثت مظاهرات خلال اجتماع الصندوق والبنك الدوليين في شهر أبريل الماضي، وكذلك أثناء انعقاد منظمة التجارة العالمية في سياتل وأونكتاد، وفي مؤتمر مجموعة ال 77 في هافإنا ومؤخرا في براغ أثناء انعقاد المؤتمر السنوي للصندوق والبنك الدوليين. حيث طالب المتظاهرون أثناء المؤتمر السنوي في براغ بضرورة إدخال تعديلات جوهرية في الصندوق وإسقاط ديون الدول الأكثر فقرا والبالغ عددها 24 دولة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر والتخلف بين دول العالم الثالث، حيث يوجد الآن أكثر من 1,3 بليون فرد في العالم يعيشون على أقل من دولار في اليوم، بينما نجد أن دخل الفرد في سويسرا يتجاوز أربعين ألف دولار في السنة ويبلغ 41 ألف دولار في لوكسمبورج بينما لا يزيد دخل الفرد في الكونجو، وأثيوبيا عن 110 دولارات في السنة. (البنك الدولي، 2000: 1-4)

اما التعديلات التي أدخلها صندوق النقد الدولي على سياساته :

حدثت هزة عنيفة بالصندوق والبنك الدوليين، ليس فقط بسبب اندلاع المظاهرات ضد أي مؤتمر تطل منه رأس صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ولكن أيضا بسبب استقالة جوزيف ستيجلينز - نائب رئيس البنك الدولي وأحد كبار الاقتصاديين لتحليلاته غير التقليدية والتي وجه فيها انتقادات حادة لصندوق النقد الدولي لسوء إدارته للأزمة الآسيوية. وكذلك استقالة رافي بنور - أحد الاقتصاديين بالبنك الدولي -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حدثت الاستقالتان قبل الاجتماع السنوي الأخير الصندوق والبنك الدوليين. (الكتوت، 2017: 1-2)

وقد جاء في التقرير الذي قدمه جوزيف ستيجلينز أن صندوق النقد الدولي يقوض الأسس الديمقراطية بما يفرضة من سياسات على الدول المقترضة، ويرى أن التقشفية التي يشترطها صندوق النقد الدولي تزيد الأحوال الاقتصادية سوءا، وتؤدي إلى تفكك الخدمات الاجتماعية وإلى انهيار شبكة الأمان الاجتماعي في الوقت الذي تكون فيه الدولة المقترضة في أشد الحاجة إلى هذه الضمانات. والنقطة الأهم التي يشير إليها في نقده لسياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي أن الرأسمالية في المجتمعات الغربية لا تستسلم لقوى السوق وحدها بل تقترن ببرامج اجتماعية مثل التأمين ضد البطالة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وقد أصبح وجود هذه المكاسب في الغرب من المسلمات، فكيف يفرض الصندوق تحت مسمى "التعديلات الهيكلية شروطا تتعارض مع المكاسب الاجتماعية التي تحققت في الدول الرأسمالية ذاتها. لذلك فإنه يرى من الضروري حدوث تغييرات في الأسلوب الذي يتبعه صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي أيضا، وأن تدرك المؤسستان أن الشروط الصارمة التي تفرض على القروض مثل رفع سعر الفائدة وخفض الانفاق الحكومي وإلغاء دعم المواد الضرورية يمكن أن يأتي بنتائج عكسية، ولابد أن تدرك الإدارة الاقتصادية في الدولة المقترضة أن تحصل على القروض دون تدخل يحد من سيادتها ويعرضها لقلاقل اجتماعية.

الأمر الذي دفع رئيس صندوق النقد الدولي للدفاع عن الصندوق مؤكدا أن الصندوق يتعلم من تجاربه السابقة ومن الحوار، ويرى أن صندوق النقد الدولي جزء فعال من قوى العمل التي تجعل العولمة مفيدة للجميع. أما جيمي دلفنون - رئيس البنك الدولي - فأكد أنه لا يمكن التراجع عن العولمة ولكن التحدي هو جعلها أداة لإتاحة الفرصة أمام الجميع وليس إبعاد بعض الدول. وتم خلال الاجتماع السنوي في براغ بحث قضايا التنمية والفقر وتخفيض أعباء الديون عن كاهل الأكثر فقرا، وانتهت الاجتماعات ولم تسفر عن شيء في مسألة إسقاط ديون بعض الدول، وبعدها أعلن ستانلى فيشر - النائب الأول للصندوق - أنه أدخلت تعديلات مهمة في سياسته الاقراضية، والتي سوف تساعد في التعامل مع الأزمات الاقتصادية في وقت مبكر، كما أنها سوف تشجع الدول على سداد قروضها حتى قبل أن يحين أجلها. وقد أدخل IMF عدة تعديلات على خط الائتمان الطارئ بهدف خفض سعر الفائدة على القروض وتسهيل الحصول على مثل هذه القروض وتسهيل الحصول على تمويل. (محمد، 2017: 1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر خط الائتمان الطارئ هذا مساعدة لمنع وقع الأزمات بدلا من محاولة الإصلاح بعد وقوعها ويتحقق الضرر. وقد أقر صندوق النقد الدولي هذا التسهيل في فبراير الماضي، إلا أنه كانت به أوجه قصور كثيرة عرضته للنقد الشديد. وبخلاف هذا التسهيل أدخل الصندوق تعديلات على تسهيلات الإقراض الأكثر استخداما، وسيطلب الصندوق من الدول المدينة سداد قروضها في وقت مبكر إذا كان وضعها الخارجي يسمح بذلك وتشمل التغييرات الأخرى إضافة رسوم إضافية إلى القروض الضخمة لإثناء الدول عن الاعتماد بشكل متزايد على مساعدة صندوق النقد الدولي. (الكتوت، 2017: 2)

تحرير القطاع المصرفي الأردني

أثيرت المناقشات في الآونة الأخيرة حول مسألة الاستقرار المالي وتحرير القطاعات المصرفية في السوق العالمي. فقد شهدت الساحة الاقتصادية العديد من التغيرات التي أدت إلى تعزيز الاتجاه نحو تبنى مبادئ التحرير الاقتصادي والتخلص من القيود المفروضة على الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية والتجارية المختلفة. وفي الواقع أنه منذ أن بدء الحوار في إطار اتفاقية الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية (WTO) ازدادت الضغوط للحصول على المزيد من التحرر، الأمر الذي لم تتبين سهولته في كثير من الأحيان، ذلك لأنه بالرغم من المزايا المعروفة للتحرر الاقتصادي فإنه يصعب إغفال جانبه الآخر والذي قد يؤدي في بعض الأحيان لبعض الاضطرابات أو الإختلالات التي تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام. (Lin, 2008: 21-22)

وخلال القرن الحالي، وقعت العديد من الأزمات التي هزت الاقتصاد العالمي ولم تقتصر آثارها علي الدول النامية فقط وإنما امتدت أيضا إلى الدول المتقدمة. فظهرت أزمة الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي في الستينات ، وانهيار بريتون وودز في بداية السبعينات ، بجانب أزمة المكسيك عام 94 وأخيرا الأزمة الآسيوية الشهيرة أواخر عام 97 ثم أزمة روسيا في 1998. (محمود، 2008: 3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقطاع المالي داخل أي دولة يعد من أهم القطاعات وأكثرها حساسية، حيث يعكس قوة الدولة اقتصاديا ويحدد مركزها على الخريطة العالمية. ومن المعروف أن القطاع المصرفي يلعب دورا هاما داخل الاقتصاد المحلي، بل ويتحكم - في بعض الأحيان - أو يؤثر على أسواق المال والبورصة وحركة التجارة الخارجية. ولذلك فإن ثبات واستقرار القطاع المصرفي يعتبر أمرا حيويا لأي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة . فأي أزمة داخل إطار البنوك تعكس عجز القطاع عن الوفاء بالتزاتها أو تعرضه لسحوبات ضخمة غير متوقعة مما يضطر البنك إلى الاقتراض من البنوك الأخرى التي قد تتعثر هي الأخرى ويتبقى على الحكومة نفسها التدخل بشكل مباشر لمنع تفاقم الأزمة ووقف انتشارها. (Choudhuir, 2009: 31-34)

ومن المعروف أن التدخل الحكومي في القطاع المصرفي يتم من خلال البنك المركزي الذي يطلق عليه في بعض الأحيان "بنك الحكومة"، ودور البنك المركزي مفهوم للجميع وقد كان من الأمور المسلم بضرورة تواجدها حتى وقت قريب . ولكن مع اختلاف المنظومة العالمية خلال السنوات القليلة الماضية ، ومع زيادة التوجه نحو التحرر المالي والاقتصادي بدأ التساؤل حول جدوى البنوك المركزية في الظهور. ففي تلك السنوات لم يجرؤ أحد على التطرق الى طرح التساؤل أو إثارة التشكك في الدور الذي تلعبه البنوك المركزية داخل أي كيان اقتصادى ، ولكن بعد الأزمات المالية الأخيرة لم يغفل النقاش تلك المسألة . وهذا التقرير يتعرض لتحليل بعض الأسباب المؤدية لأزمة القطاع المصرفي من ناحية وجدوى استقراره من ناحية أخرى. ثم يتناول فكرة تحرير القطاع المصرفي وإلغاء البنوك المركزية والتحديات التي تواجه البنك المركزي بشكل عام في الوقت الراهن . (Lin, 2008: 117)

أولا : أهمية الاستقرار المصرفي ومفهومه :

من المعلوم أن النظام المالي لا يشمل البنوك فقط ولكنه يمتد ليشمل أية مؤسسة تعمل كقناة وصل بين المصدر الرئيسي والمستخدم النهائي. وعليه ، يمكن القول بأن هناك نوعين من الأسواق المالية. أسواق المال التي تتم فيها عادة الصفقات قصيرة الأجل، وهي تتكون من أربع مؤسسات رئيسية : البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك غير التجارية والخزانة . والأدوات الأساسية لهذه السوق هي سندات الخزانة والقروض التي تصدرها البنوك المختلفة والأوراق التجارية وكروت الائتمان .. الخ. (جمعية البنوك الأردنية، 2007: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسوق الثانية هي سوق رؤوس الأموال حيث تتم فيها الصفقات المتوسطة والطويلة الأجل ، وهي تنقسم إلى سوقين فرعيين : السوق الأول يدير صفقات الأموال عن طريق آخر غير الأوراق المالية. مثال ذلك البنوك العقارية والبنوك الزراعية والصناعية وبنوك الاستثمار بالإضافة إلى شركات التأمين ومؤسسات التأمين الاجتماعي . وتقوم السوق الفرعية الثانية بإدارة الصفقات المالية عن طريق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات . (البنك المركزي الأردني، 2008: 1)

والسوق الرئيسية والسوق الثانوية تعدان مثالا جيدا لذلك. وتتأثر هذه الأسواق عادة بعوائد الودائع المصرفية وسندات الخزانة . كما تتأثر هذه الأسواق أيضا بالسياسات الغربية المفروضة على الأسواق الأخرى وبدرجة تحرك رؤوس الأموال الأجنبية . فجميع المؤسسات المالية، سواء كانت بنوك أو شركات وساطة مالية غير مصرفية أو شركات تأمين، تتشابه في كونها تحصل على الودائع وتعيد استثمارها في أصول مختلفة الأنواع، إلا أن البنوك تعد ذات طبيعة فريدة وتلعب دورا فاعلا في الاقتصاد . فهي المؤسسات الوحيدة التي توفر الأموال، ذلك لأنها الوحيدة التي تقبل "ودائع تحت الطلب" وهذه الودائع ، عبارة عن أصول تسمح للمودعين بالقيام بالصفقات بتكلفة منخفضة وتقدم في الوقت ذاته أداه للاستثمار بالمبالغ المطلوبة في الوقت المخطط له . (البنك المركزي الأردني، 2008: 2)

ومع ذلك ، فمواكبة عمليات السحب الفوري من قبل المودعين مع إستقرار الأموال المستثمرة في المشروعات طويلة الأجل، تزيد من إمكانية تعرض البنك للمخاطر وكذا حصوله على مزيد من الأرباح . والدائنون في أية مؤسسة مالية أخرى ، لا يمكنهم كذلك سحب أو إلزام شركاتهم برد قيمة أوراقهم المالية قبل موعد استحقاقها في حالة شكهم في قدرة الشركة على السداد. ومع ذلك ، فمن يودع أمواله في البنك يمكنه سحب أمواله مباشرة وفي أي وقت طالما ساوره الارتياب . (البنك المركزي الأردني، 2008: 2)

ويمكن القول أن الخسائر الناجمة عن الإخفاقات المصرفية بشكل عام لا تختلف كثيرا في أهميتها الاجتماعية والعالمية عن تلك الناجمة عن فشل أي نشاط آخر، إلا أن هناك عوامل تجعل للإخفاقات المصرفية أهمية خاصة العامل الأول هو أهمية "الثقة الشعبية" في نظام مالى مأمون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا خشي الناس من تعرض البنك للفشل، فسوف يحجمون عن قبول الشيكات كوسيلة سداد الائتمان البضائع والخدمات . والعامل الثاني هو أن المودعين لا يمكنهم توزيع ودائعهم بين مصارف مختلفة للتقليل من احتمالات الخطر . فمثل هذا التوزيع اللودائع أمر مكلف، حيث سيكون على المودع ان يحلل ويراقب عمليات البنوك والمخاطر التي تتعرض لها محافظهم المالية .

ويمكن رصد عدد من الأسباب التي قد تؤدي إلى الأزمة المصرفية في الأردن :

١- الإختلالات الاقتصادية الكلية تكوين الفقاعات :

Mac - roeconomic Imbalances and Bubbles For mation

كثير من الدراسات الحديثة أثبتت أن البنوك من أكثر المؤسسات تعرضا للتأرجحات الضخمة في الأسعار أو لفقدان الثقة. فعادة ما تعمل البنوك برؤوس أموال مدفوعة منخفضة ، محتفظة بمبالغ نقدية صغيرة، فإذا ظهرت تقلبات سريعة ، وتغيرت العلاقة بين قيم الأصول والالتزامات البنكية ، فذلك معناه أن البنك أصبح عرضة للإخفاق أو الافلاس. وهناك عدد من الأسباب التي تؤدي الى سرعة التقلبات في الأسواق النامية والناشئة. (جمعية البنوك الأردنية، 2007: 2)

ومن ناحية أخرى ، فإن التأرجح في الشروط التجارية يمثل سببا خارجيا هاما. إن هذه التأرجحات ، وخاصة السلبية منها، تعني أن عملاء البنك لن يستطيعوا خدمة ديونهم ويصبحون أحد العوامل الرئيسية المسببة للأزمة المصرفية في الاقتصادات الناشئة .

وقد أكدت الدراسات الحديثة على أن الاضطرابات التي يتعرض لها الاقتصاد الكلي وخاصة تلك المتعلقة بدورات الإزدهار والتدهور تسبب أهم الانتكاسات المصرفية. ففي خلال مرحلة الازدهار ، تميل البنوك الى الإفراط في اقراض المشروعات لأنها تحقق ربحية عالية وتتيح مجالات مستقبلية مبشرة . وأثناء ذلك تقدم البنوك ايضا قروضا للمشروعات غير الحيوية. واهتمت دراسات أخرى بظاهرة الفقاعة وعلاقتها بالأزمة المصرفية. ويقول الاقتصاديون بأن هناك مراحل متصلة بالفقاعة (Bubble) التي تحدث في أسعار الأصول. (محمود، 2008: 47)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبدأ المرحلة الأولى بقرارات معينة مثل إصدار لوائح جديدة لزيادة الإقراض أو لزيادة التحرر المالي . وينتج عن هذه القرارات التوسع في الإئتمان الذي يزيد بدوره من أسعار العقارات والأوراق المالية والأصول الأخرى. وتستمر تلك الزيادة في الأسعار لعدة سنوات مما يؤدي إلى تضخم ما يعرف ب "الفقاعة". أما المرحلة الثانية فتشهد إنفجار الفقاعة وإنهيار العديد من الشركات والبنوك خاصة التي تمول أصول عن طريق الاقتراض، وهو ما يمثل المرحلة الأخيرة من تطور الفقاعة. (محمود، 2009: 157)

وخير مثال لهذا النوع من المشكلات هو حالة المكسيك. ففي بداية التسعينيات ، تم إقرار برنامج التحرر المالى وخصخصة المصارف، وإنخفض نتيجة لذلك - أو ربما تلاشت

الإحتياطي النقدي وإرتفع معدل الإئتمان للمشروعات الخاصة غير المالية ليصل الى 40% من إجمالي الناتج المحلى عام 1994 مقارنة ب 10% فقط خلال الثمانينيات . وهذه الزيادة في الائتمان تسببت في ارتفاع أسعار الأصول والتضخم إلى أن انفجرت الفقاعة في نهاية الأمر .

2- سياسات الإقراض: Lending Policies:

يمكن القول أن الطفرة في الأسعار التي قد تسبب الفقاعة لا يتسبب فيها بنك واحد فقط . ولكن معظم البنوك تشترك في الأحداث المسببة لذلك. فبينما يبدو كل بنك "رشيدا" في ممارساته الإقراضية، فإن المنافسة بين البنوك يمكن أن تدفعهم الى تمويل مشروعات محفوفة بالمخاطرة - مثال ذلك تمويل العقارات - لون إعطاء الاهتمام الواجب لحيوية هذه المشروعات أو لجدارتها الإئتمانية. (بلقاسم، 2008: 67)

وعموما، فإن حدوث أية أزمة مصرفية يساعد عليها الإفراط في تقديم الائتمان والتمويل غير الكفء أثناء مرحلة التوسع في دائرة الأعمال لأنه من الصعب التفرقة فيما بين القروض الجيدة والرديئة أثناء التوسع النشط داخل بيئة مصرفية تنافسية. إن التقلبات الحادة والتدهور في أسعار العقارات والأوراق المالية من شأنها أن تثير الأزمة وذلك بسبب القروض المتراكمة والإنخفاض في القيمة السوقية للضمانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية :

Capital Inflows and Monetary Policies

تعتبر التدفقات الرأسمالية متغير آخر يلعب دورا في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة. فالتقلبات في الأسعار العالمية للفائدة تزيد تكلفة الإقتراض من جانب الأسواق النامية وتقلل من حوافز الاستثمار داخل حدودها. وتزيد التدفقات الرأسمالية من الودائع المصرفية وتغري البنوك على زيادة الإئتمان بغض النظر عن مدى جودته . والتناقض هنا هو أن تضييق السياسة النقدية يعد أمرا مطلوبا لتقليص المعروض النقدى داخل النظام. (محمود، 2009: 37)

4- عدم توالي تواريخ الاستحقاق : Maturity Mis matching

إحدى المشكلات التي تواجه مديري البنوك هي كيفية تحويل تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات إئتمانية طويلة الأجل .

فهشاشة النظام المصرفي يمكن أن تنعكس في صورة عدد من المؤشرات المالية. أحد هذه المؤشرات هو عندما تزداد الالتزامات المصرفية بصورة أسرع من الزيادة في نمو إجمالى الناتج القومي وفي الاحتياطيات العالمية. أو عندما تختلف تواريخ إستحقاق الأصول البنكية عن تواريخ استحقاق الالتزامات البنكية بصورة واضحة. وعلاوة على ذلك ، فإن الديون الخارجية المستحقة على البنك قد تأخذ في الازدياد، ذلك لأنها تزيد من معدلات الاقتراض من الخارج (9). وأخيرا، حينما يتعرض الاقتصاد لصدمات اقتصادية خارجية حادة تؤدي بدورها الى فقدان الثقة والى جعل مسئولي البنوك عاجزين عن أداء أعمالهم بكفاءة وإلى وقوعهم في شراك إصدار قروض طويلة الأجل باستخدام إلتزامات وديون قصيرة الأجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- التحرر المالي : Financial Liberalization

تحرير أسعار الفائدة يضعف أدوات البنك التنظيم الأسعار قصيرة الأجل . وإن خفض القيود على الإقراض البنكي عادة ما يزيد الطلب على الائتمان في بعض القطاعات مثل الأسواق العقارية وأسواق الأوراق المالية. ثالثا، إن الانخفاض في المتطلبات الاحتياطية يسمح للبنوك بخدمة الطلب المتزايد على الإئتمان ، إلا أن مديري البنوك قد تعوزهم الخبرة لتقييم المشروعات الجديدة ومخاطر السوق. وأخيرا ، فإن دخول أطراف جديدة في السوق يزيد المنافسة بين البنوك التي قد تؤدي الى مزيد من التورط في عمليات تنطوي على مخاطر أكبر. (البنك المركزي الأردني، 2008: 43)

6- التدخل الحكومى : Government Intervention

التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض ضمن أحد أهم أسباب هشاشة البنوك. إن هذين العاملين يسمحان للأهداف السياسية الحكومية أو للمصالح الشخصية لأصحاب البنوك بالتدخل في العمليات البنكية مما يصيب البنك بالضرر في أرباحه وفي كفاءة أدائه. فمن خلال البنوك الحكومية يبدأ تخصيص الإئتمان الذي يمكن توجيهه الى قطاعات اقتصادية بعينها بصرف النظر عن الجدارة الإئتمانية للمقترض. وتميل هذه البنوك الى الاحتماء بالحكومة وتنجح في إخفاء أخطائها وضعف أدائها.

7- الإطار القانوني: Legal Frame Work

إن نقاط الضعف في نظم المحاسبة وفي المعلومات المالية وفي الإطار القانوني يمكنها أيضا أن تؤدي الى أزمة مصرفية. فاذا لم يتم تطبيق هذه النظم بكفاءة ، يصعب الحكم على أداء البنك. على سبيل المثال، إذا قدرت القروض المعطاه بأقل من قيمتها ستزداد خسائر القرض وستكون هناك مغالاة في تحديد ربحية البنك . وكذلك ، اذا إعتمد تصنيف القرض فقط على قدرة المقترض على السداد، سوف يصبح من السهل على رجال البنوك وعملائهم إخفاء بل وتفصيل البيانات لكي تتناسب مع كافة الأغراض. ولكن اذا اعتمد التصنيف على القيمة السوقية للضمانة وعلى الجدارة الإئتمانية للعملاء فسيكون من الأسهل على رجال البنوك ومنظمى السوق المالية الإشراف على العملية بكفاءة أكبر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك فإن الإطار القانوني يعد أمرا هاما. فلو لم يسهل على البنوك احتجاز أو تحويل ضمانات القروض، ولو كان من الصعب على المدينين التعهد بضمانات مقابل الحصول على القروض البنكية، فستواجه البنوك والمقترضون ، على حد سواء ، خسائر فادحة .

8- سياسات سعر الصرف:

لقد افترضت دراسات أخرى سببا آخر للأزمة المصرفية. قالت بأن نظم سعر الصرف يمكن أن تزيد من عرضة البنك الهجمات المضاربة. فالتغير المستمر في قوائم سعر الصرف

طالما أسهم في احداث التقلبات الكبيرة في معدل نمو إجمالي الناتج القومي . وفي الوقت ذاته ، فإن نظام سعر الصرف المحدد يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية، ذلك لأنه يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات والذي يخفض بدوره المعروض النقدي ويرفع أسعار الفائدة المحلية. (Gasper, 1997: 28)

9- الخطر المعنوي والإفراط في الإستثمار :

Moral Hazard and Over Investment

أن الإفراط في الاستثمار والعجز في الحسابات الجارية وأزمة العملة / الدين إنما تنبع جميعها من إفراط البنوك في الإقراض الذي يعتمد على الضمانات الحكومية.

وفي الدراسات المتاحة، نجد أن مشكلة الخطر المعنوي مصدرها خطط الانقاذ الاقتصادي الحكومية التي ينتهي الأمر فيها بالبنوك الى الإفراط في الاقتراض من دائنين خارجيين وإعادة استثمار هذه الأموال في مشروعات محفوفة بالمخاطر. ولذلك فأي صدمة تتعرض لها المشروعات الإستثمارية، خاصة تلك المعتمدة على ديون خارجية كبيرة، تضع الاقتصاد في موقف سيئ مع المستثمر الأجنبي. ونظرا لوجود خطط الانقاذ الحكومية، فإن عملية إنقاذ هذه المؤسسات المالية المضطربة سوف تؤدي إلى فقدان الاحتياطيات وارتفاع معدلات الديون. وسوف يتمخض ذلك عن هلع مالى شديد وانتكاسات مصرفية. (محمود، 2008: 57)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا ، تحرير القطاع المصرفى

فكما سبقت الإشارة، بدأ التساؤل حول فاعلية البنوك المركزية في الظهور مع زيادة التوجه نحو الليبرالية والتحرر المالي. وقبل الخوض في عرض وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة لفكرة إلغاء البنوك المركزية يجدر التأكيد على أن سلطة الدولة النقدية والمالية يعكسها إستقرار جهازها المصرفي ليس فقط على المستوى المحلي، وإنما ايضا في السوق العالمي. ولذلك فأي دولة - بغض النظر عن مستواها الإقتصادي - تسعى بجدية لتنظيم أسواقها المالية بما يؤكد أو يضمن استقرارها وإستقلاليتها في ذات الوقت .

وفي هذا الإطار يؤكد الاقتصاديون المؤيدون لمبدأ ضرورة وجود بنك مركزي على أهميته وحيوية الدور المنوط له داخل المنظومة الإقتصادية للدولة. فعلى سبيل المثال ، من المعروف أن الأزمة البنكية - بإختلاف أسبابها - تجتمع في كونها سريعة الإنتشار . فما أن تندلع شرارة الأزمة في بنك معين ، لا تلبث أن تنتشر في البنوك الأخرى . ولهذا لابد من وجود بنك مركزي يستطيع من خلال سلطاته وسيادته أن يسيطر على الموقف ويمنع الإنتشار . ولكن تغفل وجهة النظر هذه، أنه قد يكون لدى البنوك الحرة سبب أو حافز أقوى للابتعاد عن أسباب الفشل المتواجدة بل والتغلب عليها ذاتيا في بعض الأحيان. وحتى وإن انتشرت عدوى الفشل بين البنوك الى حد ما ، فإن هذا لا يعني أنها سوف تغمر السوق بالكامل . ذلك الان البنوك الخاصة لن تلبث أن تعي خطورة الموقف ومن ثم تتخذ إجراءاتها الخاصة الوقائية بشكل تلقائي وبما يتناسب مع ظروف ميزانيتها والإمكانيات المتاحة . أما اذا كان هناك بنكا مركزيا فإن الأمر يتطلب بالضرورة إتخاذ إجراءات مكلفة ومعقدة في ذات الوقت للخروج من الأزمة . ولكن النقاش لا ينتهي عند هذا الحد، ذلك لأن بعض المحللين المؤيدين لفكرة وجود بنك مركزي يرون أنه لا فائدة من بناء كيان مصرفى حر حيث أن البنك المركزي سوق يتولد تلقائيا منه .(lin, 2008: 31)

ومن المعروف أنه في إطار التعامل الحر ، تشتد المنافسة بين المتعاملين لتحقيق وضعية أفضل داخل السوق. وبما أن المسألة في البنوك مرتبطة كثيرا بمدى ثقة العملاء في البنك ، إذا فإنه في إطار البنوك الحرة وفي ضوء المنافسة الإيجابية ، تضطر البنوك الى تبني مبدأ الشفافية في كافة معاملاتها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى أنها تتوخي الحذر في حجم ونوعية الإقراض الذي تمنعه ، وتواظب على نشر وإعلان قوائمها المالية بشكل واضح ومنتظم ، وأخيرا المحافظة على كفاية رأس المال بما يتناسب مع حجم أعمالها وتغطية مخاطرها.

جدير بالذكر أن مثل هذه الإجراءات أو إغفالها قد يدخل ضمن أسباب إنهيار البنوك كما أوضحنا من قبل . أيضا فإن فكرة وجود بنك مركزي للسيطرة على الموقف حالة حدوث الأزمة قد تكون في حد ذاتها سببه لحدوث الأزمة ، ذلك لأنه قد تعتمد البنوك على البنك المركزي كونه "المقرض الأخير" وتبدأ في الدخول في عمليات إقراض خطرة ، أو على الأقل قد تهمل في التحري حول المقترض لضمان استرجاع القرض. وهذه المشكلة قد تسبب ما أطلقنا عليه سابقا "الخطر المعنوي" . وهي مشكلة لا محل لها حالة وجود بنوك حرة، حيث إنه في هذا الإطار لا يوجد سبب منطقي لأي بنك أن يهمل في إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والوقائية في كل تعاملاته لأنه يعلم تماما أنه تقع عليه المسئولية كاملة بدون وجود "مقرض أخير" ولذلك فإن عليه أن يعمل بكفاءة وجدية في الأداء. نفس النقاش يجرى حالة وجود "نظام للتأمين على الودائع" لن يكون الزاما على البنك أن يهتم بتأمين نفسه ضد المخاطر المختلفة، فهو معتمد على وجود مؤسسات الضمان ومن ثم تزداد هشاشته ويتأثر النظام المالي كله بسببها .(Lin, 2008: 33)

ومجمل القول أن ما شهده العالم مؤخرا من إختلالات مالية وهزات اقتصادية بدأ في زعزعة بعض النظريات التي طالما سادت لفترات طويلة . فمسألة تحرير القطاع المصرفي بالشكل المطروح واستقراره باتت من الأمور الأكثر إلحاحا على ساحات النقاش الدولية. وأصبح وجود "البنك المركزي" محلا للتساؤل والتشكيك بعد أن كان من المسلمات ضمن أي اقتصاد . ولعله يصعب التسليم بفكرة إلغاء البنوك المركزية عن الصورة تماما ، وإن كانت مسألة إعادة النظر في آلياته باتت ضرورة واجبة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والكفاءة للنظام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني اثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني

لقد كانت بداية الحلقة تداعيات في السوق العقارية الأمريكية، تمثلت توابعها المالية في الهزة التي تعرضت لها العديد من البنوك الاستثمارية وأسواق المال العالمية والانخفاض الحاد في قيمة الدولار. ترتب على كل ذلك حدوث خلخلة في توازن القوى الاقتصادية على الصعيد العالمي، وإعادة ترتيب المقاعد حول مائدة الثروة، في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام والذهب، وتراكم الفوائض المالية التجارية والبترولية عند البعض، في مواجهة أرقام متزايدة للعجز المالي والتجاري لدى آخرين. (البنك الدولي، 2009: 1-2)

ولابد أن نشير إلى الأثر السلبي للعولمة في سرعة انتقال هذه الأزمة المالية من دولة لأخرى، متجاوزة في ذلك حدود التأثير الفعال لمجموعة الدول السبع الكبرى، حيث انحسر نفوذ رؤساء بنوكها المركزية في إدارة حركة التدفقات المالية وتقلبات أسعار الصرف العالمية. بل إن التصريحات والإجراءات، التي اتخذت لمواجهة المشكلة في أحد القطاعات، قد أدت إلى تعقيد المشكلة على الصعيد القومي، بل وتصديرها إلى الصعيد العالمي. وأبرز الأمثلة في هذا الصدد الإجراءات المتخذة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للخروج من وطأة الأزمة العقارية وتوابعها المصرفية. فقد أدى توالي الإجراءات وحقن الاقتصاد بما يقترب من 430 مليار دولار، بالإضافة إلى صفقة الإنعاش المعلنة من جانب الكونجرس، إلى رد فعل ايجابي محدد، سرعان ما تبخر وبدأت دورة أزمة الثقة في البورصة والعملة الأمريكية من جديد. لقد ترتب على التصريحات التي أدلى بها محافظ البنك الفيدرالي "بن برنانك"، مطالبا فيها البنوك بضرورة إعانة المقترضين وإلغاء جزء من الديون العقارية، انخفاض حاد في الأسهم الأمريكية، مما أثر بالتالي على الأسواق العالمية الأخرى. والوضع نفسه ينطبق على التصريحات التي أدلى بها المستثمر الملياردير "وارن بيفيت"، والتي أعرب فيها عن رأيه بأن الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود، وأن الدولار سيعانى مزيدا من الضعف والانخفاض، فقد أدت إلى مزيد من الضعف في قيمة الدولار.

وفي الوقت نفسه، تشير تصريحات راؤول السابقة إلى أنه يستلهم التجربتين الصينية والفيتنامية. (هيرست، 2007: 55)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك نقطة جديرة بالذكر وهي ان التغيرات التي طرأت على الأوزان النسبية للقوى الاقتصادية في العالم. فمع التسليم بأن الولايات المتحدة لا تزال في المقدمة اقتصاديا، تليها اليابان وما تمثله منطقة اليورو" - أو الاتحاد الأوروبي بصفة عامة - من ثقل اقتصادى يعتد به، إلا أن الأوزان النسبية لكل منها على الصعيد العالمي لم يعد قائما كما كان، وانخفضت نسبة الاعتماد المطلق على الطلب الأمريكي من صادرات العالم الإنعاش الاقتصاد الدولي، بسبب تعاظم الطلب المحلي في الدول الصناعية الجديدة، وبخاصة في القارة الآسيوية. (البنك الدولي، 2015: 2)

إن إنتاج هذه الدول أصبح مدفوعا بارتفاع معدلات نموها وتحسن مستوى معيشة أفرادها، ناهيك عن الزيادة السكانية لتصبح أكبر سوق استهلاكية في العالم. من ناحية أخرى، فقد انكمشت الأهمية النسبية التي تمثلها الصادرات الأمريكية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الأمريكي. ومن ثم، فإن الاعتماد على مقولة إن انخفاض "الدولار الأمريكي" سيؤدي إلى إنعاش الصادرات لا ينطبق بالصورة النمطية التلقائية، لأنها لا تشكل سوى نسبة 12% من هذا الناتج المحلي الإجمالي، وأثرها في زيادة الإنفاق الاستهلاكي لا يمثل نسبة ضخمة، بل إن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مرهون بزيادة طلب الدول الصناعية الجديدة عليه.

في إطار العولمة والتغيرات التي طرأت على الأوزان النسبية للقوى الاقتصادية في العالم"، يكون تناولنا للتطورات الأخيرة، وفي القلب منها "الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة، وانتقلت منها إلى العديد من الدول الأخرى، وتزايد نقاط التماس والحساسية الاقتصادية الناجمة عن اختلاف الأوزان النسبية في الاقتصاد العالمى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني سياسة التكيف الهيكلي للبنك الدولي وأثره على التنمية السياسية في الأردن

ان سياسة التكيف الهيكلي ارتبطت بالبنك الدولي، وتهدف هذه السياسة إلى عمليه الإصلاح الاقتصادي وتشمل عمليه الإصلاح بدورها تحولات و تغيرات جذريه أساسية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي شرط تقديمهما القروض (المساعدة الاقتصادية الإدارية والمالية) الأردن، حيث ان من بين شروط تقديم المساعدات للدول التي يقدم لها البنك الدولي الدخول إلى السوق الحرة العالمية، وخصخصة القطاع العام، الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل(البطالة).(عليوي، 2015: 1).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أضرار سياسة التكيف الهيكلي على الاقتصاد الأردني.

المطلب الثاني: اثر التكيف الهيكلي للبنك الدولي على التنمية الاجتماعية والسياسية في الأردن.

المطلب الأول أضرار سياسة التكيف الهيكلي على الاقتصاد الأردني.

ان سياسة التكيف الهيكلي بالنسبة للحكومات ستكون ضمن المرحلة التي تتضمن النقاط التالية: (عليوي، 2015: 1-2)

أولا- ان سياسة التكيف الهيكلي للبنك الدولي مع الحكومات منها الحكومة الأردنية تتم بشكل سري بعيدا عن الأضواء والإعلام والشعب وقواه الوطنية.

ثانيا- من شروط الاتفاق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمان حقوق الشركات المستثمرة من خلال نقل سيولتها المالية من داخل اي بلد إلى بلد اخر تراها آمنا لسيولتها المالية من الناحية الاقتصادية، إذ أن سحب السيولة النقدية من تلك البلدان بسهوله حال تعرض مصالح القوى الرأسمالية للضرر من ما يعني ضرب الاقتصاد الوطني لخطه ذلك لان العملة الأجنبية الصعبة سحبت من البلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا- ان دخول السوق الحر للبلدان ومنها الأردن يعني احتكار تلك السوق من قبل القوى الرأسمالية العالمية، وذلك بسبب مركز الإنتاج بيدها لامتلاكها المشاريع العملاقة.

رابعا- يقوم النبك الدولي برسم الخطط الاقتصادية حسب مصالح الاحتكار ومنها السوق حيث ثار سياسة التكيف الهيكلي تهديد البرامج الاقتصادية للاستقرار السياسي تحديات ايجابيه لدى الحكومة والمجتمع الأهلي مبادرات وبرامج تحمي الآثار السلبية، وإنشاء موارد جديدة و علاقات سياسيه تقوم على الاعتبارات والمتطلبات والاحتياجات التي تكونت بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تدفع نحو سياسات ايجابيه، وتخفف من الركون الى المؤسسات العامة، وتحرك فاعليات مصادر جديدة للعمل وفق حراك السوق والاحتياجات المحلية والإقليمية وحتى العالمية في التقنية والموارد الجديدة والبحث عن فرص تنتجها اقتصاديات السوق الناشئه مثل: الاتصالات، والمعرفة، والبرمجة، تقنيات المعلوماتية، والحاسوب، أسواق الجديدة.(الرشواني، 2013: 2).

وقد ترتكز سياسة التكيف الهيكلي للبنك الدولي بالنسبة للأردن على الآتي: (البنك الدولي، 2010: 1-3)

أولا : الخصخصة:

تقوم الخصخصة على مجموعة من المرتكزات والأهداف التي تسعى الحكومة الأردنية لتحقيقها، ومن أهم هذه المرتكزات إصلاح المؤسسات العامة، وتوفير الإطار التنظيمي والمؤسسي للخصخصة، وكذلك الإصلاحات الإدارية والاقتصادية. وسنتعرض لهذه المرتكزات وعلى النحو التالي:

إصلاح المؤسسات العامة.

لقد وجهت الحكومة الأردنية خطابا يسمى بخطاب النوايا موجها إلى البنك الدولي حول برنامج التصحيح الاقتصادي للأعوام (1999-2001) تضمن الإطار العام للسياسة الاقتصادية المستقبلية، والإصلاحات المالية والإدارية لبعض المؤسسات، فكانت المؤسسات العامة أهم المرتكزات لبرنامج الحكومة بحيث أقرت الحكومة مجموعة من العقود مع شركات خاصة محلية وخارجية بهدف خصخصة بعض هذه المؤسسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بدأت الحكومات ببعض المؤسسات مثل: (سلطة المياه، الملكية الأردنية، شركة الكهرباء الوطنية، شركة الاتصالات مصانع الأسمنت، البوتاس، وسكة حديد العقبة شركة الفنادق والسياحة الأردنية وغيرها).

إن خصخصة مثل هذه المؤسسات يتطلب من الحكومة أن لا تتخلى عن أدوارها بهدف إنجاح وإصلاح المؤسسات موضوع الخصخصة، فالحكومة عليها أن تقوم برسم الاستراتيجيات ووضع السياسات والأهداف للقطاعات الاقتصادية والإشراف عليها وتنظيمها، وتهيئة الظروف للقطاع الخاص بالاستثمار والتشغيل والإدارة للقطاعات الاقتصادية، وأن تقوم الهيئات الرقابية بالترخيص للوحدات العاملة في القطاع المعني والرقابة والتسعير للخدمات والمحافظة على التنافسية ومتابعة توفير الخدمات بالجودة العالية وبما يحقق حقوق المنتج والمستهلك. (صحيفة الدستور، 1999)

ويتخوف البعض من احتكار القطاع الخاص للمؤسسات العامة نتيجة توسع ملكيته من خلال الخصخصة، ولكن على الحكومة إصدار قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار كما حصل في العديد من الدول التي نجحت فيها برامج الخصخصة، ومثل هذا القانون يمنع الهيمنة الاحتكارية الضارة بالاقتصاد الوطني من قبل أي جهة كانت ويضمن المنافسة الفاعلة بين القطاعات المختلفة.

إن خصخصة المؤسسات العامة يهدف إلى إصلاحها وزيادة فعاليتها وانعكاسات ذلك على المستهلك الأردني، سواء من حيث جودة المنتج وأسعاره، وأثار ذلك على الاقتصاد الوطني وتفعيل القطاعات الإدارية والاجتماعية في الدولة، بحيث يكون هناك غاية عامة للحكومة وهو خلع ثوب الدين العام وآثاره السيئة، والذي يهدد بفشل المؤسسات العامة وإفلاسها وانعكاسات ذلك على خزينة الدولة، الأمر الذي يضطرها إلى الاقتراض الخارجي، ووضع القيود الدولية في أيدي الحكومة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، والتوصل إلى الأمن الاقتصادي والإداري والاجتماعي. (وزارة الاقتصاد الأردنية، 2010: 1-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاحات الإدارية والاقتصادية

لقد جاءت الخصخصة كحزمة من حزم الإصلاح الإداري والاقتصادي بهدف ما يلي: (البرقاوي، 1999: 81)

إدخال مبادئ الإدارة الحديثة من خلال القطاع الخاص إلى المؤسسات العامة التي سيتم خصخصتها.

معالجة الترهل الإداري والتضخم الوظيفي الذي تعاني منه المؤسسات والمشروعات العامة.

التركيز على مستوى الأداء ووضع معايير لذلك.

الموضوعية التامة في تطبيق أنظمة التحفيز والثواب والعقاب واختيار أحدث هذه الأنظمة وتطبيقها على الإدارة العامة.

وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وضمن معايير الجدارة والكفاءة والخبرة وبعيدا عن المحسوبية.

مواصلة التأهيل والتدريب وإكساب الخبرات للجهاز الإداري الحكومي.

الأجر على الجهد، أي إتباع أسس موضوعية في الرواتب والعلاوات تقوم على مبادئ الجدارة والخطورة في العمل، وكذلك مكافأة ذوي الخبرات، وليس على أساس الدرجات العلمية والعملية.

غرس روح الولاء والانتماء الوظيفي لدى العاملين والموظفين لمؤسساتهم، بعد إدراكهم أن نجاح المؤسسة هو سبب بقائهم فيها والعكس صحيح.

ومن أهم الإصلاحات الإدارية التي تهدف الخصخصة إلى تحقيقها هو أن تتفرغ الحكومة والإدارة العامة التابعة لها للتركيز على النواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية، وأن تكون مراقب لكافة الأنشطة الاقتصادية والإدارية وغيرها، بحيث يكون هدف الجهاز الإداري هو تحقيق الخدمة العامة للمواطنين وتوفير سبل الرفاه والرخاء لهم والمحافظة على أمنهم الداخلي والخارجي وإقامة العلاقات الجيدة مع دول العالم المختلفة، ومثل هذا لا يتحقق بالشكل الصحيح إذا كانت الحكومة هي التاجر والمشتري والمصنع على حساب واجباتها الوطنية الأساسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عملية الخصخصة في الإصلاح الاقتصادي، فقد جاءت أصلا لمعالجة الأمراض الاقتصادية وتحقيق ما يلي: (الخصاونة، 2010: 12)

تدعيم المالية العامة من خلال وقف نزف المال العام على شكل مساعدات او كفالات للمشروعات الخاسرة.

جذب الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني.

تحسين مستوى الأداء التشغيلي للمشاريع التي تم خصخصتها.

تطوير السوق المحلي لرأس المال، وتوسيع قاعدة الملكية وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الأجل.

تشجيع قوى العرض والطلب في السوق دون تدخل مباشر من الحكومة.

رفد علاقات الدولة الخارجية وخاصة على الصعيد التجاري، من خلال تصدير منتجات القطاع الخاص ذات الجودة العالية، وهذا يثري سمعة ومركز الدولة بين مختلف دول العالم. (الخصاونة، 2010: 120)

مما تقدم نجد بأن الخصخصة هي مدخل استراتيجي لتحسين إنتاج المؤسسات الحكومية، وبذلك يتم إعطاء الشعب مزيدا من أمواله يديرها بنفسه الأسلوب الأمثل.

وهذا ما يراه الباحث إذا بتحقيق الإصلاحات الاقتصادية وان موازنة الدولة بشكل ايجابي تنجح عملية الإصلاح الإداري المرتبطة بتقلبات الاقتصاد وموازنة الدولة.

توفير الإطار التنظيمي والمؤسسي للخصخصة

إن التوجه نحو الخصخصة والتحول إليها عملية ليست بالسهلة وخاصة في الدول النامية وذلك خوفا من عدم توفر ظروف نجاحها، لذا وتجنب الفشل في برنامج الخصخصة لابد من توفر الإطار التنظيمي والمؤسسي كركيزة أساسية بداية تطبيق الخصخصة، وهذا يستلزم ما يلي: (رئاسة الوزراء، 2005: 1-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنشاء هيئة إدارية فعالة لها صلاحيات واسعة وتقوم على مراقبة نشاط المؤسسة العامة المنوي تخصيصها، بحيث تعتبر المؤسسة في مرحلة انتقالية تمهيدا لتحويلها في القطاع الخاص، وقد تم في الأردن إنشاء قانون للخاصية في رئاسة الوزراء وذلك في عام (1996م)، وبموجب التخاصية رقم 25 لسنة 2000 سميت الوحدة بالهيئة التنفيذة للتخاصية وقد تم تشكيل مجلس أعلى للتخاصية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية، وزير الصناعة والتجارة، وزير التخطيط، ووزير العدل ومحافظ البنك المركزي، ورئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية والوزير المختص، كما أنشئ بموجب القانون صندوق عوائد أشراف المجلس الأعلى للتخاصية. ويناط بالهيئة التنفيذية.

اختيار المشاريع والمؤسسات العامة التي يراد خصخصتها موافقة اللجنة الوزارية العليا للتخاصية وعضوية الوزراء الاقتصاديين ومدراء المؤسسات والمشاريع موضوع الخصخصة.

تقرير طريقة الخصخصة، فهل يتبع المشاركة فقط للقطاع الخاص، أو (اتفاقية إدارية، بيع مباشر، تأجير أو امتياز ... الخ)، ثم التوصية بالموافقة من قبل اللجنة العليا.

الإشراف على عملية التحول إلى القطاع الخاص سواء بالبيع أو غيره وتوقيع الاتفاقيات، والتأكد من تكوين إطار تنظيمي في المؤسسة أو المشروع المراد خصخصته.

المحافظة على حقوق ومصالح العاملين في المشروعات التي تجرى خصخصتها.

تنمية إدراك الوعي الشعبي بسياسات الحكومة وبرامجها التي لها علاقة بخصخصة الشركات الحكومية.

وضع الإطار والتشريعات والقوانين لتنظيم عملية الخصخصة، ولا بد من ملائمة هذه التشريعات مع الوضع القانوني والمالي للمؤسسات المنوي تحويلها إلى القطاع الخاص.

تصنيف المؤسسات التي يزمع تخصيصها، بحيث تكون هناك مؤسسات عامة يتم تخصيصها كلية ومباشرة، ومؤسسات يتم تخصيصها جزئية، ومؤسسات يتم تصفيتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعادة هيكلة المؤسسات المنوي تخصيصها وذلك بعد تحليلها ودراستها، فهناك مؤسسات تحتاج لإعادة هيكلة رأسمالها أو تحسين وضعها التنافسي، وهناك مؤسسات بحاجة إلى تغيير شكلها القانوني وتنظيمها الداخلي، وشركات أخرى تحتاج إلى إعادة تأهيل وتدريب العاملين فيها.

وبناء على ما سبق نستطيع القول إنه لا بد من إعادة تنظيم المؤسسات المنوي تخصيصها، وذلك بعد تشخيص حالة المؤسسة واستيفاء المتطلبات القانونية، وتصويب المركز المالي وإعادة هيكلة الأصول وتخفيف عدد الموظفين في المنشأة، وكل هذا ما ومدى تأييد أعضائها للتوجه نحو خصخصة مؤسستهم التي يستلزم تهيئة كافة الظروف قبل عملية الخصخصة.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة:

يرى بعض المعارضين لبرامج الخصخصة أنها تؤدي إلى عملية التركيز الاقتصادي والاحتكار وارتفاع الأسعار وعدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، وعدم القدرة على توفير بعض السلع والخدمات الاجتماعية المرغوب فيها في المجتمع، وأنها تؤدي إلى زيادة جيوب الفقر وارتفاع معدلات البطالة وطرد الموظفين الحكوميين من وظائفهم وغير ذلك. ويرد المؤيدون لها بأنها ستعطي القطاع الخاص دور أكبر وتخلص الموازنة العامة من آثار العجز وتزيد من جودة السلع وقدرتها التنافسية، كما أنها تساعد على تخفيض الفساد والمساهمة في تخفيض المديونية، وتشجع الاعتماد على قوى السوق وحرية الاقتصاد والتعددية وتوسيع قاعدة الملكية، وبالتالي لها تأثير على الكفاءة الاقتصادية وعلى مستويات الربحية وتوزيع الدخل والثروة، ولها آثار على مستويات الاستهلاك والادخار والاستثمار، كما تؤثر على الجوانب الاجتماعية سواء من حيث تحفيز العمل والعمال وجمهور المستهلكين. لذلك فإن للخصخصة آثار اقتصادية إيجابية وبنفس الوقت تنعكس على النواحي الاجتماعية حين ترتبط بقضايا العمالة ومصالح المستهلكين واعتبارات الرفاه العام، وسوف نتعرض إلى أبرز ملامح الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تطبيق سياسات الخصخصة و على النحو التالي: (وسال، 2007: 292)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآثار الاقتصادية للخصخصة:

لقد أشرنا سابقا بأن للخصخصة أهداف اقتصادية تتمثل في إعادة توزيع الدخل والملكية وكسر احتكار القطاع العام وتشجيع التنافس البناء وتفعيل قوى السوق، واجتذاب الاستثمارات الخاصة، وإدخال مبادئ الإدارة الحديثة المتراكمة لدى القطاع الخاص، وتدعيم المالية العامة، وتفريغ الحكومة لمهامها الأساسية وغيرها من أهداف لذلك فإن الخصخصة هي وسيلة لتحقيق هذه الأهداف وما ينجم عنها من اثار اقتصادية تتمحور في الأشكال التالية : (الخصاونة، 2010: 120).

تأثير الخصخصة على الموازنة العامة للدولة:

من الآثار الإيجابية للخصخصة تحسين المالية العامة وتحرير بعض موارد الدولة التي كانت تنفق على دعم المؤسسات و ذلك من تراكمات على الموازنة العامة من الديون. كما أن عوائد الخصخصة وما يتحصل من بيع او تأجير المؤسسات والمشروعات العامة يساهم في رفد الموازنة العامة ويخلصها من فوائد القروض والديون المترتبة عليها، ولأن الخصصة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتحسن في معدلات الأداء وآثار ذلك على زيادة المداخيل والأرباح وهذا يترتب عليه زيادة الإيرادات الضريبية، سواء ضريبة الدخل او المبيعات وبالتالي التخفيف من عجز الموازنة بزيادة الإيرادات المالية ، وتحريك الاقتصاد الوطني بزيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي وقد بلغت عوائد خصخصة بعض المؤسسات والشركات العامة كالاتصالات ، والاسمنت، والبوتاس والملكية الأردنية وغيرها حوالي (709.9) مليون عام 2004م، ومن ذلك تم أعادة هيكلة ديون خارجية بقيمة (106.9) مليون دينار.

ثانيا: تشجيع المنافسة ورفع درجة الكفاءة

القطاع العام بما يحتويه من مؤسسات ومشروعات عامة لا يخضع للمنافسة المحلية أو الدولية، لذلك فسياسة الاحتكار وما يترتب عليها من فوائد تعود بالنفع على هذا القطاع، وهي السبيل الوحيد المتبع في إدارة هذا القطاع، وما عانته الموازنة العامة في الأردن من ديون كان لهذا القطاع أثر مباشر في المساهمة في ارتفاع هذه الديون،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا فإن القطاع الخاص يعتمد سياسة مغايرة تقوم على المنافسة في ظل نظام اقتصادي قائم على قوة السوق. وتهدف الخصخصة إلى زيادة درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات القائمة عليها من خلال تحسين الإدارة، وزيادة الإنتاج والتسويق والأداء وبجودة عالية، لأن ذلك يعتمد على نظام المنافسة في الأسواق وعكس ذلك يؤدي إلى الخسارة والإفلاس والخروج من السوق، بعكس القطاع العام الذي يعوض خسائره بالاعتماد على الموازنة العامة والاقتراض بكفالة الحكومة وغير ذلك. (Richond, 2007: 320)

وتعتبر المنافسة، المحرك الأساس لعملية الخصخصة من خلال حماية المستهلك الذي يعتبر العنصر الرئيس في الاقتصاد، حيث أنه بموجب المنافسة تقدم له أفضل مستويات الجودة وبأقل الأسعار، فإذا كانت الجودة التي يقدمها منتج ما متدنية، أو السعر الذي يأخذه مرتفعة، فإن الجودة التي يقدمها منتج آخر يمكن أن تكون أفضل والسعر قد يكون أقل ... الخ لذا فإن المستهلك في ظل المنافسة لا يكون تحت رحمة منتج واحد، طالما لديه بدائل أخرى للشراء.

ثالثا: زيادة الاستهلاك وتشجيع الاستثمار والادخار.

لقد أثبتت تجارب بعض الدول التي أخذت بسياسة الخصخصة بأنه تحقق نمو في مستوى الاستهلاك الشخصي بسبب ارتفاع مستوى الجودة والكفاءة، وأن الأسعار تكون مناسبة وفي متناول الجميع، كما أنه نتيجة لتحقيق ارباح المؤسسات المخصخصة ترفع الأجور ويزداد الدخل للموظفين وزيادة معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار.

كما دلت ذات التجارب بزيادة فرص الاستثمار، فالقطاع الخاص واسع جدا فقد يكون داخليا من داخل الدولة، وقد يكون خارجيا من خارج الدولة وفي إطار المنافسة نستطيع بسياسة الخصخصة جذب الاستثمارات وإدخال التحسينات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، ورفد سوق العمل بالخبرات الجديدة، وزيادة الإنتاج وارتفاع معدل الصادرات وتحسين الاقتصاد الوطني، وانعكاسات ذلك على الموازنة العامة للدولة وبالتالي تلبية متطلبات المجتمع المحلي. (الخصاونة، 2010: 425)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: رفع مستويات الدخل ومرونة الأسعار.

تؤثر الخصخصة على تحسين مستوى الرفاه العام من خلال اعادة توزيع الدخل نتيجة للمرونة في الأسعار وزيادة الأجور وتحسين نوعية وكمية السلع والخدمات المنتجة، فيمكن للمؤسسات المخصخصة من البيع بأسعار اقل جودة وأفضل وبمنافسة عالية ، وهذا بالمقارنة مع سياسات التسعير التي تتبعها لمؤسسات العامة والمستندة على الدعم الحكومي، وما يترتب على ذلك من خسائر تنعكس على الموازنة العامة، وظهور الأسواق السوداء لبيع بعض السلع وما يترتب عليه من مخالفات جميعها تضر اقتصاد الدولة وتنعكس على المجتمع مباشرة.

والصادرات وجلب الاستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال الخارجية، وهذا يحقق فوائد على المدى القصير والطويل لاقتصاد الدولة ويثبت أسعار النقد ويحسن الدخل لجميع طبقات أفراد المجتمع على نحو أفضل من نظام التسعير والدعم الحكومي المؤقت (الخصاونة، 2010، 425)

خامسا: الآثار الاجتماعية للخصخصة:ـ

الخصخصة ليست مفتاحا لحل جميع المشاكل التي تعاني منها الدول وخاصة الفقيرة منها، والتي تعاني من ديون ثقيلة في موازناتها، فهي تساعد على تخليص الموازنات من الأعباء المالية التي تدعم بها القطاع العام ومؤسساته الخاسرة في أغلب الأحيان، وبنفس الوقت يساهم ذلك في النمو الاقتصادي و بشكل تدريجي، وبالتالي وكما ذكرنا سابقا ينعكس ذلك على الرفاه العام، وعلى زيادة الدخل الفردي وتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وتلبية مستلزماتهم بأقل الأسعار وأفضل نوعية، وعند انتقال ملكية المؤسسات العامة من الحكومة إلى القطاع الخاص، فإنها ستخضع إلى قوانين اقتصادية بحتة مختلفة عن أنظمة وتعليمات الحكومة في إدارة القوى البشرية من موظفين وعمال، فهدف المستثمر في القطاع الخاص هو تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر، فلا يهمه عماله مقنعة ولا يقبل التضخم الوظيفي على حساب رأسماله.

وعليه فهناك بعض الموظفين والعاملين سيتم الاستغناء عن خدماتهم في ظل التحول إلى القطاع الخاص، وسيتم الاحتفاظ بالعناصر المنتجة والخبرات اللازمة لانجاح المشاريع الاقتصادية المحولة من القطاع العام إلى الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فنلاحظ ان الخصخصة لها تأثير مباشر على العمالة وعلى البطالة على جمهور المستهلكين المحليين.

سادسا: العمالة الوطنية :

من اهم مؤثرات الخصخصة السلبية هو فقدان بعض الموظفين لوظائفهم وخاصة الموظفين غير المنتجين والذين دخلوا الخدمة العامة عن طريق المحسوبية او إرضاء لفئات معينة من المجتمع، وهؤلاء يشكلون بطالة مقنعة لا يرضى بها صاحب العمل في ظل الخصخصة، فالمؤسسات التي تخضع للخصخصة لا تقبل الا العامل الذي تكون المؤسسة بحاجة اليه وفي هذا الصدد قد تحدث البطالة الحقيقية نتيجة لإعادة الهيكلة وإجراءات احتواء او تخفيض التكاليف في المشروعات والمؤسسات المخصصة.

وتشير تجارب الخصخصة في كثير من البلدان الى ان عملية انهاء خدمات الموظفين كانت بارزة ، وقد تركت هذه التجارب اثارا متباينة، ففي عدة بلدان ادت الخصخصة الى اصلاحات في جهاز الخدمة المدنية والى تقليل اعداد الموظفين، وبالمقابل توجد صورة اخرى لم يكن فهيا للخصخصة اثار سلبية كما هي في البرتغال ، حيث بدأت هذه العملية عام 1989م، وهذا يعتمد على بيئة الاقتصاد في تلك الفترة التي اتسمت بتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة واتباع سياسات محلية للتعويض العمالة الخارجية من الخدمة .(Richard, 2007:152-179)

وتحول البطالة من بطالة مستترة إلى بطالة ظاهرة. كما أنها تلعب دورا في خلق فرص عمل منتجة بدلا من العمالة غير المنتجة في المؤسسات العامة وما يرافق ذلك من نزف في موارد المجتمع واقتصاده. وقد يكون أوفر للدولة إنشاء شبكة أمن اجتماعي للمجموعات الاجتماعية الأقل حظا بدلا من تكدسها في مؤسسات القطاع العام دون أي مساهمة في الأنشطة الإنتاجية، وسوء استخدامها للأصول النادرة، كما تكون معوقا للاستثمار ومحبطة للعمالة النشطة في المؤسسة.

وتقدم الحكومة الأردنية حلولا للعمالة التي يتم الاستغناء عنها من جراء اتباع الخصخصة على النحو التالي: (Richard, 2007: 179)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعداد برنامج مواز لبرنامج الخصخصة لمساعدة العمالة الفائضة على إيجاد أعمال بديلة، وفي حالة عدم إيجاد عمل بديل يتم تزويد هؤلاء الفائضين برأسمال محدد لبدء مشروعات فردية.

تعويض أولئك الذين لا يمكن توجيههم إلى وظائف أو مشروعات بديلة وتشجيعهم على التقاعد المبكر وبشروط تفضيلية.

فتح باب الإعارات وتشجيعه والسماح بالتقاعد المبكر.

إتاحة الفرصة للعاملين الراغبين في ترك العمل وبدء مشروعات خاصة صغيرة لشراء بعض الأصول الإنتاجية والورش ووحدات النقل الصغيرة وشراء أراض زراعية وما إلى ذلك، مع توفير برامج التمويل والشراء والمساعدة في إدارة هذه المشروعات.

تكوين لجان من المشترين للمحافظة على العاملين في المؤسسات التي يجري تخصيصها، ويتم التنسيق بينها وبين الحكومة للنظر في كيفية التعامل مع مشكلة العمالة الزائدة وكيفية إيجاد فرص عمل.

سابعا: حماية المستهلكين المحليين:

إن الآثار الاجتماعية التي يجب الانتباه إليها عند تطبيق برامج الخصخصة في الحفاظ على التوازن الاجتماعي، وحماية الطبقة الوسطى والفقيرة من أن تسوء أوضاعها الاقتصادية والمعيشية وتدفع الثمن من جراء خصخصة المؤسسات العامة والمشاريع العامة، فقد أشار حسن الخطيب: "أن أسعار السلع والخدمات المطلوبة للسواد الأعظم من المواطنين من ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة والمتدنية – وبخاصة تلك التي لا تتوافر بدائل لها بأسعار أقل- وبالذات بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لذا فلا بد من أخذ الاحتياطات اللازمة والبديلة عند ارتفاعها نتيجة لخصخصة المؤسسات المنتجة لها".

ونرى بأن الحكومة تستطيع أن تشترط أثناء خصخصة بعض المشاريع بأن تبقى السلع والخدمات بنفس الأسعار إن لم تخفضها، وأن ترتبط الأسعار بمدى الجودة والسرعة، فمثلا عند خصخصة شركة الاتصالات العامة، فيشترط أن تبقى تعرفة الاتصالات والاشتراكات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هي في السابق، ولكن إذا أراد المستثمر "أي الشريك" إدخال خدمات متطورة على نظام الاتصالات من حيث النوعية والسرعة وطبيعة الأجهزة والخدمات المختلفة فلا بد أن تتغير أسعارها، وأن تكون اختيارية للمواطنين حسب إمكانياتهم، فنلاحظ الآن في الأردن ما يسمى بالأجهزة الخلوية، أي أجهزة الاتصال اللاسلكي، فهذا أدخلته شركات يستطيع المشترك أن يحمل جهاز الهاتف وينقله أينما شاء ويتصل في أي وقت وبأي مكان، ولكن هذه الخدمة عالية التكاليف من حيث الاشتراك وثمن الاتصال، فمثل هذا النوع من السلع والخدمات لا تناسب ذوي الدخل المتدني، لأنه قد ينفق معظم أجره الشهري لسداد فواتير هذا النوع من الاتصالات، ولكنه يستطيع أن يحتفظ بالنظام القديم وبنفس نوعية الخدمة ويخدم أغراضه ويحقق أهدافه وبأثمان مناسبة لدخله.

أن إصدار القوانين والتشريعات التي تحول دون اختلال " المعادلة الاجتماعية ودون سيطرة المستثمر وكذلك منع الاحتكار، وضمان حقوق الموظفين في المؤسسات المنوي خصخصتها، مما يساعد على إنجاح برامج الخصخصة والاستفادة من ثمارها على المجتمع وعلى الدولة ويحقق الرفاه العام للجميع ويرى الباحث إنه يجب تفعيل دور الاتحادات العمالية، وجمعيات حماية المستهلك وتنمية روح الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى أصحاب المشاريع الاقتصادية بهدف منع الاحتكار والحفاظ على الأمن الاجتماعي في المجتمع.

وأن الخصخصة إستراتيجية لا مفر منها لتطوير واصلاح الجهاز الاداري والسياسي والأرضية الاقتصادية في الدولة، ولكن هناك مبادئ وأسسا على الحكومة الأردنية ان تراعيها أثناء التوجه نحو الخصخصة بهدف خلق القناعة لدى الجمهور والموظفين في المؤسسات العامة المراد خصخصتها بأن خصخصتها يخدم المصلحة العامة والخاصة على المدى المتوسط والبعيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم المبادئ والأسس الواجب مراعاتها عند التوجه للخصخصة ما يلي:

تنمية الوعي بعملية الخصخصة بين قيادات القطاع العام وقيادات الأجهزة الحكومية وبين المثقفين وكافة قطاعات الشعب، وخلق جبهة واسعة من المقتنعين بأهمية الخصخصة، والإسراع في تنفيذها كسياسة إصلاح بهدف حماية القائمين على تخطيط وتنفيذ البرنامج من هجوم القوى المعارضة. وكذلك طبقة المستفيدين من امتيازات القطاع العام ومؤسساته والذين سيتضررون من خصخصة المؤسسات العامة.

تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم لعملية الخصخصة. وذلك بإجراء التعديلات على التشريعات التي تنظم عمل القطاعات الخاضعة للخصخصة أو المفتوحة للمنافسة، وكذلك من التشريعات الجديدة المنظمة لأعمال الهيئات الرقابية في القطاعات ذات العلاقة.

إنشاء هيئات مستقلة للتنظيم والرقابة في القطاعات التي يجري خصخصتها التعمل على منح التراخيص ومراقبة نوعية الخدمات المقدمة وأسعارها وما من شأنه ضمان حقوق المستهلكين ومنتجي الخدمات من القطاع الخاص.

العمل على تقييم موجودات المؤسسات والمشاريع العامة والتي تجري خصخصتها وفقا للأسس المحاسبية المتبعة، بهدف الوصول إلى تحديد سعر عادل للمشروع كمؤشر لعملية التحويل أو البيع والشفافية والعلنية إلى أقصى حد وفي كافة مراحل عملية الخصخصة، بحيث تتم الإجراءات وتتخذ القرارات بصورة علنية وأمام الجميع. ويتطلب ذلك بيان المعلومات والتقارير التي تسمح بالمزيد من المتابعة والمحاسبة وتأمين رقابة فاعلة من اللجان وتأمين مشاركة ديوان المحاسبة في اللجان.

المحافظة على الحقوق المكتسبة لجميع الأطراف وبشكل خاص مراعاة مصالح العاملين في المؤسسات المخصخصة ومعالجة أوضاعهم وفقا لأسس عامة وعادلة تخضع للأنظمة والقوانين والتشريعات المعمول بها في المملكة، وإيجاد فرص عمل لهم أو تأهيلهم وتدريبهم لفرص أخرى. الاستعانة بالمستشارين المتخصصين حسب الحاجة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني أثر سياسة التكيف الهيكلي للبنك الدولي على التنمية الاجتماعية والسياسية في الأردن

يرتبط تطبيق سياسة التكيف الهيكلي في الدول النامية ومنها الأردن التي تعاني من أزمة اقتصاديه تترتب عليها العجز في سداد مديونية الخارجية، الأمر الذي يقود إلى عمليه جدولة الديون وذالك إلى إعادة ثقة الدائنين بالبنك الدولي للحصول على شهادة بسلامة أوضاعها الاقتصادية بعد التزام هذه الدول بالمشروطية، والتي هي عبارة عن اتفاق بين الصندوق والبنك الدولي من جهة والدولة المدينة من جهة أخرى، يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية، من منح وقروض، بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية والقرار السياسي للدوله المدينه.(Lomardi, 2007: 6).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين:

أولا- الآثار السياسية لسياسة التكيف الهيكلي على التنمية السياسية في الأردن

ثانيا- الإجراءات الحكومية الأردنية لمواجهه سياسات النبك الدولي.

أولا- الآثار السياسية لسياسة التكيف الهيكلي على التنمية السياسية في الأردن

ان الإجراءات التي درج البنك الدولي والبنك الدولي على دفع الدول الناميه ومنها الأردن تبنيها من خلال برامج التكييف الاقتصادي في إجراءات شبه نمطيه ومتكررة وقد شملت في الموجه الأولى تطبيق برامج التكيف الاقتصادي بشكل أساسي ما يلي:(united Natibn , 1999-2010:1-3)

تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وخفض الدعم ورفع الضرائب وتخسيس القطاع العام.

تخفيض قيمه العملة الوطنية و إيجاد سوق للنقد الأجنبي.

تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز الجمركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخفيض الأجور الحقيقية وخاصة في القطاع العام.

تحرير الأسعار وتحرير أسعار الفائدة.

وقد نتج عن برامج التكيف الاقتصادي للبنك الدولي اثار اجتماعيه أثرت بالتالي على التنمية السياسية من إصلاح سياسي، ووعي سياسي، و مشاركه سياسيه ومشاركه حزبيه، وقد أدت تلك البرامج الى ما يلي: (ديمتري، 2010: 11- 12).

من أهم خصائص التكيف الهيكلي للبنك الدولي تخصص اقتصاد القطاع العام ومؤسساته دون قيد أو شرط، وإلحاق الاقتصاد الذي تم هيكلته بالنظام الرأسمالي المالي وسوق، من خلال فرض العملات على دول العالم الثالث ومنها الأردن، الأمر الذي يؤدي إلى وجود طبقه برجوازيه طفيليه مرتبطة بالنظام الرأسمالي المالي التي تعمل على خدمه مصالح الدول الغنية ومشاريعها الرأسمالية.(قاسم، 2015: 38).

سياسة التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعتمد على دراسه التحليل النقدي لميزان المدفوعات ،ذلك إلى ان الفكر الرأسمالي النيوليبرالي لا تهمه أبدأ قضيه النمو والتنمية في بلدان العالم الثالث ومنها الأردن بل جل ما يهمه هو التوازن الاقتصادي والمالي بين المنتج والمستهلك.(عليوي، 2015: 2).

ينتج عن سياسة التكيف الهيكلي للبنك الدولي الفساد الإداري والمالي وبالتالي الاجتماعي، وظهور حائز للنقد(مافيات) في اي بلد يتبع الإصلاحات المزعومة، الأمر الذي يؤدي إلي تمايل في طبقات المجتمع الاقتصادي والاجتماعي مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق، ومصر ابان حكم أنور السادات.

أما بالنسبة لأثار السياسات التكيف الهيكلي في الأردن من خلال البنك الدولي، حيث ان الأردن احد الدول التي أخذت تبين أثر هذه السياسات على الاستقرار السياسي فيها حيتان الأردن طبقه برامج الخصخصة والتصحيح الاقتصادي في الأردن. إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها وأثارها وأضرارها الاجتماعية والسياسية. وكان الأردن قد لجا الى تبني البرنامج الأول للتصحيح والتكيف الهيكلي عام 1989،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتضمن البرنامج مجموعه من السياسات أهمها الإيرادات وخفض النفقات العامة، وتحقيق استقرار في سعر صرف الدينار، وكبح التضخم، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات وتقليص دور الحكومة في الأنشطة الإنتاجية. في الفتره من 1989 مرور عام 1999 وحتى عام 2010.(الرشواني، 2013: 2).

إلا إن الآثار السلبية للبرنامج الاقتصادي انعكست على المواطن، التي أصبحت مواجهتها من الصعوبة بمكان رغم الانفتاح الديمقراطي والسياسي وحزمه الأمان الاجتماعي، ودمت فئات السكان في المجتمع والدولة والدور الايجابي للملك والإجماع حوله وعلاقات الأردن الطيبة مع دول العالم قاطبة.

الفقر: بسبب السياسات الانكماشية مثل تخفيض أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام ،و فرض ضرائب غير مباشره أدت إلى زياده نسبه الفقر، وتشكيل هرم اجتماعي تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة، وزيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة.(تقرير البنك الدولي، 1999- 2010 :1-2) .

التعاون في توزيع الدخل: حيث أن عمليه الخصخصة التي تمت في الأردن اعتبارها دوله نامية تمت دون توفر البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أفضت إلى تشكيل طبقة قليله العدد تسيطر على الموارد الاقتصادية والقرار الاقتصادي الكبرى من الشعب وهذا ما بدأ واضحا في دور التحول الاقتصادي في اتجاه السوق، كما ان التضخم إعادة توزيع الدخل والثروة بطريقه عشوائية ضد مصلحه الطبقات الفقيرة، وكذلك الأمر لسياسات إلغاء الدعم الحكومة للرواتب والأجور.(تقرير البنك الدولي، 1999- 2010 :1-2)

البطالة: إن السياسات المتبعة لتنفيذ البرامج والمتمثلة بالتخلي عن عدد كبير من عماله القطاع والتوجه نحو الخصخصة والتخلي عن سياسات التوظيف في القطاعات الحكومية قد أدت إلى تزايد نسبه البطالة نتيجة رفدها بأعداد العمال الذين يتم تسريحهم بالإضافة إلى الذين يدخلون سوق العمل كل عام ولا يجدون وظائف نتيجة تقليص التوظيف الحكومي. (تقرير صندوق النقد الدولي، 1999- 2000: 1-2).

وكان المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن قد أكد في عام 2010 على ان المجتمع الأردني بدأ اعتبارا من نهاية 2010 يعيش في اشد الظروف وأصعبها في ظل تأزم الوضع الاقتصادي عبر مشكلتي الفقر والبطالة.(المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2010: 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وصل الأمر حتى اصدر البنك الدولي تقريرا في عام 2016 يبين فيه الأردنيين فقراء، وقد حملت تقرير الدلائل أرقام لا تتفق مع الأرقام المعلنة من قبل الحكومة عن نسبه الفقر، حيث قدرتهم دائرة الإحصاءات العامة بـ14.4%، فيما أضافت إحصاءات البنك الدولي نسبه18.6% الى مجموع الفقراء فأصبحت النسبه33% من مجموع السكان(البنك الدولي، 2016: 1).

ثانيا- الإجراءات الحكومية الأردنية لمواجهه سياسة البنك الدولي

ان الحكومة الأردنية تلجا إلى صندوق النقد الدولي في حال الأزمات المالية وتتفاوض مع الصندوق حول الإجراءات الواجب اتخاذها لمصالحة الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الأردني التي أثرت سلبا على التنمية السياسية والبشرية والاجتماعية في الأردن، وقد تعاون الأردن مع صندوق النقد الدولي وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الأردني عام 1989، حيث تم تنفيذ برنامج التسهيل الاجتماعي الممتد من عام (1989 - 2004) و(2012 - 2015) والتي هدفت إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي للأردن، ومواجهه بعض التحديات الهيكلية ونجاحه في أوضاع المالية العامة، وقد تحسن الاقتصاد الأردني بعد عام 2004 حسب المؤشرات الاقتصادية بالأخص في النمو الاقتصادي، اذن الناتج المحلي الحقيقي الأردن المتوسط7.9% خلال الفترة(2005- 2008) نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات العراقية في المملكة و مدفوعا بزيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات الأردنية واسترداد الثقة بالدينار الأردني بعد ربطه بالدولار الأمريكي في تسعينيات القرن الماضي(البنك الدولي، 2008: 1-3)

وقد تبعت الأردن إجراءات لمواجهه السياسة الهيكلية لصندوق النقد الدولي تتمثل بالاتي: (رئاسة الوزراء، 2010: 1-2)

برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري.

برامج الخصخصة للقطاع العام.

زيادة الاستثمار في الأردن وخاصة الاستثمار السياحي.

زيادة الضرائب وخاصة ضريبة الدخل والمبيعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتماد على الذات الوطنية في رفع نسبه النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

إعداد برامج الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية زيادة نسبه الإدراك والوعي السياسي من خلال برامج الانتخابات البلدية والنيابية والنقابية.

الحد من عجز الموازنة من خلال خفض النفقات العامة، ورفع الدعم عن المحروقات والخبز.

العمل على إيجاد خطط اقتصاديه وطنيه وسياسيه بديله وخاصة للفترة من 2010- 2025

المطلب الثالث التأثير الفعلي للبنك الدولي على الأردن

تناول هذا المطلب المحاور التالية:

أولا: تأثير البنك الدولي على التنمية السياسية في الأردن فيما يتعلق في التداول السلمي للسلطة.

إن الاستقرار السياسي في أي مجتمع لا يتحقق إلا من خلال عده شروط ومنها:(المهدي، 2013: 24)

إطار فكري يوازي بين الحرية وهوية المجتمع.

نظام حكم يقوم على شرعيه تنظيم العلاقة بين النظام السياسي الحاكم والشعب.

نظام اقتصادي يحقق الكفاية والعدل.

الحفاظ على امن المجتمع وصيانته من خلال احترام حقوق الإنسان.

الدفاع عن الوطن.

القبول الدولي.

ويمكن قياس تداول السلطة من خلال قياس الاستقرار السياسي وقدره النظام السياسي في الدولة في تنظيم علاقتها مع الشعب التي يجب أن تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، والعمل على زيادة فرص الانفتاح السياسي والديمقراطي والاعتدال في المواقف والسلوكيات.(العثماني، 2010: 8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يمكن ان يكون هنالك تداول سلمي للسلطة بمعزل عن أداء الدولة في مجال التنمية السياسية والاقتصادية، ومدى قدره الدولة على إدارة الصراعات القائمة، التعامل مع الأزمات، ولقد عمل الأردن من خلال تعاونه مع البنك الدولي على إيجاد التوازن، واستيعاب المراحل الصعبة التي مر بها الأردن ، امتصاص الآثار الناتجة عن الفترات الحرجة، حيث أوجدت الدولة الأردنية ضوابط سياسيه للتداول السلمي للسلطة الثلاثة التي تمثل الدولة، وعدالة اجتماعيه لتوزيع العوائد والأعباء، ومراعاة أولويات المصالح العامة والخاصة، الأمر الذي اوجد استقرارا سياسيا من اوجد تداولا سلميا سياسيا(الخالدي، 2014: 12)

ثانيا: تأثير البنك الدولي على التنمية السياسية في الأردن من حيث احترام الدستور

حرص الأردن على تحقيق العدالة من خلال تطبيق مواد الدستور الأردني، ومتابعه توجيهات النظام السياسي للوصول إلى تحقيق العدالة، حيث حقق الأردن تقدما في معيار سياده القانون نشرات البنك الدولي التي تقيس مدى تقيد دول العالم باحترام التشريعات الصادرة من الدستور الأردني وذلك وفقا لمعيار متدرج يبدأ من(-2.5) وينتهي عند(+2.5) وتقاس كل أربع سنوات إذا حصل الأردن عام 1998 على درجه(0.41) وتقدم في عام 2006 إلى(0.45) ويتطلع للوصول إلى(1) بحد أدنى عام(2020) (صحيفة الدستور الأردنية، 2013).

ثالثا: تحقيق العدالة والمساواة

زادت مجموعه البنك الدولي في الأردن من نطاق المشروعات والبحوث التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياسية وبالتالي تحقق العدالة والمساواة في تنفيذ بنود القانون، وذلك من خلال الأردن على الإصلاح السياسي والقانوني وخاصة في ما يتعلق بالمرأة والطفل، حيث يمكن للإصلاح القانوني قياده التغيير رغم بعض التحديات التي تواجه الأردن فيما يتعلق بالاختلافات القانونية فيما يتعلق بقدره المرأة على العمل والوصول إلى الأصول أو الخدمات المالية أو طلب الرعاية الصحية، أو اتخاذ قرارات مهمة في حياه المرأة، والمساواة أمام القانون وقضايا حقوق الإنسان(البنك الدولي، 2014: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: تعزيز الشرعية النظام:

إن دور البنك الدولي غير واضح فيما يتعلق بتعزيز شرعيه النظام السياسي الأردني رغم مطالبته بالإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، حيث أصبح الأردن بعد ربع قرن من مشاريع البنك الدولي يستشعر الخطر وجاءت أولى خطواته بتصريح رئيس البرلمان الأردني في 24 كانون أول 2017 حيث افتتح جلسه البرلمان قائلا على الأردن توسيع قاعدة الخيارات والتحالفات للأردن، وذلك بعد اجتماع رئيس البرلمان الأردني مع سفراء إيران وسوريا ولبنان.

ويدرك البنك الدولي ان للأردن ميزات جيوسياسيه تستطيع تغيير الخارطة السياسية في المنطقة الأمر الذي استغلته الولايات المتحدة وإسرائيل في الضغط على النظام السياسي الأردني للموافقه على صفقه القرن.(زلوم، 2017:2).

ويرى الباحث قد يلجا البنك الدولي إلى زعزعه الاستقرار السياسي في الأردن من خلال زعزعه العامل الاقتصادي للضغط على الأردن للموافقة على صفقه القرن.

خامسا: كفاءة الجهاز الإداري في الدولة

يعتبر الجهاز الإداري في الأردن من الأجهزة الإدارية الكفؤة في العالم وذلك اعتراف البنك الدولي حيث ان الأردن تقدم أربع درجات على مؤشر التنافسية العالمي حيث احتل المرتبة 52 في العام 2018 مقارنه مع 56 في عام 2017، وذلك حسب تصنيف المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا.

وعند البنك الدولي أسباب تراجع الكفاءة الإدارية في الجهاز الحكومي الأردني خلال 2016 2017 إلى انخفاض مستوى الخدمات الإدارية والخدماتية، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة، وتوفير الخبرات الفنية والتعاون بين القطاعين العام والخاص.(نعمه، 2018: -2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

خلال أربعينيات القرن الماضي خرجت مؤسسه البنك الدولي إلى الوجود، دورا في اقتصاد دول العالم، وخاصة بالدول الأوروبية التي شاركت في الحرب العالمية الثانية، وقد شاركت بعض البلدان العربية آنذاك في تأسيس البنك الدولي، ومنها مصر، من الدول النامية. وفي تقرير البنك الدولي الذي صدر من واشنطن في الفترة من 21- 23 نيسان /ابريل 2017 تبين من خلال التقرير ان منطقه الشرق الأوسط ومنها الدول العربية قد كانت في ذيل باقي أقاليم العالم من حيث الاستفادة من أنشطه التمويل الخاص بالبنك الدولي.

ويلاحظ ان تعامل البلدان العربية مع البنك الدولي ونجاحه في فتره ما بعد التسعينيات، بعد ان وقعت العديد من دول المنطقة اتفاقيات مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للإصلاح الاقتصادي، ومنها الأردن الذي يعاني من ضعف استثمارات صندوق النقد الدولي وغياب اثر تلك الاستثمارات.

وبناء على ذلك فقد كان الأردن من الدول التي لم تستفيد مطلقا من استثمارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، بل على العكس من ذلك فهي ما زالت تعاني من فوائد قروض صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال جدول الديون المتراكمة على الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

كانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

كانت التدابير المالية والنقدية المتفق عليها بين الأردن صندوق النقد الدولي تفتقر إلى المرونة والتشدد غير المفهوم، على الرغم من التعاون والالتزام السياسي الذي أبدأه النظام السياسي الأردني مع برامج البنك الدول وصندوق النقد الدولي من عام 1989 حتى 2004 ثم معاوده نشاط الصندوق والبنك في آب /أغسطس 2012.

كان من عوائق التنمية السياسية في الأردن ان صندوق النقد والبنك الدوليين كان يسعى الى فرض إرادتهما على الأردن من دون اعتبار كاف للظروف الداخلية، وكان بعض إشعارات المعارضة في الأردن ترى في صندوق النقد الدولي أداة من الغربية تسعى لتغيير العقد الاجتماعي للدول التي تلجا لمساعدته .

واجهت الدولة الأردنية منذ عام 1999 تحديات سياسيه واقتصاديه عديدة، فرضت توفير نوع كافي من الاستقرار السياسي وذلك من خلال تعاون البنك الدولي مع الأردن في توفير الحد الأدنى من الأموال اللازمة لذلك، وذلك من خلال بناء الحكومات الأردنية المتعاقبة آليات ومؤسسات اكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فان الديمقراطية التي ينادي بها النظام السياسي لا تقاس من خلال الأحزاب السياسية وإنما من خلال العمل الفعلي للسلطة وعبر فئات المجتمع الأمر الذي يتيح المشاركة الشعبية والسياسية، وتكافؤ الفرص لكافه أفراد المجتمع دون تمييز.

يرى بعض أقطاب المعارضة في الأردن عدم صدق ادعاء البنك الدولي وصندوق النقد و بعض المسئولين الاقتصاديين الأردنيين من ان برامج البنك والصندوق الاقتصادية قد أحدثت نجاحا وحققت أهدافها، ولكن الواقع على الأرض غير ذلك فقد أحدثت تلك البرامج الفقر والجوع والبطالة والارتباك الاقتصادي والسياسي، ذلك ان دور البنك لا يتعدى سوى الإقراض بفوائد عاليه،وتقديم المشورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبح ارتباط الأردن بالبنك الدولي متلازم عبر ثلاثة عقود ونيف، إذ أن الأردن لم يكف خلال العقود السابقة عن الاستنجاد بالبنك الدولي في كل أزمة اقتصاديه ألمت به منذ أزمة عام 1989 التي أثرت على الأردن تأثيرا كبيرا والتي أدت إلى:

أ) زيادة نسبه الديون الأردنية.

ب) انخفاض معدلات النمو.

ج) ارتفاع نسبه البطالة.

د) العجز الميزان التجاري.

هـ) انخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية بشكل مقلق.

و) اختلالات هيكليه في مؤشرات الاقتصاد الأردني.

التجاء الأردن إلى البنك وصندوق النقد الدوليين في ظل الإحجام العربي عن المساعدة الي استفراد صندوق النقد والبنك الدوليين في الأردن وخاصة في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثالثة 2003، ومنذ أزمة الخليج الأولى عام 1990 وحتى 2004، نفذ الأردن مع صندوق النقد سته برامج اقتصاديه يشار إليها على انها برامج إصلاح اقتصادي أدت تلك البرامج إلى تحسين طفيف في الاقتصاد الكلي للميلاد.

في الفترة من عام 2005 حتى 2008 وعند خروج الأردن من ضل عباءة صندوق النقد والبنك الدوليين الناتج المحلي الحقيقي بمعدل(7.9%) ، عند الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تدفق اعداد كبيره من العراقيين للأردن، الذي كان بعضهم يمتلك رؤوس الأموال والتي استثمروها في الأردن، وقد تم استعاده الثقة بالدينار الأردني الأمر الذي انعكس ايجابا على الحياة السياسية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب برامج صندوق النقد والبنك الدوليين في الأردن علاوة على الفساد الاقتصادي، لجأت الحكومة الأردنية وخاصة في الفترة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 إلى برامج وإجراءات بهدف تنفيذ برامج استعداد جديد يعالج الاقتصاد ويحفظ الاستقرار والتنمية السياسية، وفي سبيل ذلك اتخذت الحكومة إجراءات منها خفض دعم المشتقات النفطية، رفع تعرفه الكهرباء، رفع الدعم عن ماده الخبز، رفع ضريبة الدخل والمبيعات، إلغاء الإعفاءات الممنوحة لقطاعي التعليم والصحة ، تطبيق مجموعه من الإجراءات التقشفية مثل رفع الدعم عن الخبز، رفع ضريبة المبيعات على عدد كبير من السلع والمواد الغذائية وغيرها.

الاقتصاد الأردني يعاني من خلل مزمن يتصف بانه اقتصاد غير منتج اي انه يعتمد فقط على بعض الصناعات وقطاع الخدمات والتجارة والسياحة ولذلك ستبقى الأزمات تلاحقه ان لم يكن هناك حل جذري يؤدي الى القضاء على تلك الاختلالات والاهتزازات من فساد اقتصادي وسياسي الاعتماد على الذات وتشجيع قطاع الزراعة، والصناعة والتجارة والبحث عن موارد اقتصاديه أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

اعادة النظر باستمرار تطبيق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، مع العمل على إيجاد خطط بديله عن الخطط الاقتصادية الوطنية التي تهدف إلى زيادة النمو رفع مستويات التنمية.

محأوله الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في عمليه الإصلاح السياسي والاقتصادي بعد خروجها من برنامج البنك الدولي وتوابعه وأولها القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي.

العمل على إيجاد مؤسسات وطنيه تعمل على زيادة نسبه الوعي السياسي والاقتصادي في ما يتعلق بأهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير المعلنة تجاه الأردن.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظاهرهما أدوات اقتصاديه ولكنهما في حقيقة الأمر أدوات سياسيه موجهة، والدليل التناقض الواضح بين حقوق الإنسان والحرية مع المبادئ الأساسية التي وجد من أجلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل دعم الديكتاتوريات وتعزيز تفرد السلطات بالدول النامية بما يخدم استمرار تلك الدول من القوة العظمى.

ايجاد مساقات خاصة في جامعه ال البيت عن سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين وأهدافه المعلنة وغير معلنه ذلك لأنهما أداتان للدول الكبرى التي تربط حصول الدول الناميه ومنها الأردن على قروض صندوق النقد والبنك الدوليين مقابل رضوخ تلك الدول إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجع الدراسة:

سلاماني، نبيل ابن حسين غيمه(2011)، دور البنك الدولي في تنميه بلدان العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشوره، البليده، الجزائر.

المؤسسة الدولية للتنمية(2017)، مجموعه البنك الدولي التأسيسية IB RDl، الأمم المتحدة، نيويورك، 22/ آذار/ مارس/ 2017.

البنك الدولي(2015)، مفهوم البنك الدولي، الدليل العربي لحقوق الإنسان، جامعه الدول العربية، القاهرة، مصر، 23 ايلول 2015.

مروان، محمد(2015)، البنك الدولي، موقع موضوع، انظر الموقع:mawdoo3.com/14/9/2015/16:43

عابد، محمد سيد(2001)، التجارة الدولية، جامعه الإسكندرية، القاهرة، مصر.

عجميه، محمد عبد العزيز(2000)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر.

الشافعي، محمد البشير(2002)، المنظمات الدولية، النظرية العامة وأهداف التنظيم الدولي، المنظمات الدولية الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

الحجار، بسام(2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،ط1.

البطريق، يونس احمد(2013)، السياسات الدولية في المال العام، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان،ط2.

شكولنكوف، الكساندر، وسولفيان، جون(2011)، شروط الإقراض الدولي بدأئل برامج الإقراض المالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مركز المشروعات الخاصة، غرفه التجارة الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محسن، مروه(2017)، الإقراض من صندوق النقد الدولي، عبودية أم نهضة اقتصاديه، وزاره المالية العراقية، بغداد، العراق، 13 شباط/ 2017.

هايتر، تيريزا(1991)، صناعه النقد العالمي، ترجمه مجدي ناصيف، مكتبه النيل والفرات، بيروت، لبنان.

البرمان ، وان (1974)، مجلس الأمن القومي الأمريكي، الكونغرس الأمريكي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التونسي، محمد خليفه(1980)، الخطر اليهودي، دار الإيمان الحسن، مطبعه تنمونه، قم، إيران.

أبو عمر، ياسين عبد القادر صالح(2010)، قضيه اللاجئين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم الدراسات الدولية، كليه الدراسات العليا، جامعه بيروت، فلسطين.

الرياشي، سليمان(2000)، قضيه اللاجئين الفلسطينيين مجله المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 252.

شيلدز، مؤتمر(2001)، النظام العالمي الجديد، ترجمه صادق إبراهيم عوده، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.

الخزاعلة، ياسر طالب(2016)، حقوق الإنسان في الهاشمي، دار الخليج النشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني(2014)، أسباب التضخم في الأردن، البنك المركزي، عمان، الأردن

مجله دراسات شرق أوسطيه.

مناحرلي، يحيى، بوسه، محمد نجيب(2017)، اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسه تحليليه قياسيه)، مجله الاقتصاد والتنمية، جامعه يحيى فارس، المديه، الجزائر، العدد 8، حزيران/ يونيو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سليمان، محمد مصطفى(2008)، حوكمه الشركات ومعالجه الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1.

فيتش، بوريسيحو(2005)، الفساد(الأسباب والنتائج)، مجله الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر، الجزائر، العدد 13.

نواره، وائل(2008)، المواطنة في مصر بين الفساد و تحدي البقاء، مجله الإصلاح الاقتصادية، الجزائر، العدد 21.

الكتكوت، فهمي(2017)، حقيقة سياسات صندوق النقد الدولي، صحيفة الغد الأردنية، عمان، الأردن، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، انظر الموقع: www.alqlad.com/15/11//2017/10:20

محمد، محمد عبد الله شاهد(2017)، سياسات صندوق النقد الدولي واثرها على الدول النامية، شركه دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

محمود، جاد الله(2008)، إدارة الأزمات، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

محمود، عباد جمعه(2008)، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أثارها المتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، جامعه ال البيت، كليه إدارة الأعمال، المفرق، الأردن.

جمعيه البنوك الأردنية(2008)، تقرير جمعيه البنوك الأردنية، عمان، الأردن.

بلقاسم، العباس(2007)، إدارة الأزمات، مجله المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 61، 27/ حزيران/ 2007.

المرصد الاقتصادي(2008)، اثر التقلبات الاقتصادية على أسواق الدول النامية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمود، علاء جمعه(2003)، الاقتصاد الدولي بين الكسادي والحرب: انتعاش انكماش، مجله السياسة الدولية، مؤسسه الأهرام للدراسات، القاهرة، مصر.

هيرست، بول(2007)، ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات الاقتصاد وإمكانات التحكم، ترجمه التحكم.

اوهماي، كيتش (2008)، نهاية الدولة القومية، قيام الاقتصادات الإقليمية، ترجمه السيد عمر، مختار متولي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

ابو زعرور، محمد سعيد(1998)، العولمة، دار البيارق، عمان، الأردن

الأسد، ناصر الدين(1997)، الهوية والعولمة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الدورة الأولى، الرباط، 1417هـ/ 1997م.

بلخوجه، محمد الحديد(1997)، ايجابيات العولمة وسلبياتها، أكاديمية المملكة ألمغربيه، الدورة، الرباط 1417هـ.

الخزاعلة، ياسر طالب(2012)، تيارات فكريه سياسيه فلسفيه معاصره، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

مركز الجزيرة للدراسات(2011)، البنك الدولي والاقتصاد الدولي، مركز الجزيره للدراسات، قطر، الدوحه، 31/ كانون أول/ 2011.

هيجوت، ريتشارد(2001)، نظريه التنمية السياسية، ترجمه حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، ط1 .

حسين، عبد القادر(2012)، الشرعيه السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية الواقع والمأمول،، مجله البحوث السياسية والإدارية، العدد 9، المجلد الأول، جامعه زيان الجلفة، الجزائر.

محافظه، محمد(2004)، التنمية السياسية الإطار المفاهيمي النظري للمصطلح، دار نور الدين، عمان، ط1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقي، سعد الدين(1990)، النظام الدولي الجديد، (ب.ن)، عمان، ط1.

قانون الأحزاب الأردني(1992)، قانون الأحزاب الأردني، الجريدة الرسمية قانون رقم 32 لسنه 1992.

قانون الأحزاب الأردني(2007)، قانون الأحزاب الأردني، الجريدة الرسمية قانون رقم 19لسنه 2007.

قانون الانتخابات المؤقت(1993)، قانون الانتخابات المؤقت قانون رقم 15لسنه 1993.

العزام، أمل(2004)، جلاله الملك تحديات التنمية السياسية، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد(12249)، السنة 3، الأحد 4 نيسان/ ابريل/ 2004.

الشوابكه، حمزة(2005)، الحكومة الأردنية في ظل القيادة الهاشمية، عمان، الأردن،ط1.

الحمد، جواد(2001)، ندوه الأحزاب السياسية الأردنية و قانون الانتخاب الجديد، مجله دراسات شرق أوسطيه، عمان، الأردن، العدد 17، السنه9، عام 2001.

المصالحة،(1999) التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليليه مقارنه، دار وائل للطباعة وللنشر، عمان، ط1.

العزام، عبد المجيد عرسان(2005)، دور البرلمان في التنمية السياسية حاله الأردن، ورقه لمؤتمر البرلمان العربي في الإصلاح السياسي، الجامعة الأردنية، عمان 17- 18 أيلول/ سبتمبر 2005، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان.

عليوي، مؤيد(2015)، التكيف الهيكلي الامبريالي وأضراره على الشعوب النامية، موقع الحوار المتمدن، انظر الموقع:http://www.m.ahewar.org/3/8/ 2015/10:30

قاسم، فرحان(2015)، من تاريخ الماركسيه، مجله الغد، محليه البصرة، البصرة، العراق، العدد 13 أيار/ مايو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديمتري، أديب(2010)، دكتاتورية رأس المال، دار التقدم، موسكو،ط1.

الرشواني، منار(2013)، انفتاح اقتصادي في الأردن مقابل تاميم سياسي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي.

تقارير صادره عن صندوق النقد الدولي 1999- 2010 والأمم المتحدة، نيويورك.

المركز الوطني لحقوق الإنسان(2010)، تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول الوضع الاقتصادي في الأردن، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، الأردن، 31 كانون أول/ ديسمبر 2010.

البنك الدولي(2016) تقرير البنك الدولي حول نسبه الفقر في الأردن، البنك الدولي الأمم المتحدة.

صندوق النقد الدولي(2018)، تقرير صندوق النقد الدولي حول النمو الاقتصادي في الأردن، صندوق النقد الدولي الأمم المتحدة.

الخزاعله، ياسر طالب(2015)، دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربيه في لبنان، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

السعيد، حامد كامل، سياسات صندوق النقد الدولي، صحيفه الراي الأردنية، عمان، الأردن، 7/ كانون الثاني/ 2013. alrai.com/7/1/2013/12:00

صحيفة الرأي الأردنية، عمان، الأردن، 7/ كانون الثاني/ 2013.الاقتصاد الأردني تحت على امتداد فترات العمل للمشاريع الخصخصة.

خصاونه، مالك(2017)، الاقتصاد الأردني اختلالات وتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الدوحه9- شباط-2017.

البنك المركزي الأردني(2014)، تقرير البنك المركزي الأردني السنوي حول الدين الداخلي والخارجي، عمان، الأردن، 1/ شباط/ فبراير/ 2017. انظر الموقع:http://statisticaldb,cbj.gov.jo/index

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزاره العمل الأردنية(2010)، التقرير السنوي معدل البطالة في الأردن1 شباط/ فبراير/ 2010، عمان،الأردن. http://www.mol.gov.jo rechobusv3.o.

البنك المركزي الأردني(2010)، التقرير السنوي حول نسبه الضرائب المفروضة على الأردنيين،1/ شباط/ فبراير 2010.

البنك المركزي الأردني(2010)، التقرير السنوي حول حجم المساعدات الخارجية(1999- 2010)،1شباط/ فبراير 2010، عمان، الأردن.

وزاره السياحة والآثار الأردنية(2010)، التقرير السنوي حول انخفاض اعداد السياح في الفترة من 1999-2010، 1 شباط/ فبراير

.2010http://www.mota.gov.jo/contents/Tourism_Statistical_Newsletter_2010Ar.aspx

الغرايبة ،إبراهيم(2004)، الفساد في العالم العربي متاسس ومتمكن3 تشرين أول/ اكتوبر 2004و 2010، عمان، الأردن .

ناصر ، ابراهيم(2004)، التنشئه الاجتماعيه، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

بوسقيعة، سليم(2015)، الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها، مجله الباحث الاجتماعي، قسنطينه، الجزائر، العدد 11، آذار/ مارس/ 2015.

هنتجتون، صاموئيل(1968)، التغيرات في النظم والمؤسسات السياسية، دار الساقي، بيروت.

مطر، سليم(2003)، جدل الهويات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.

بركات، حليم(2001)، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط7.

البدارين، غدير مفلح(2010)، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية السياسية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعه ال البيت، المفرق، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطر، مدحت(2015) الربيع العربي حقيقة أم خيال، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط1.

مهنا، أمين عواد(1989)، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1.

الحضور، علي سلامه وآخرون(2008)، التربية الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1.

محافظه، علي وآخرون(2006)، التربية الوطنية، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، ط1.

نقرش، عبد الله(1991)، التجربة الحزبية في الأردن، لجنه تاريخ الأردن، عمان، الأردن، ط1.

السبايله ، عامر(2013)، الأردن: معضلة الإصلاح السياسي، صحيفة القدس العربية، 19 ايار/ مايو 2013، انظر: www.alquds.com.uk/19/5/2013/15:05

عبد الله بن الحسين(2011)، ألفرصه الأخيرة: صراع السلام في زمن الحرب، دار الساقي، بيروت،ط 1.

غليون، برهان(2014)، جيوسياسيه الثورة السورية والربيع العربي، انظر الموقع: http://www.aljazeera.net.

البنك الدولي(2008)، التقرير الاقتصادي لعام 2008، البنك الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك.

البنك الدولي(2009)، التقرير الاقتصادي لعام 2009،البنك الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك.

الاتحاد الأوروبي(2003)، التقرير الاقتصادي لعام 2003، الاتحاد الاوروبي، بروكسل.

البنك الدولي(2015)، التقرير الاقتصادي لعام 2015، البنك الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك.

اتحاد الصناعات البريطانية(2005)، الوضع الاقتصادي الدولي، اتحاد الصناعات البريطانية، لندن، بريطانيا.

حاتم، أمينه (2003)، الاقتصاد العالمي، صحيفه الايكونوميست، 31 كانون أول/ ديسمبر 2002- يناير 2003، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية.

وزاره الاقتصاد الأمريكية(2014)، نمو الاقتصاد الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Canaan, fisher and Adan sharp (eds)(2009) after the Versailles treaty : Enforcement compliance, contested Identities, Routledge, new York ,1sted .

My man, Louis (2001), How did errand warII and the Gret Depression ? Echoes Blomberg, December 16,2011, see:

http://www.bloombery.com/16/9/2011/10:05

Schain, martin (2001), the marshal plan fifty years later, my Palgrave Macmillan, new York .

International Montary fund (IMf), The End of the Bretton system (1972-1981) see :

http://www.Imf.org/fxternalabout/histend,htm

Katz, David (1997) Revolution from above: the Demise of the soviet system , Routledge , new York .

Naught on, Barry (2008), Apolitical / Economy of china's Economy (Transition in Oren Brandt and Thomas Gramsci (eds) china's greet Trans for million Cam bridge university press, Cambridge.

Kagan, Robert (2012), the world Amarica made, my kapoot . new York, U.S.A.

Mark off, Johan (2009) Searching for silicon valley, new York time, April 17.D9.see :

http://www.crn.com/17/4/2009/12:55

I.A.F.A (2014),what is financial Engineer, Guide to financial Engineering programs, see :

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

http://iaqfguide.org/tinancial-engineer.php

Zakaria, fareed (2013) , can china change its economic course? The Washington post,wp opinion. Julay/ 7/ 2013,see:

http://www.artictes,washington.com/7/7/2013/11:12

L. Bay (1967) aspects of political development , little Brown, Boston.

Almond. G and power B (1966) , comparative politics approach Boston, little Brown and Lo, U.S.A .

Mead, Walter Russel/ (2014), the presidents foreign policy paradex, The wall street Journal march 28/2014 :

http://online.wsJ.com

Basel, Slouch(2014), the Arab Uprisings and the Geopolitics af the middle east the International spectator, vol48,June 2013 .

Russell, Bruce (2014) the return of power, the revenge of the revisionist power , foreign affairs may 2014 .

Rabertl .F worth and Eric schmit (2013) , Jihadist groups gain in turmoil ecross middle east , Jihadist groups gain in turmoil across middle east, new York time, Dec2013 :

http://www.nytimes.com/14/12/2013/10:20.

Zisser, Eyal (2013). Israel and Syria war : An Inerview with eya, zisser, Dec61/2013 .

www.manaraa.com

http://camegieedowmemt.org/siryencrises/6/12/2013/19:27

International world Bank (2011) world Bank Jobs, 22/7/2011 , see:

http://web.worldBank.org/wbstte/exte676331.00.htmi

Belanger, Michel(1997), Institution economies Internationals: La mondialisation economiqueet see limited, 6em edition, economical, praise France .

Jonatan, Sanford (2000), proposals for changing the IFLS , memorandum April14 , library of Congress, Washington , U.S.A .

International financial Instantiation Advisory Commission (IFIAC) final Report, march, 8.2000 .

Policy development and Review depentmect (IMF)(2001) Conditionality in fund supported programs, overview , February 20.

International Transparency Corruption, PERCEPTION INDEX 2010/1 FEB/2010/AM. WWW. Transparenc.COM/1/2010/12:22

www.manaraa.com